

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

العنوان

**دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني
- حالة الجزائر**

من إعداد
يمينة بوزكري

المناقشة بتاريخ: 2020/07/01 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	بن علي بلعزوز
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ	عبد الرزاق حبار
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	محمد تقرورت
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	معمر حمدي
ممتحنا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر أ	شعبان فرج
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر أ	عبد القادر سبع

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكرات

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي، وعلى ما مننت به علي من توفيق
وسداد، وعلى ما منحني من قدرة على تحطّي الصعاب وتذليل العقاب.
ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف
الدكتور عبد الرزاق حبار ، الذي لم يخل علي بنصائحه، إرشاداته وتوجيهاته السديدة
في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا
البحث وتقييمه، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إعداد هذا
البحث من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين: أمي وأبي أطال الله في عمرهما وجعلهما لي ذخرا في دنياي وآخرتي.

إلى كل إخوتي وأبنائهم وزوجاتهم.

إلى روح أخي "مروان" الذي فارقنا رحمة الله عليه وأسكنه في رياض من رياض الجنة.

إلى زملاء العمل والدراسة بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

إلى جميع الأهل والأصدقاء.

إلى كل من ساندني ولو بكلمة ومد لي يد العون في هذا البحث مع خالص الشكر.

يمينة بوزكري

ملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، باعتبارها إحدى عناصر البنية التحتية للقطاع المالي التي تعززت أهميتها إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سواء من حيث عزوف بعض المؤسسات المالية عن الإقراض لضعف المعلومات المتوفرة عن العملاء، أو من خلال ما تفرضه التعديلات على المبادئ والمعايير الدولية وخاصة اتفاقية بازل، ولتحقيق ذلك قسم البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي، يبين تحليل الجانب النظري مختلف المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتماني والمتطلبات الأساسية اللازمة لتطويرها، كما يظهر الدور المحوري الذي تلعبه البنوك المركزية في إرساء البيئة التشريعية والمؤسسية والفنية اللازمة لتطويرها، خاصة وأنها تتمتع باستقلالية وصلاحيات واسعة في التنظيم والإشراف والرقابة والتعاون فيما بينها في هذا المجال.

كما بينت دراسة الجانب التطبيقي إلى أن بنك الجزائر أطلق في سنة 2013 مشروع عصرنة مركزية المخاطر والتي أنشأت بموجب قانون النقد والقرض (90-10) لأغراض الرقابة المصرفية، يهدف المشروع إلى إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني، وذلك بربط مركزية الميزانيات ومركزية المستحقات غير المدفوعة بمركزية المخاطر في قاعدة بيانات موحدة، مع توسيع نطاق المعلومات المجمعة وتبادلها لتشمل بيانات الإدارات العمومية، وقد عرفت تغطية المعلومات الائتمانية تحسنا، إذ بلغت في سنة 2019 نسبة 3.6% مقارنة بالسنوات السابقة، وقد ساهم النظام رقم (01/12) بشكل كبير في هذا التحسن حيث ألغى الحد الأدنى للتصريح المقدر بـ 2 مليون دينار، لكن رغم هذا التحسن لا تزال نسبتها تقل عن الحد الأدنى المطلوب، لوجود عدة نقائص وبالأخص تلك المتعلقة بالجانب التشريعي، وهو ما تظهره القيمة المتدنية (صفر نقطة) لمؤشر الاستعلام الائتماني الذي يصدره البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية، أنظمة الاستعلام الائتماني، بنك الجزائر، مؤشر الاستعلام الائتماني، المبادئ والمعايير الدولية، المعلومات الائتمانية، لجنة بازل.

Abstract:

This research aims to examine the role of central Banks in the development of credit query systems, as one of the elements of the financial sector infrastructure, the importance of which has been reinforced by the repercussions of the financial crisis 2008, whether in terms of the reluctance of certain financial institutions to lend due to the limited information available on customers, or through what is imposed by amendments to international principles and standards, in particular the Basel Convention, and to achieve this, the research department has two theoretical and applied aspects, the analysis of the theoretical aspect shows the different advantages that it allows Credit request systems and the prerequisites for their development, It also shows the central role of central banks in setting up the legislative, institutional and technical environment necessary for their development, in particular to the extent that they enjoy independence and broad powers of organization, supervision, control and cooperation with each other in this area.

The study of the applied side also showed that the Bank of Algeria launched in 2013 a centralized risk of modernization project, which was put in place under the Law of Currency and Credit (10-90) for the purposes of banking supervision, the objective of the project is to create and develop a central system for credit requests by adjusting central budgets and central beams risk of payment in a unified centralized database, with the widening of the field of information collected and exchanged data to include public administrations, the coverage of credit information has improved, reaching 3.6% in 2019 compared to previous years, System 12/01 greatly contributed to this improvement, because the minimum license of 2 million dinars has been canceled, but despite this improvement, its percentage remains below the minimum required, because there are several gaps, including c they're related to the legislative side, and it's not clear. Reduced value (zero point) for a credit query index issued by the World Bank.

Key words: Central Banks, credit query system, Bank of Algeria, credit query index, principles and international standards, credit information, Basel Committee.

RESUME :

Cette recherche vise à examiner le rôle de la Banques centrales dans le développement des système de requête de crédit , En tant que l'un des éléments de l'infrastructure du secteur financier, dont l'importance a été renforcée par les répercussions de la crise financière mondiale de 2008, que ce soit en termes de réticence de certaines institutions financières à prêter en raison de la faible information disponible sur les clients, ou à travers ce qui est imposé par les amendements aux principes et normes internationaux, en particulier la Convention de Bâsel, et pour y parvenir, le département de recherche a deux aspects théoriques et appliqués, l'analyse de l'aspect théorique montre les différents avantages qu'elle permet Systèmes de requête de crédit et les conditions préalables à leur développement, Il montre également le rôle central des banques centrales dans la mise en place de l'environnement législatif, institutionnel et technique nécessaire à leur développement, notamment dans la mesure où elles jouissent de l'indépendance et de larges pouvoirs d'organisation, la supervision, de contrôle et de coopération les unes avec les autres dans ce domaine.

L'étude du côté appliqué a également montré que la Banque d'Algérie a lancé en 2013 un projet de centralisé risque de moderniser, qui a été mis en place en vertu de la loi de Monnaie et de Crédit (10-90) aux fins de la surveillance bancaire , l'objectif du projet est de créer et de développer un système central pour demande crédit en ajustant le centrale des bilans et les poutres centrale des impayé dans une base de données centralisée unifiée, avec l'élargissement du champ des informations collectées et échangées des données afin d'inclure les administrations publiques, la couverture des informations de crédit s'est améliorée, atteignant 3,6% en 2019 par rapport aux années précédentes, Le système n ° 12/01 a grandement contribué à cette amélioration, car le permis minimum de 2 millions de dinars a été annulé, mais malgré cette amélioration, son pourcentage reste inférieur au minimum requis, car il existe plusieurs lacunes, notamment celles liées au volet législatif, et ce n'est pas clair. Valeur réduite - zéro point - pour un indicateur de requête de crédit qui émise par la Banque mondiale.

Les Mots clés : Banques centrales, système de requête de crédit, Banque d'Algérie, indicateur de requête crédit, Principes et normes internationaux, Information sur le crédit, Commission de Bâsel.

الفهرس

الفهرس:

	شكر
	إهداء
	الملخص
I	الفهرس.....
VIII	قائمة الجداول والأشكال.....
X	قائمة المختصرات والرموز.....
أ- خ	مقدمة.....
40 - 01	الفصل الأول: مدخل إلى الائتمان المصرفي.....
01	تمهيد.....
02	المبحث الأول: الائتمان المصرفي ومخاطره.....
02	المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه.....
02	أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي.....
03	ثانياً: دور الائتمان في الاقتصاد:.....
04	ثالثاً: أنواع الائتمان المصرفي.....
06	المطلب الثاني: اجراءات و ضوابط منح الائتمان المصرفي.....
06	أولاً: إجراءات ومراحل منح الائتمان المصرفي.....
07	ثانياً: معايير منح الائتمان المصرفي.....
11	ثالثاً: الضوابط السليمة لمنح الائتمان المصرفي.....
13	المطلب الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي.....
13	أولاً: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي.....
15	ثانياً: مصادر المخاطر الائتمانية.....
16	ثالثاً: أنواع المخاطر الائتمانية.....
17	المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.....
17	المطلب الأول: مفهوم ومهام إدارة مخاطر الائتمان.....
17	أولاً: مفهوم إدارة المخاطر.....
18	ثانياً: مهام إدارة مخاطر الائتمان.....
19	ثالثاً: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية.....

21	المطلب الثاني: قياس مخاطر الائتمان.....
21	أولاً: خطوات تحديد مخاطر الائتمان.....
22	ثانياً: أدوات قياس المخاطر الائتمانية.....
24	ثالثاً: أنظمة تقييم الخطر.....
25	رابعاً: تقنية النمذجة لخطر القرض.....
28	المبحث الثالث: صناعة القرار الائتماني.....
28	المطلب الأول: مفهوم القرار الائتماني.....
28	أولاً: مفهوم اتخاذ القرار.....
29	ثانياً: الحالات التي يمر بها القرار الائتماني.....
29	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القرار الائتماني وخصائصه.....
29	أولاً: خصائص القرار الائتماني الجيد.....
30	ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....
32	ثالثاً: أهمية المعلومات الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني.....
35	المطلب الثالث: نظم دعم وصناعة القرار الائتماني:.....
35	أولاً: نظم المعلومات.....
36	ثانياً: نظم دعم القرار الائتماني.....
40	خلاصة الفصل.....
85 – 42	الفصل الثاني: أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل لصناعة القرار الائتماني.....
42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أنظمة الاستعلام الائتماني.....
43	المطلب الأول: الاستعلام الائتماني في البنوك ومصادره.....
43	أولاً: مفهوم عملية الاستعلام الائتماني.....
44	ثانياً: أهمية الاستعلام الائتماني.....
44	ثالثاً: مصادر الاستعلام الائتماني.....
47	المطلب الثاني: أنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها الرئيسية.....
47	أولاً: تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني.....
48	ثانياً: النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني.....
49	المطلب الثالث: مزايا أنظمة الاستعلام الائتماني.....

49	أولاً: الهدف من إنشاء نظم الاستعلام الائتماني.
50	ثانياً: الفوائد التي تقدمها أنظمة الاستعلام الائتماني.
52	المبحث الثاني: تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني.
52	المطلب الأول: قاعدة بيانات النظام.
52	أولاً: ذاكرة النظام ونوع المعلومات المجمعة.
53	ثانياً: دورة المعلومات.
55	ثالثاً: الخصوصية وحماية بيانات العملاء.
56	رابعاً: تبادل المعلومات عبر الحدود.
56	المطلب الثاني: مكاتب الائتمان العامة والخاصة.
57	أولاً: مكاتب الائتمان العامة.
58	ثانياً: مكاتب الائتمان الخاصة.
59	ثالثاً: الفرق بين مكاتب الاستعلام العامة والخاصة.
61	المطلب الثالث: المشاركون الرئيسيون في نظم الاستعلام الائتماني ودورهم.
61	أولاً: أهمية تبادل وتماثل المعلومات بين المشاركين في نظم الاستعلام الائتماني.
62	ثانياً: المشاركون في نظم الاستعلام الائتماني.
65	ثالثاً: أدوار المشاركين في نظم الاستعلام الائتماني.
67	المبحث الثالث: دور أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم اتخاذ القرار الائتماني الصائب.
67	المطلب الأول: نظام الاستعلام الائتماني أساس نماذج التصنيف الائتماني.
67	أولاً: مفهوم التصنيف الائتماني.
68	ثانياً: وكالات التصنيف الائتماني وأنواعها.
73	ثالثاً: أسس بناء أنظمة التصنيف الائتماني.
74	رابعاً: العلاقة بين الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني.
75	المطلب الثاني: آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني ودورها في صناعة القرار الائتماني.
75	أولاً: عملية الترميز الائتماني.
76	ثانياً: تصنيف المقترضين.
77	ثالثاً: آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني.
83	رابعاً: التقرير الائتماني ودوره في ترشيد القرار الائتماني.
85	خلاصة الفصل.

129 - 87	الفصل الثالث: دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني
87	تمهيد
88	المبحث الأول: أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم مهام البنوك المركزية
88	المطلب الأول: الدور الرقابي والإشرافي للبنوك المركزية في حماية النظام المالي والمصرفي
88	أولاً: مفهوم البنوك المركزية ووظائفها:
89	ثانياً: مسؤولية البنوك المركزية في حماية النظام المالي والمصرفي
90	ثالثاً: دور المعلومات الائتمانية في تعزيز الرقابة والإشراف للبنوك المركزية
93	المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية
93	أولاً: إطار لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية
95	ثانياً: الدور الإشرافي والرقابي للبنوك المركزية في إدارة مخاطر الائتمان حسب لجنة بازل
98	ثالثاً: أثر اتفاق بازل على قواعد المعلومات الائتمانية واستخداماتها
101	المطلب الثالث: المبادئ العامة لإنشاء قواعد بيانات الاستعلام الائتماني
101	أولاً: البيانات الائتمانية ومعالجتها
102	ثانياً: الحوكمة وإدارة المخاطر
103	ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي
104	رابعاً: تدفقات البيانات عبر الحدود
106	المبحث الثاني: متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني
106	المطلب الأول: البيئة التشريعية والمؤسسية والفنية المناسبة
106	أولاً: البيئة التشريعية
106	ثانياً: البيئة المؤسسية
107	ثالثاً: توعية الجمهور
108	رابعاً: استخدام التقنيات الحديثة الأكثر كفاءة وسلامة
108	خامساً: إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الأعضاء (الجهات المقرضة)
109	المطلب الثاني: أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني
109	أولاً: تحسين فرص الحصول على الائتمان
109	ثانياً: دعم فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
109	ثالثاً: المساهمة في الحد من المخاطر الائتمانية
110	رابعاً: المساهمة في تطبيق أفضل لاتفاقية بازل

110.....	خامسا: تعزيز الممارسات الإشرافية للمصارف المركزية.
110.....	سادسا: المساهمة في إدخال أدوات الدفع الحديثة.
111.....	المبحث الثالث: دور البنوك المركزية في إرساء الأسس اللازمة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
111.....	المطلب الأول: مهام البنوك المركزية في مجال تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
111.....	أولا: تنظيم ومراقبة نظم الاستعلام الائتماني.
111.....	ثانيا: السلطات الرقابية والإشرافية.
112.....	ثالثا: الإفصاح عن الأهداف والسياسات فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني.
113.....	رابعا: تطبيق المبادئ العامة.
113.....	خامسا: التعاون بين السلطات.
115.....	المطلب الثاني: مبادرة صندوق النقد العربي لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية.
115.....	أولا: الهيئات والمؤسسات المساهمة في المبادرة.
115.....	ثانيا: الهدف من المبادرة.
118.....	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
118.....	أولا: الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I.SCORE.
121.....	ثانيا: الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة".
124.....	ثالثا: نظام الاستعلام الائتماني الموحد الفلسطيني.
129.....	خلاصة الفصل.
176 - 131.....	الفصل الرابع: دور بنك الجزائر في إنشاء و تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.
131.....	تمهيد.
132.....	المبحث الأول: واقع الاستعلام عن المخاطر الائتمانية و إدارتها في النظام المصرفي الجزائري.
132.....	المطلب الأول: الائتمان المصرفي في الجزائر ومخاطره.
132.....	أولا: هيكل النظام المصرفي الجزائري.
135.....	ثانيا: تطور النشاط الائتماني في القطاع المصرفي الجزائري.
137.....	ثالثا: تطور حجم المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الجزائري.
139.....	المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بمركز الاستعلام ببنك الجزائر.
139.....	أولا: واقع تطبيق معايير لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر.
141.....	ثانيا: المعايير المتخذة في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات.
142.....	ثالثا: دور الاستعلام الائتماني لبنك الجزائر في رصد المخاطر الائتمانية.

144.....	المطلب الثالث: الإطار الإشرافي و الرقابي على الائتمان لبنك الجزائر.
144.....	أولاً: آليات رقابة بنك الجزائر على الائتمان.
146.....	ثانياً: الأساليب الرقابية لبنك الجزائر.
148.....	المبحث الثاني: جهود بنك الجزائر في مجال إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.
148.....	المطلب الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية لإنشاء نظام مركزي للاستعلام الائتماني.
148.....	أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية المخاطر.
151.....	ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية المستحقات غير المدفوعة.
152.....	ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية الميزانيات.
153.....	المطلب الثاني: مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر.
153.....	أولاً: النقائص المسجلة على مستوى مركزية المخاطر.
154.....	ثانياً: الإطار العملي لتنفيذ مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر.
158.....	ثالثاً: أهداف ومزايا مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر.
159.....	المطلب الثالث: آلية عمل مركزية المخاطر.
159.....	أولاً: تجميع، تحديث المعلومات الائتمانية وتبادلها.
160.....	ثانياً: كيفية تبويب البيانات الائتمانية في مركزية المخاطر.
162.....	المبحث الثالث: تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر.
162.....	المطلب الأول: تقييم تطور مركزية المخاطر.
162.....	أولاً: تقييم تقدم مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر.
163.....	ثانياً: تقييم مدى تطبيق المبادئ العامة لتطوير نظام الاستعلام الائتماني.
167.....	المطلب الثاني: تقييم فعالية النظام المركزي للاستعلام الائتماني في خفض المخاطر الائتمانية.
167.....	أولاً: تطور القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات والمسجلة في مركزية المخاطر.
169.....	ثانياً: تطور القروض المتعثرة والمسجلة في مركزية المخاطر.
170.....	ثالثاً: تطور الشيكات بدون رصيد على مستوى مركزية المستحقات غير المدفوعة.
172.....	المطلب الثالث: تقييم مستوى مؤشر الاستعلام الائتماني في الجزائر.
172.....	أولاً: تطور مستوى تغطية المعلومات الائتمانية في الجزائر.
173.....	ثانياً: تقييم مستوى مؤشر الاستعلام الائتماني لبعض دول العالم بما فيها الجزائر.
176.....	خلاصة الفصل.
178.....	خاتمة.

185.....	قائمة المراجع
193.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

الصفحة	عناوين الجداول والأشكال	الرقم
الجدول		
52	أهم مزايا أنظمة الاستعلام الائتماني	1-2
61	مقارنة بين السجلات/مكاتب الائتمان العامة ومكاتب الائتمان الخاصة	2-2
72	التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات Fitch، S&P، Moody's	3-2
119	تطور منتجات الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-SCORE	1-3
135	البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف وتنظيم البنك المركزي.	1-4
141	جدول يوضح معدلات ترجيح مخاطر المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.	2-4
166	أهم خصائص ومميزات النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر.	3-4
167	تطور عدد التصاريح في مركزية المخاطر خلال الفترة (2008-2017)	4-4
171	تطور حوادث الدفع على مستوى مركزية المستحقات غير المدفوعة	5-4
174	مؤشر الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر لسنة 2019.	6-4
الأشكال		
13	أسس منح الائتمان المصرفي	1-1
32	أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	2-1
34	الوظائف الأساسية لإدارة الاستعلامات	3-1
37	نموذج عملية صناعة القرارات	4-1
63	المشاركون الرئيسيون في نظام الاستعلام الائتماني	1-2
65	نموذج يشمل كل من نظم الاستعلام الائتماني العامة والخاصة ومختلف المتدخلين فيها	2-2
77	عناصر تصنيف المقترضين	3-2
78	مركز دعم القرارات	4-2
80	آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني	5-2
82	أهم المؤسسات والشركات من القطاع الخاص المستخدمة لنظام الاستعلام الائتماني الموحد	6-2
83	خدمة الاستعلام الائتماني وقرار منح الائتمان.	7-2
105	مبادئ تنظيم عمل أنظمة الاستعلام الائتماني	1-3
114	أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني	2-3

117	الإطار التنظيمي لمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية.	3-3
121	تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في مصر خلال الفترة (2006-2019).	4-3
123	تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في المملكة السعودية خلال الفترة (2011-2019).	5-3
124	أنظمة المعلومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية	6-3
127	مكونات نظام الاستعلام الائتماني الموحد لسلطة النقد الفلسطينية	7-3
128	تطور تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2005-2019).	8-3
136	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية.	1-4
137	هيكل القروض الموزعة من طرف البنوك في الفترة (من 2013 إلى 2019).	2-4
138	تطور نسبة القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2014-2017).	3-4
155	ضوابط الإطلاع على البيانات والمعلومات الائتمانية.	4-4
157	مخطط سير النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر	5-4
169	تطور القروض المصرح بها لدى مركزية المخاطر	6-4
170	تطور حجم القروض المتعثرة المصرح بها لدى مركزية المخاطر	7-4
172	تطور تغطية النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).	8-4

قائمة المختصرات والرموز

قائمة المختصرات والرموز:

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
CRAs	Credit Reporting Agencies	وكالات تقارير الائتمان
PCB	Public Credit Bureaus	مكاتب الائتمان العامة
PCR	Public Credit Registry	سجل الائتمان العام
PCB	Private Credit Bureau	مكتب الائتمان الخاص
CRS	Credit Reporting Systems	نظم تقارير الائتمان
SME	Small and Medium Enterprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CRSP	credit reporting service provider	مزود خدمة التقارير الائتمانية
VAS	Value - added services	خدمات القيمة المضافة
ACRI	Arab Credit Reporting Initiative	مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية
NIN	Numéro d'identification national	رقم التعريف الوطني
VPN	Vertual private networke	شبكة خاصة رأسية
DSS	decision support systems	نظم دعم القرار
5 C'S	Character, capacity, capital, collateral, Condition.	نموذج المعايير الذي يستند لخمسة عناصر: الشخصية، القدرة على الاستدانة، رأس المال، الضمانة، الظروف العامة.
5 P'S	People, purpose, payment, protection, perspective.	نموذج المعايير الذي يستند لخمسة عناصر: العميل، الغرض من الائتمان، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية.
PRISM	Perspective, repayment, intention or purpose, safeguards, management.	نموذج المعايير الذي يستند ل: النظرة المستقبلية، القدرة على السداد، الغاية من الائتمان، الضمانات، الإدارة.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الائتمان العصب المحرك للنشاط الاقتصادي، فالاقتصاد ينطوي على سلسلة من العلاقات القائمة على الائتمان، وأي إخلال في تقدير المخاطر الائتمانية المحتملة يؤدي بالضرورة إلى سلسلة من الخسائر، لذا فإن رشادة القرارات المتعلقة به هي حماية للاقتصاد الوطني وللقطاع المالي والمصرفي.

ونتيجة للتطورات التي شهدتها القطاع المالي خلال العقدين الماضيين وما صاحب ذلك من توسع وتنوع في الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية ازدادت المخاطر، حيث أظهرت نتائج الأزمة المالية العالمية في 2008 أوجه الضعف في أسلوب الرقابة على المؤسسات المالية، ولعل أهم نتائجها هو التركيز على أهمية الرقابة المنتظمة والدقيقة لتعرض البنوك للمخاطر.

وفي ظل هذه التطورات، ازدادت احتياجات السلطات الإشرافية إلى المعلومات الائتمانية الدقيقة، وكذلك إلى جهة يعهد إليها جمع المعلومات الائتمانية بطريقة مفصلة وبسهولة، وهو ما دفع المختصين في هذا المجال إلى إنشاء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني تعمل على جمع وتحليل المعلومات الائتمانية وتبادلها، وتعتبر هذه الأنظمة من أهم عناصر البنية التحتية للقطاع المالي التي تعززت أهميتها إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، سواء من حيث عزوف بعض المؤسسات المالية عن الإقراض لضعف المعلومات المتوفرة عن العملاء، أو من خلال ما تفرضه التعديلات على المبادئ والمعايير الدولية وخاصة اتفاقية بازل.

ولتطوير هذه الأنظمة قام البنك الدولي بإصدار مجموعة من المبادئ العامة، وقد اعتبرت هذه المبادئ مرجعية أساسية في مبادرة الدعم الفني التي أطلقها صندوق النقد العربي بالمشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية.

وعلى ضوء هذا، شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا لدى أغلب البنوك المركزية خاصة في الدول العربية بما فيها الجزائر بتطوير أنظمتها المركزية للمحافظة على سلامة جهازها المصرفي وتعزيز بنيتها التحتية، رغم أن أغلبها كان لديها مركزيات للمخاطر أو سجلات عامة للمعلومات الائتمانية، إلا أن الصورة التقليدية التي كانت عليها جعلتها عاجزة في خفض المخاطر الائتمانية، ولا شك أن هذه الأسباب وتنامي سوق الإقراض خارج القطاع المصرفي، وما توليه متطلبات بازل من أهمية وثيقة للبيانات والمعلومات الائتمانية، قد دفعت البنوك المركزية لمراجعة فعالية وكفاءة هذه المركزيات والسعي لبناء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني أكثر حداثة تستجيب لكل هذه التغيرات وتقدم خدمات أوسع لأعضائها من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه البنوك المركزية لاسيما بنك الجزائر في إحداث بيئة مشجعة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني؟

التساؤلات:

بناء على السؤال الرئيسي المطروح أعلاه فإننا سنقدم الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين أنظمة الاستعلام الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية؟.
- هل تمكن أنظمة الاستعلام الائتماني مؤسسات الإقراض من توسيع حجم الائتمان وزيادة الأرباح؟.
- ما هي المهام المنوطة بالبنوك المركزية القيام بها للارتقاء بنظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر؟.
- هل الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كافية لتطوير نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر؟.

الفرضيات:

- على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات الآتية:
- تعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني المدخل الرئيسي لإدارة المخاطر الائتمانية.
- تساهم أنظمة الاستعلام الائتماني في تسهيل الوصول إلى روافد الائتمان، مما يؤثر إيجابا على توسع حجم الإقراض للبنوك وبالتالي زيادة أرباحها ونموها.
- يمكن للبنوك المركزية بحكم موقعها في الجهاز المصرفي من خلق البيئة القانونية والمؤسسية والفنية التي تمكن من تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر.
- لم يتمكن بنك الجزائر من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني رغم استقلالته وصلاحياته الواسعة في مجال الإشراف والرقابة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي تقوم به أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز البنية التحتية للجهاز المصرفي وما تحققة من استقرار مالي واقتصادي، بحيث أصبح أحد أبرز أولويات بنك الجزائر على غرار البنوك المركزية للدول؛ العمل على تطويرها بما يتماشى مع الممارسات الدولية لاسيما في ظل المساعي الدولية والعربية الرامية إلى تطوير هذه الأنظمة، سواء من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية التي أصدرها البنك الدولي أو من خلال الاستفادة من المبادرات التي أطلقها صندوق النقد العربي في هذا المجال.

هدف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعريف بالأهمية والمزايا الكبيرة لأنظمة الاستعلام الائتماني والتعرف على المتطلبات الأساسية لبناء وتطوير مثل هذه الأنظمة التي عززت من أهميتها مقررات لجنة بازل للتقييمات الائتمانية،

كما نهدف إلى إبراز دور البنوك المركزية في تطويرها مع إلقاء الضوء على دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

حدود البحث:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد الإطارين الزمني والمكاني للبحث:

- الإطار الزمني: تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 1990-2019 أي منذ إنشاء مركزية المخاطر في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 10/90 وهي فترة تعتبر بمثابة مسح زمني لمختلف الإصلاحات التي مست مركزية المخاطر وفي ذات الوقت تسمح بإجراء مقارنة لتطور مركزية المخاطر قبل وبعد إطلاق صندوق النقد العربي لمبادرة تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية سنة 2008، بمشاركة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- الإطار المكاني: تمس الدراسة تجارب بعض الدول العربية باعتبارها المستفيد الأول من هذه المبادرة بالإضافة إلى الجزائر، وذلك لإبراز مجهودات بنوكها المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومدى نجاحها في ذلك.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي في تحليل وتوصيف مختلف المفاهيم المرتبطة بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوضيح آلية عملها ومتطلبات تطويرها، وكذا استقراء البيانات والإحصائيات المرتبطة بهذه الأنظمة عند دول مختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نراها مناسبة، نذكر منها:

- قلة الدراسات باللغة العربية التي تناولت هذا الموضوع وكمساهمة منا رأينا أن نهتم بهذا الموضوع.
- نظرا لما تشهده الساحة المصرفية من تطورات متسارعة أصبحت بذلك أكثر عرضة للأزمات، وهو ما يجعلها أكثر احتياجا لمثل هذه الأنظمة لتعزيز بنيتها التحتية، لذا حاولنا الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال وتوسيعها لتأخذ بعدا استراتيجيا يستفيد منه بنك الجزائر.
- أهمية الموضوع كون تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني يساهم بشكل كبير في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وفي تعزيز الجانب الإشرافي والرقابي للبنوك المركزية على النظام المالي والمصرفي.

الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي على مستوى الجامعات الجزائرية وبعض الجامعات العربية والأجنبية وأيضا على شبكة الأنترنت، توضح قلة عدد الدراسات والبحوث التي تمس مباشرة أو تقارب موضوعنا، لذا وفي حدود ما تيسر لنا يمكن إبراز أهمها في التالي:

- دراسة **Marco Pagano وTulli Jappelli** (ورقة بحثية رقم 136 صادرة عن مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة سلارنو، إيطاليا، سنة 2005) بعنوان (**Role and Effects of Credit Information Sharing**)، حيث بينت الدراسة أثر تبادل المعلومات الائتمانية على نشاط سوق الائتمان، إذ أظهرت أن تبادل المعلومات الائتمانية حول المقترضين يسمح للبنوك بتنبؤ أكثر دقة لاحتمالات السداد، بالإضافة تعمل كجهاز انضباط للمقترض وتجنب الإفراط في الاستدانة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض المشكلات الرئيسية في تصميم نظم المعلومات الائتمانية.

- دراسة **Avv.Federico Ferretti** بعنوان **The Regulation of Consumer Credit Information Systems: is the EU Missing a Chance?** (القضايا القانونية للتكامل الاقتصادي، المجلد 34، العدد 2، جامعة ليدز، إيطاليا، 2007)، تطرقت هذه الورقة البحثية إلى الإطار القانوني لأنظمة معلومات الائتمان المستهلك في الاتحاد الأوروبي، حيث بينت عدم وجود رضا حول الإطار التنظيمي والتشريعي الخاص بهذه الأنظمة فيما يخص توافقه مع الصناعة وحماية بيانات المستهلكين، حيث يقترح فيها أن يسن الاتحاد الأوروبي تشريعات جديدة لدعم سوق ائتمانية وحيدة للمستهلك يتمتع فيها بحماية كافية، بحيث يخضع ذلك لمناقشة عامة، لوضع قوانين و ضمانات مؤسسية مناسبة لجميع الجهات الفاعلة المعنية، وذلك لما تمثله مشاركة معلومات ائتمان المستهلك في ممارسات الإقراض المسئولة وعلى كفاءة سوق الائتمان المستهلك وازدهاره.

- مجموعة أبحاث **Hachinohe University Research Institute (HURI) and Daiwa Institute of Research (DIR)** بعنوان **Development of Database on Corporate Credit Information For ASEAN Plus Three** (سنة 2008 بحيث تضمن البحث دراسة نظرية وتجريبية وأبحاث ميدانية في دول شرق آسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بحيث ركز فريق البحث على أهمية الأنظمة العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يوفر الأداء الناجح لهذه الأنظمة تجربة مفيدة لبناء قاعدة بيانات في شرق آسيا والمنطقة ككل، كما ركزت الدراسة على ضرورة التعاون الإقليمي في هذا المجال لتحسين البنية التحتية القانونية والمؤسسية التي تعتبر شرط أساسي لقواعد البيانات هذه.

- دراسة عبد الله الحسن مُحمَّد (بحث مقدم في مجلة المصرفي العدد 62 ديسمبر 2011) حول دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، حيث خلصت نتائج البحث في أن نظم الاستعلام الائتماني تساهم في ترقية أداء المصارف من خلال: استقطاب الموارد وتوظيفها، زيادة ونمو محفظة التمويل والاستثمار، انخفاض نسبة الديون المتعثرة، انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، زيادة الربحية.
- دراسة موساوي آسية (بحث مقدم في مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28 المجلد 3، سنة 2013) حول جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، حيث تضمنت الدراسة الدور الذي تلعبه جودة أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم اتخاذ القرار الائتماني عن طريق توفير المعلومات اللازمة سواء للتحليل أو للتنبؤ، وهذا من أجل تقليل كل من درجة عدم التأكد وعرض البدائل المتاحة لاتخاذ القرار الائتماني، كما بينت الدراسة المتطلبات الأساسية لإرساء نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر يتماشى مع الممارسات الدولية ومنها تطوير الإطار التشريعي المنظم لعملية الاستعلام الائتماني... الخ.
- دراسة **FEKIH Fatima Zohra** (أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2014) حول **Etude de la relation Crédit – Information à travers la mise en place des Bureaux de crédit :Essai de modélisation en données de panel** وتضمنت الدراسة إنشاء نموذج للبيانات المقطعية لـ 30 دولة خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2011 لدراسة تأثير تبادل المعلومات الائتمانية بين المقرضين على إمكانية منح الائتمان وسداده، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن تبادل المعلومات الائتمانية بين المقرضين عن طريق مكاتب الائتمان سواء الخاصة أو العامة يسهل منح الائتمان ويحد من مشاكل عدم السداد.
- دراسة الفاتح الشريف يوسف الطاهر، (أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية جامعة السودان، سنة 2015) حول دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في السودان، حيث اختار الباحث في الدراسة عينة من مجتمع إحصائي مكون من موظفين ببنك السودان المركزي وموظفين بإدارات المخاطر بالبنوك المختلفة وباستخدام أساليب إحصائية في تحليل النتائج، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يحد من مخاطر التعثر ويؤثر إيجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ويساهم في توفر السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية وزيادة محفظة التمويل والاستثمار.
- دراسة **Valbona Çinaj** (ورقة بحثية مقدمة في مجلة "التقدم في الاقتصاد والأعمال"، كلية الاقتصاد، جامعة تيرانا، ألبانيا سنة 2017) بعنوان **Credit Information System in Albania** وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات الائتمانية يؤدي إلى ضعف أداء المقرضين، كما بينت الدراسة دور مكاتب الائتمان

أو أنظمة الاستعلام الائتماني في تحسين أداء سوق الائتمان وتسهيل وصول الفقراء إلى الائتمان بالإضافة إلى انخفاض مستوى الديون المتعثرة.

تطرت الدراسات السابقة إلى جوانب مختلفة من موضوع الاستعلام الائتماني، إلا أن معظم هذه الدراسات عالج جزء من المزايا التي تحققها هذه الأنظمة، فنجد منها من تطرق إلى دور هذه الأنظمة في الحد من مخاطر التعثر، تحسين الأداء، تجنب الإفراط في الاستدانة، تسهيل تمويل المؤسسات، نمو محفظة البنك، زيادة الربحية، انخفاض مخصصات الديون... الخ، إلا أن هذه الدراسات أغفلت جانب مهم مثل في دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني وذلك لما تتمتع به البنوك المركزية من صلاحيات وأدوات كافية لخلق البيئة المناسبة لتطوير هذه الأنظمة التي تعتبر إحدى دعائم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، والتي تحتاج إلى تطوير يتواءم مع التطورات التكنولوجية والتطورات في الاحتياجات الخدمائية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتكملة ما أغفلته تلك الدراسات.

صعوبات البحث:

هناك خلط وازدواجية في المصطلحات الآتية: الاستعلام الائتماني، الترميز الائتماني، التصنيف الائتماني، الإبلاغ الائتماني، وكالات التصنيف الائتماني، وكالات المعلومات الائتمانية وكلها تختلف عن بعضها البعض إلا أن معناها ينصب في مفهوم واحد ليكون نظام الاستعلام الائتماني أما فيما يخص المراجع باللغة الأجنبية أيضا هناك خلط وازدواجية في المفاهيم التالية:

(Crédit bureau) (Crédit report) (Crédit slashing) (crédit scoring)

(Crédit registry) (Crédit coding) (Crédit rating) وتختلف هذه المصطلحات من دولة لأخرى.

أيضا هناك صعوبات في الحصول على المعلومات الائتمانية، سواء من مركزية المخاطر أو من فروع بنك الجزائر (المنتشرة بالولايات)، رغم التزامنا في استخدامها لأغراض البحث العلمي، وذلك كونها محاطة بسرية.

أقسام البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول أساسية بغرض إعطاء تحليل كاف لمضمون الموضوع وأهميته وبغية الوصول إلى الأهداف المحددة حيث تطرقنا في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان **مدخل إلى الائتمان المصرفي** والذي اشتمل على التأصيل النظري للائتمان المصرفي من خلال عرض تفصيلي عبر ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الائتمان المصرفي ومخاطره، بعرض لمفهوم وأنواع الائتمان المصرفي وأسس ومعايير منحه، بالإضافة إلى أهم مخاطره وأنواعها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، من خلال عرض

لمفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأساليب وأدوات قياس هذه المخاطر، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى صناعة القرار الائتماني، وذلك بعرض لمفهوم القرار الائتماني وأهمية المعلومات في صناعتها بالإضافة إلى نظم دعمه.

أما الفصل الثاني المعنون ب **أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل لصناعة القرار الائتماني** فقد تشكل هو الآخر من ثلاثة مباحث، يدور المبحث الأول حول مفاهيم أساسية حول أنظمة الاستعلام الائتماني، حيث تم تحديد مفهومها ونماذجها الرئيسية بالإضافة إلى مزاياها، يليه بعد ذلك المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني، وقد تم عرض فيه الشروط الأساسية لإنشاء قاعدة بيانات هذه الأنظمة وأهم المشاركين فيها وأدوارهم، ثم تطرقنا في المبحث الثالث لدور أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم اتخاذ القرار الائتماني الصائب، من خلال توضيح لآلية عملها.

أما الفصل الثالث فقمنا بتوضيح **دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني** ضمن ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم مهام البنوك المركزية، وذلك بإبراز الدور الرقابي والإشرافي للبنوك المركزية في حماية النظام المالي والمصرفي وفي التزامها بمعايير بازل التي تولي أهمية كبيرة للمعلومات الائتمانية في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى عرض المبادئ الأساسية لإنشاء قواعد للبيانات الائتمانية، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، إلى جانب ذلك قمنا في المبحث الثالث إلى التطرق لدور البنوك المركزية في إرساء الأسس اللازمة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني مع عرض تجارب بعض الدول العربية والتي استفادت من مبادرة صندوق النقد العربي في تطوير أنظمتها.

ويدخل الفصل الرابع ضمن الجانب التطبيقي من البحث والمخصص لحالة الجزائر تحت عنوان **دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني** وقد تم عرضه في ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول لواقع الاستعلام عن المخاطر الائتمانية وإدارتها في النظام المصرفي الجزائري وذلك بتحليل التطور في حجم الائتمان وفي تطور محاطه وإدارتها وعلاقتها بمركز الاستعلام الائتماني بالإضافة إلى آليات وأساليب رقابة البنك المركزي على الائتمان، ثم المبحث الثاني تطرقنا فيه لجهود بنك الجزائر في مجال إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني، من خلال عرض للبيئة التشريعية والتنظيمية لإنشاء النظام و عرض تفصيلي لمشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر وآلية عملها، وأخيرا المبحث الثالث قمنا فيه بتقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر، حيث تم تقييم مركزية المخاطر في مدى تجسيد المبادئ العامة لتطويرها، ومدى فعاليتها في خفض المخاطر الائتمانية، إلى جانب تحليل وتقييم مؤشر الاستعلام الائتماني في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل إلى الائتمان المصرفي

تمهيد:

يعتبر الائتمان المصرفي جوهر عملية التنمية وعصب الحياة الاقتصادية وذلك لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ولما له من إسهام كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية، كما يعتبر النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، ويعد القرار الائتماني المترجم الفوري الذي يقوم بترجمة المدخرات الوطنية إلى استثمارات وطنية عن طريق ضخ الأموال في الاقتصاد، نتيجة لذلك تعد قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية، خاصة وأن هذه القرارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية ووقوع البنوك في أزمة السيولة، كما تؤدي إلى إفلاسها، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل، باعتبار أن هذا القطاع يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة.

وتحكم عملية منح الائتمان المصرفي وصناعة القرار الائتماني اعتبارات كثيرة ومتعددة منها السياسات والإجراءات والمعايير والتي تهدف في المقام الأول إلى تدنية المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي إلى أدنى حد ممكن، ومهما كانت دقة وجودة هذه الدراسات فقرار منح الائتمان المصرفي يكون مصحوب دائماً بالمخاطر. وفي هذا السياق سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالائتمان المصرفي، وذلك بالتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي ومخاطره.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث: صناعة القرار الائتماني.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي ومخاطره:

يعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك، نظرا لارتفاع الفوائد التي يحققها مقارنة بالاستثمارات الأخرى، فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية، حيث يخضع منحه لضوابط ومعايير محددة تهدف إلى إرساء السلامة المصرفية من المخاطر المختلفة التي تحيط به.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه:

لقد تطور نشاط البنوك والمؤسسات المصرفية في تقديم الائتمان ليتواءم مع الحاجات المطلوبة من قبل الاقتصاد والأفراد عموما وعليه فالائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة مثل تصنيفه وفقا للغرض منه، أو تبعا لأجله أو وفقا للشخص المقترض، أو تبعا للضمان.

أولا - مفهوم الائتمان المصرفي:

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالائتمان من بينها:

يقصد بالائتمان "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية"¹.

ويعرف بأنه "عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير"².

ويعرف أيضا بأنه "الثقة التي يوليها البنك لعميله بمنحه قروضا، أو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه، أو يكفله فيها لفترة محدودة، وبشروط يتفق عليها (البنك والعميل) وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من العميل يتمثل في الفوائد والعمولات"³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 103-104.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص 18.

³ عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 11.

كما سبق يمكن القول أن الائتمان هو تزويد البنك الأفراد والمؤسسات بالأموال والتسهيلات اللازمة لتلبية احتياجاتهم على أن تسدد تلك الأموال والفوائد المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها.

ثانياً- دور الائتمان في الاقتصاد:

يعمل الائتمان على تحسين الحياة الاقتصادية، فمن خلاله يضمن للاقتصاد مستويات من النمو والاستقرار وفق لما يقدمه من مهام أهمها:

- يسمح الائتمان المصرفي بتدفق فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.¹

- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.²

- يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد تؤدي إلى آثار تضخمية ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك أيضاً فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال البنك المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالبنوك حيث إن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للبنك وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها.³

¹ منير إسماعيل، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص211.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص30.

³ صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2011، ص242.

ثالثا- أنواع الائتمان المصرفي:

يوجد أكثر من معيار لتصنيف أنواع الائتمان المصرفي، وأهم تلك المعايير نذكر منها:

1- الائتمان وفقا لأجله: حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- الائتمان قصير الأجل: هو ذلك النوع الذي تقل مدته عن سنة واحدة وتشمل عادة أنواع الائتمان الذي يمنح لتمويل رأس المال العامل ورغم أنها تزيد من الخصوم قصيرة الأجل للمؤسسة عند الإقتراض إلا أنها تزيد أيضا من أصولها المتداولة سواء بقيت في النقدية أو تم إنفاذها لشراء مواد خام أو بضاعة أو غير ذلك ، وتمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض المصارف التجارية وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها كما أنها تعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف ، وما يزيد عن ذلك يوجه للتوضيفات الأخرى وتستخدم أساسا لتمويل النشاط الجاري للمؤسسات.

ب- الائتمان متوسط الأجل: يمتد أجله إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدة جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

ت- الائتمان طويل الأجل: يتراوح أجله من 5 سنوات إلى 15 سنة توجه عادة لتمويل المشاريع الجديدة وتتمتع بدرجة مخاطرة عالية، ومنحها يتطلب مجموعة دراسات وإجراءات وغيرها من أجل ضمان استرجاعها وتكون فوائدها أكبر من القروض قصيرة الأجل.

2- الائتمان وفقا للغرض منه: حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- الائتمان الاستثماري: وهو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكينات والمعدات والأراضي وغيرها.

ب- الائتمان التجاري: وهو الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فهو الائتمان قصير الأجل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية.

ت- الائتمان الاستهلاكي: وهو الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء سيارة أو أثاث وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية¹.

3- الائتمان وفقا للضمانات:

يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- الائتمان المضمون: إن الغالبية العظمى من الائتمان هو ائتمان مضمون ويطلق على هذه الضمانات اسم الضمانات التكميلية لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها، فبعد التأكد من من

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص143.

سمعة الزبون المالية على أنها جيدة وبعد دراسة مصادر دخل الزبون ومركزه المالي والتأكد من قدرته ومئاته، يطلب المصرف من الزبون ضمانا تكميلا كما تم ذكره¹.

ب- الائتمان غير المضمون: تمنح بعض المصارف الائتمان إلى بعض الزبائن بدون ضمانات إذ يعتمد المصرف على السمعة والملاءة المالية الحالية والمستقبلية للزبون، وفي العادة المصارف التجارية لا تتوسع بهذا النوع من الائتمان ويسمى بالائتمان الشخصي.

4- الائتمان وفقا للشخص المقترض:

حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- الائتمان الخاص: وهو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والمعنويين.

ب- الائتمان العام: وهو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية).

5- الائتمان وفقا لطبيعته:

حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- الائتمان النقدي المباشر: يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا واستخداما في المصارف التجارية وهو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية والأكثر ضمانا، ويكون على أشكال مختلفة:

- القروض والسلف النقدية: وتعتبر من أبسط صور الائتمان وغالبا يلجأ إلى طلب هذا الائتمان الزبون غير التاجر وتعتبر عملية منح القروض النشاط الرئيسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية .

- الكمبيالات المخصومة: تعتبر شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان نظرا لشيوع استخدام الأوراق التجارية في المعاملات التجارية بين التجار.

- الجاري مدين: كما يسمى السحب على المكشوف وهو حق الزبون في أن يسحب من الأموال التي يسمح له المصرف بسحبها وأن يكون حسابه مدينا بسقف أعلى متفق عليه خلال فترة زمنية محددة.

ب- الائتمان المصرفي غير المباشر: ومن أشكاله:

- الكفالات المصرفية: يصدرها المصرف لصالح زبون معين تضمن استعداد المصرف بسداد التزامات الزبون النقدية بتاريخ معين وتكون على أنواع مختلفة مثل (الكفالات النقدية- كفالات الدفعات المقدمة- كفالة حسن التنفيذ).

- الإعتمادات المستندية: هو أكثر أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه المصارف التجارية وهي تعهد صادر من المصرف بناء على طلب الزبون بدفع مبلغ معين وهو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة (المستفيد) مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها .

¹ زياد نجم عبد، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 19، الفصل الثاني 2012، ص 307.

- القبولات المصرفية: بموجب هذا النوع فإن طالب الائتمان يقوم بإصدار سحب زمني على أحد المصارف التجارية التي يتعامل معها إذ يتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق.
- بطاقات الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية أو شريحة إلكترونية تعطي الفرصة لحاملها في الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة¹.

المطلب الثاني: إجراءات وضوابط منح الائتمان المصرفي:

تحكم عملية منح الائتمان المصرفي اعتبارات كثيرة ومتعددة منها السياسات والإجراءات والمعايير والتي تهدف في المقام الأول إلى تدنية المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي إلى أدنى حد ممكن.

أولاً- إجراءات ومراحل منح الائتمان المصرفي:

تعمل البنوك التجارية بشكل الوساطة المالية، فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقاً لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك، وخوفاً من حدوث ذلك فإن إدارة البنك تضع إطاراً مكتوباً تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار الائتمان. هذا وتم عملية منح الائتمان بعدة إجراءات أهمها:

1- دراسة طلبات الائتمان:

يتقدم العميل بطلب الحصول على الائتمان وفقاً لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى مقر العميل.

2- تحليل المركز المالي للعميل:

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب:

تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

¹عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، 2013، ص 61-63.

4- التفاوض مع العميل:

بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5- طلب الضمان:

ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6- توقيع عقد الائتمان:

قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

7- صرف قيمة القرض:

بعد توقيع القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل.

8- سداد الائتمان ومتابعته:

من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض¹.

ثانيا- معايير منح الائتمان المصرفي:

إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في نضج القرار الائتماني نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل واحتياجاته وكذلك قدرتها في أن تضع تحديدا لمقدار المخاطر وتنوعها التي يمكن أن تتعرض لها. وبمعنى آخر قدرتها في التحليل الائتماني. ومن أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل فقد أتيحت أمام إدارة الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل (five Cs of Credit) و (Pc's) وكذلك ما يعرف ب (PRISM). والأخذ بها وتحليلها تمنح إدارة الائتمان قدرة أكبر في تجنب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها. ومن المعروف أن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان هي ليست المخاطر التي تنشأ بفعل منح

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 205-207.

الائتمان للعميل المحتمل فقط، وإنما هي منظومة من المخاطر يشترك في تحقيقها كل عناصر العملية الائتمانية وهي البنك والائتمان المقدم والعميل ذاته.

وفيما يلي عرض النماذج التي تعرضها المراجع العملية والتي من خلال عملية التحليل الائتماني لها يمكن تحديد دقة القرار الائتماني والوصول إلى قناعة بدقة القرار المتخذ أو رفض ذلك وهي:

1- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب'5Cs':

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر. نشير أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان. إلا أن العامل الجوهرى كما تشير المراجع المصرفية ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائده أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض. وعادة ما تختلف الرغبة في التسديد أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية السائدة ففي فترات الازدهار الاقتصادي تزداد الرغبة في التسديد قياسا بفترات الشدة إذ يهبط النشاط الاقتصادي وتنخفض الأرباح، لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام (Cs of Credit) أو نظام (five Cs) وهي:

أ- القدرة على الاستدانة: يحدد هذا المعيار مقدرة العميل في إعادة ما أقرضه من البنك.

ب- شخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة أكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. والمقصود بشخصية العميل سلوكياته والسلوكيات هنا تتحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كشركة أعمال فيقصد بها الإدارة والتي تجسد مدى قدرة الشركة في الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك وذلك من خلال قدرة إدارتها في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف. إن تقييم شخصية العميل ليست بالعملية السهلة ذلك يعود إلى أن شخصية العميل لا يمكن تقييمها ماديا إنما يتم ذلك من خلال المعلومات التي يتم جمعها من مصادر داخلية وخارجية ولهذا تعتبر عملية الاستعلام عن شخصية العميل جزء من موضوع الاستعلام المصرفي .

ت- رأس مال العميل: هو مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول إذ كلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك فـرأس مال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

ث- الضمان: يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه.

ج- المناخ العام: ويشمل الظروف الاقتصادية والظروف البيئية المحيطة بالعميل فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.¹

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب'5p's:

ويطبق وفق الآلية:

أ- تقييم الأشخاص أي العملاء: يقصد بذلك الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصدقية الخ.

ب- تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات: أي التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات أي هل تستخدم مثلاً في تمويل أصول رأسمالية أم في تمويل رأس المال العامل؟.

ت- تقييم قدرة العميل على السداد: أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد.

ث- الحماية: أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل وذلك سواء من حيث قيمها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده.

ج- التوقعات: وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض. أي باكتشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل الداخلية والخارجية. ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض أو التسهيلات وتقييم المخاطر التي تنشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات.²

3- نموذج المعايير الائتمانية المعروف المستند إلى PRISM:

يعتبر هذا النموذج من أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني والتنبؤ بمستقبل كل عملية ائتمان ممنوح من قبل البنك. ويساعد هذا النموذج في تحديد جوانب القوة والضعف الموجودة لدى المقترض، ويتكون من مجموعة من المعايير تركز على مبادئ الائتمان الجيد ومن بينها:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-149.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003، ص ص 379-380.

أ- **التصور (النظرة المستقبلية):** مضمون هذه الأداة هي قدرة أو فاعلية المقترض على تسديد التزاماته ومن خلال التركيز على الجوانب الآتية:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.

- دراسة إستراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل ومصادر السداد، التي من شأنها تحسين الأداء، وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

ب- **القدرة على السداد:** ويتضمن هذا المعيار تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوعية مصادر السداد التشغيلية كانت وغير التشغيلية ومدى استقرارها أو تذبذبها.

وما يهم إدارة الائتمان هو دور مصادر السداد الداخلية التي تساعد على إعادة تسديد ما بذمته من التزاماته. لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية الملائمة والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

ت- **الغاية من الائتمان:** يتضمن هذا المعيار تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس في دراسة طلب العميل وقرار منح الائتمان، وإن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية أصول العميل لاسترداد الائتمان.

يجب أن يكون الغرض أو الغاية من الائتمان واضح ومحدد ومفهوم قبل منح إدارة الائتمان في البنك الائتمان، لأن من الأسباب الرئيسية لتعثر الائتمان هو استخدام المدين الائتمان في غير الغرض الذي منح لأجله، وهذا يتطلب من البنك مراقبة ومتابعة الغرض للتأكد وضمن أن المدين قد استخدمه في الغرض الذي منح لأجله.

ث- **الضمانات:** يتضمن هذا المعيار تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد من قبل المقترض، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية، وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي والائتماني للعميل، وأن تكون خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط وتعهدات في عقد الائتمان لضمان السداد.

ج- **الإدارة:** يتضمن هذا المعيار التركيز على إدارة العميل أو المنشأة المقترضة، والذين سوف يستخدمون الائتمان الممنوح لهم، ولا بد على إدارة الائتمان في البنك التركيز على عدد من النقاط هي:

- **العمليات:** ومن خلالها يتم التعرف على ما يأتي:

* أسلوب العميل في إدارة أعماله.

* تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان الممنوح.

*تحديد فيما إذا كانت منتجاته تتسم بالتنوع أو تقتصر على منتج واحد، وفيما إذا كان نشاطه موسمياً أو دائم الإنتاج.

- الإدارة: تعتبر المحرك الرئيس لأي نشاط وهي الأساس في نجاح أو فشل المنشأة ويجب أن تركز إدارة الائتمان في البنك على عدد من الجوانب هي:

*المؤهلات العلمية والعملية للمقترض.

*المؤهلات العلمية والعملية للإدارة العليا والتنفيذية والعاملين.

*وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يبين كيفية سير الأنشطة، ومستويات اتخاذ القرار.

*مدى إدراك الإدارة لمخاطر النشاط الذي تمارسه.

*وسائل الاتصال وأنظمة المعلومات

*مدى اعتماد على القوائم المالية والميزانيات التقديرية.

*مدى اهتمام الإدارة بأساليب البحث والتطوير وتدريب العاملين لديها¹.

ثالثاً- الضوابط السليمة لمنح الائتمان المصرفي:

على البنوك العمل وفق قواعد وضوابط محددة لمنح الائتمان تشمل بشكل عام تعريف وتحديد الأسواق والقطاعات المستهدفة والتعرف الدقيق على العملاء ومجموعاتهم الائتمانية والمخاطر المحيطة بهم والغرض من منح الائتمان والضمانات ومصادر السداد، وعليها في سبيل ذلك مراعاة ما يلي:

1- وضع ضوابط وشروط واضحة ومحددة للموافقة على منح الائتمان بأنواعه وقطاعاته المختلفة بشكل آمن وسليم يحدد من خلالها الغرض من منح الائتمان وحجم الائتمان المناسب ونوع وهيكل الائتمان والشروط والضمانات ومصادر السداد الواجب استيفائها.

2- ينبغي أن يتوفر لدى البنك معلومات كافية من مصادر موثوقة ومحيدة عن العملاء ومشروعاتهم والأطراف المرتبطة بهم بشكل يمكن معه تقييم طبيعة مخاطر العميل ككل ومن أهم هذه المعلومات:

أ. الغرض من منح الائتمان.

ب. مصادر السداد ومدى انتظامها والمنتفعين الآخرين بها.

ت. الوضع المالي للعميل وهيكل مخاطره من حيث طبيعتها وحجمها والضمانات ومدى حساسيتها لتطورات السوق وللأوضاع الاقتصادية.

ث. كفاية الضمانات والكفالات ومدى حساسيتها للتطورات الاقتصادية وتذبذبات الأسعار وإمكانية التنفيذ عليها وفق القوانين والتشريعات.

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط1، الأردن، 2013، ص ص 79-81.

ج. الخبرة السابقة مع البنك ومع البنوك الأخرى، كلما أمكن ذلك، بشأن تعاملات العميل من حيث انتظامه في سداد التزاماته السابقة، وقدرته الحالية على سداد الائتمان المطلوب في ضوء مقارنة المؤشرات المالية السابقة والحالية والتدفقات النقدية المتوقعة لمشروعاته وفق احتمالات مفترضة.

ح. وجود معلومات عن خبرة العميل في الأعمال والمشروعات الممولة وشروطها وتعهداتها وملائمة ذلك لشروط وسقوف الائتمان.

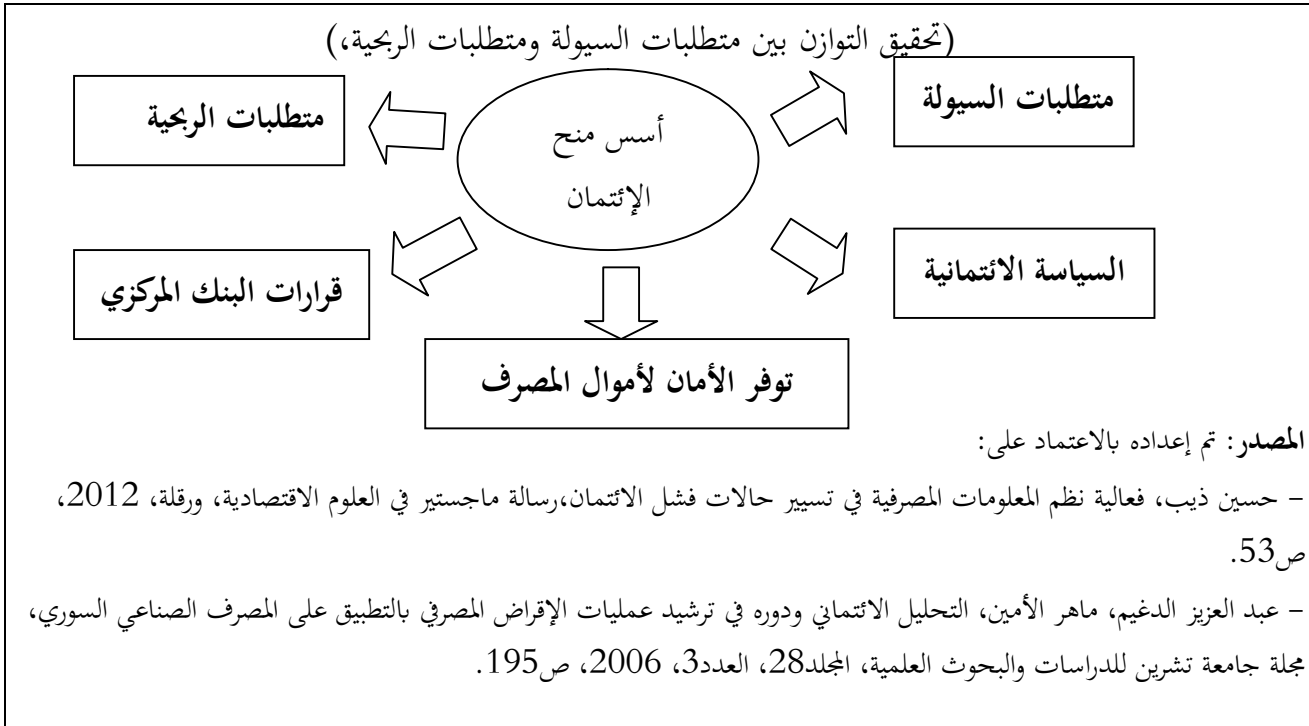
3- عند منح الائتمان لعملاء جدد ليس لهم معاملات سابقة مع البنك، يضاف إلى ما سبق ضرورة أن يتفهم البنك جيدا طبيعة العميل ومخاطره من خلال توفر معلومات كافية ودقيقة من مصادر موثوقة عن سمعة العميل ووضعه المالي وحجم وطبيعة الالتزامات القائمة عليه تجاه الآخرين وقدرته على الانتظام في الوفاء بهذه الالتزامات. كما يجب بالنسبة للعملاء من الأفراد إجراء التحريات اللازمة للتحقق من أنهم لم يتورطوا في أي جرائم احتيال أو نصب أو اختلاس وأنهم من ذوي السمعة الطيبة البعيدة عن مستوى الشبهات، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد القائمين على إدارة الشركات والمؤسسات التي يرغب البنك بالتعامل معهم، بحيث لا يقتصر تقييم البنك على سمعة هذه الشركات ووضعها المالي بل يمتد ليشمل السيرة الذاتية للمسؤولين والمديرين العاملين بها وخبرتهم وكفاءتهم.

4- وضع نظم وإجراءات محددة لتقسيم العملاء إلى مجموعات ائتمانية وفقا لمعايير سليمة تعتمد على مدى وحدة أو ارتباط المخاطر ببعضها البعض سواء فيما يتعلق بالمشاركة في الملكية أو الإدارة أو المشروعات والأعمال أو الوضع القانوني أو المالي أو السوقي أو غيرها من عوامل الارتباط ذات التأثير الهام وبحيث يتم تقييم المخاطر وتحديد سقوف وضوابط وشروط منح الائتمان على أساس المجموعة الائتمانية للعميل على أن يراعي في ذلك عدم الخروج عن الإطار العام المحدد من قبل السلطة الإشرافية كحد أدنى لارتباط المخاطر.

5- ينبغي أن تشمل ضوابط وشروط منح الائتمان تقييم مخاطر الائتمان بالمقارنة مع العائد المتحقق منه ومع مستوى الربحية الكلي في علاقة البنك مع العميل ومجموعته الائتمانية وأن يتم تسعير الائتمان وفقا لعدة احتمالات مفترضة¹. ويمكن تلخيص أهم الضوابط والأسس الخاصة بمنح الائتمان في الشكل (1-1):

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ورقة عمل حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 5-6.

الشكل رقم (1-1): أسس منح الائتمان المصرفي:



المطلب الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي:

رغم أن منح الائتمان يستند إلى عدة معايير وإجراءات وضوابط تهدف أساساً إلى تدنية المخاطر إلى أدنى حد ممكن إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وضمن هذا المدخل نتناول مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي، مصدرها وأنواعها.

أولاً- مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي:

1- تعريف المخاطر:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر نذكر منها ما يلي:

تعرف المخاطر بأنها الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة¹.

وتعرف أيضاً بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية، ويقصد بالربحية في هذا السياق كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق².

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص16.

² عبد المطلب عبد الحميد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص196.

كما سبق يمكن القول أن المخاطر عبارة عن احتمال حدوث نتائج سلبية غير متوقعة.

2- تعريف مخاطر الائتمان المصرفي:

عرفت لجنة بازل مخاطر الائتمان بأنها المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه وفقاً للشروط المتفق عليها، وتتعلق مخاطر الائتمان بشكل أساسي بمحفظة القروض والسلف أو محفظة التمويل لدى البنوك، وتتعلق أيضاً بأي موجودات أخرى ينطبق عليها التعريف.¹ ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، أي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.²

وقد تم تعريفه أيضاً بأنه "الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده."³

كما تشكل المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الدوام، على الرغم من استحواد المخاطر المصرفية الأخرى وخصوصاً مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر المصرفية، وتنشأ المخاطر الائتمانية من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الآخر من القيام بالوفاء بالتزاماته المالية الممثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما، في الأوقات المحددة للتسديد على وفق الاتفاقات والعقود المبرمة مع المصرف، الأمر الذي ينعكس في تقلب قيمة محفظة القروض ومن ثم إلحاق الخسائر الاقتصادية بالمصرف التجاري. وتعتبر القروض من أكبر مصادر مخاطر الائتمان والأكثر وضوحاً التي تتعرض لها معظم المصارف، ومع ذلك، فهناك مصادر أخرى لمخاطر الائتمان الناجمة من جميع أنشطة المصرف والموجودة في سجل محفظة الأوراق المالية بغرض الاستثمار وسجل محفظة الأوراق المالية بغرض التداول أو الاتجار داخل وخارج الميزانية، وتتعرض المصارف لمخاطر الائتمان (أو مخاطر الطرف الآخر) بصورة متزايدة ناجمة عن العديد من الأدوات المالية الأخرى غير القروض مثل كمبيالات القبول، والأنتلر بنك (التمويل بين المصارف) وتمويل التجارة وصفقات تبادل العملات والمستقبليات والمبادلات والسندات والأسهم وخيارات البيع والشراء وتمديد الالتزامات والضمانات وتسوية العملات.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص3.

² عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص125.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، مصر، 2010، ص253.

ويمكن تخفيف مخاطر الائتمان بإتباع سياسة تسعير الائتمان على أساس المخاطر risk-based pricing، والهيكلة الفعالة للقرض¹.

ثانياً- مصادر المخاطر الائتمانية:

إن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار هي انعكاس للمخاطر النظامية أو ما تسمى بالمخاطر العامة والمخاطر غير النظامية (المخاطر الخاصة)، وهي حالات وأنواع المخاطر بمعناها العام في الفكر المالي عموماً.

1- مخاطر نظامية(عامة):

وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، سياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، ولا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.² مثل مخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التغير في أذواق المستهلكين ومخاطر الكساد ومخاطر الصناعة ومخاطر التغيرات في التكنولوجيا ومخاطر تغير أسعار الصرف للعمالات الأجنبية وغيرها من المخاطر، وأغلب هذه المخاطر مشتقة من ظروف الاقتصاد العالمي وتطوراتها الهائلة والتحويلات نحو العولمة وتعزيز عالمية شركات الأعمال واشتداد حدة المنافسة وضعف التنبؤ بالمستقبل ومع الاعتراف بذلك إلا أن التطور في الأدوات المصرفية ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية قد مكنت إدارة البنوك من تجنب الكثير من المخاطر النظامية.³

2- مخاطر غير نظامية(خاصة):

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال. يكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصرها والتخلص من آثارها من خلال التنوع.⁴ إذ تضمن سياسة التنوع نوعاً من الاستقرار في العوائد، وعادة ماتسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر فيها، فالتنوع الجيد للأصول الائتمانية سوف يمكن متخذي القرار الائتماني من تجنب التقلب في التدفقات النقدية المتأتية من عمليات تقديم الائتمان، وبالتالي تجنبها تقلبات العائد المصاحبة لتلك التدفقات النقدية الناتجة عن تلك الاستثمارات.⁵

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 170-171.

² سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، إدارة الائتمان، دار الفكر، ط1، الأردن، 2012، ص 79.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

⁴ سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 167-168.

ثالثاً- أنواع المخاطر الائتمانية:

يلاحظ من التعاريف السابقة أنها تركز على وجود خسائر ائتمانية في كل عملية ائتمانية وأن أسباب هذه الخسائر قد تكون داخلية أو خارجية وأن هذه الخسائر تتحقق عندما يتوقف العميل عن السداد، وهذا ويرى آخرون بوجود مصادر عديدة للمخاطرة منها يعود إلى مخاطر طبيعية خارجة عن إدارة البنك ومنها يعود إلى تغيرات في التكنولوجيا أو أذواق المستهلكين ، أو نتيجة المنافسة أو ضعف الإدارة أو تقلبات دورة الأعمال ، مما يشير إلى وجود أنواع من المخاطر الائتمانية وأسباب تؤدي إليها ، وبناء على ما سبق يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية كما يلي:

1- المخاطر المتعلقة بالعميل:

تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية و سمعته الاجتماعية ووضع المالى وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، حيث أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية. كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها .

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل، ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به.

ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر هي:

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- قصور أجهزة المتابعة.
- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
- عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.

- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعميل.

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل:

- إفلاس أحد عملاء البنك ذوو المديونية العالية.¹
- فشل في الصناعة التي يمارسها العميل.
- كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل.
- عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إدارة كل من البنك والعميل.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان:

تعتبر إدارة المخاطر من المهام التي تركز عليها الصناعة المالية، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، كلما حقق أرباح أكبر، لذا تأتي أهمية اكتشاف تلك المخاطر لاحتوائها لتعظيم العائد من خلال استخدام أساليب وأدوات تمكن من تحديد وقياس تلك المخاطر بشكل دقيق، بحيث تشكل رؤية واضحة لإدارة الائتمان حول قبول أو رفض الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم ومهام إدارة مخاطر الائتمان:

ينطوي فن إدارة المخاطر على التحديد الدقيق للمخاطر الائتمانية وقياسها من أجل احتوائها، لذا يقتضي على إدارة الائتمان القيام بمجموعة من المهام وإتباع عدة أساليب لتدنيها، وهو ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولاً- مفهوم إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر من أهم العلوم الإدارية في المجال المصرفي والتي تحظى بتطوير مستمر. وتعرف إدارة المخاطر بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطرة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى². كما تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها: "تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 179-180.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

تحدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها¹.

وتعتبر إدارة المخاطر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة وبالتالي الوصول إلى العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة، فهي المسؤولة عن وضع الإجراءات والسياسات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك².

ويحتاج نظام إدارة المخاطر إلى تقييم مفصل يأخذ النقاط التالية في الاعتبار:

- تحديد إجمالي مستويات المخاطر لكل نشاط من أنشطة البنك.
- تحديد المخاطر المتداولة أو أثر نشاط ما على باقي أنشطة البنك.
- استخدام مقاييس كمية وكيفية.
- التوافق مع قدرة نظم معلومات الإدارة للحصول على المعلومات اللازمة وتقييمها³.

ثانياً- مهام إدارة مخاطر الائتمان:

تهدف إدارة مخاطر الائتمان إلى المساهمة في تحقيق أعلى معدل عائد من خلال المحافظة على مخاطر الائتمان عند أدنى مستوى مقبول وبالتالي المحافظة على أعلى مستوى ممكن لجودة الموجودات، وذلك عبر قيامها بالمهام التالية:

1- إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية.

يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنك، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

2- إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:

تهدف هذه العملية لإيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط، العميل وعلى مستوى المحفظة ككل، مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها (معدلات الطلب على مخرجات النشاط المحلي أو الخارجي، معدلات الربحية للنشاط... الخ).

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 10.

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط1، الأردن، 2013، ص 267.

³ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2012، ص 59.

3- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء:

يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان حيث المطلوب التعرف على المخاطر الائتمانية للتعامل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة، الهيكل التمويلي، نسب الربحية،...)، وأخرى غير مالية (المشروع وإدارته، الاستعلام، الزيارة الميدانية...) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية¹.

4- إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية:

تمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه ، بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظم الإنذار المبكر، بيان على مدى توافق الضمانات مع التسهيلات الممنوحة للنظر في حجم الانكشاف القائم وتقرير المخصصات المناسبة. تهدف هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديدها ، قياسها متابعتها والرقابة عليها².

ثالثا- أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

يجب أن تتبع أساليب إدارة والسيطرة والحد من مخاطر الائتمان من صميم الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها ما أمكن من ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن بعض هذه الأساليب قد لا يكون بدرجة كافية كون بعض الأسباب المؤدية إلى نشوء مخاطر الائتمان خارجة عن الإرادة ولا يمكن السيطرة عليها. ولكن الكثير من الأسباب يمكن معالجة المخاطر الناتجة عنها. وهناك عدة أساليب للسيطرة والحد من مخاطر الائتمان يمكن إتباعها، ويمكن إيضاها كالتالي:

1- تحليل الخطر: يعتبر تحليل الخطر خطوة مهمة في إدارة المخاطر الائتمانية، والهدف من تحليل الخطر هو³:

- تحديد ماهية الخطر، وهو في هذه الحالة مخاطرة عدم السداد.
- تحديد مصادر الخطر وأسبابه.
- تقييم شدة الخطر (احتمال حدوثه)، حيث تتناسب شدته طرديا مع احتمال حدوثه حتى إذا بلغ احتمال حدوثه (100%) أصبح الخطر مؤكدا وأصبح من لواجب عدم اتخاذ القرار الذي سيؤدي إلى حدوثه.

¹ منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

² منال منصور، مرجع نفسه، ص3-4.

³ رمضان زياد، جودة محفوز، إدارة الائتمان، الشركة العربية، مصر، 2008، ص220.

- تقييم حجم الخسائر المادية والمعنوية في حالة حدوثه، وذلك لمقارنتها مع تكاليف الحماية من نتائجه إذا وقع، حيث يجب أن تكون هذه التكاليف أقل من الخسائر الناتجة عند وقوعه.
- وانطلاقاً من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل الخطر يمكن الانطلاق لوضع الأسس والإجراءات الكفيلة بمنع حدوثه أو التقليل ما أمكن من آثاره السلبية إلى حدودها الدنيا.
- 2- التنوع:** يعتبر التنوع من الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية، وتقوم فكرة التنوع على¹ :
- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.
- 3- الضمانات:** الضمانة في مفهومها القانوني تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين. وقد يطلب البنك من العميل تقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، حيث يشكل الضمان بعض الحماية للمصرف ضد مخاطر عدم التسديد من قبل العميل، وهو يعتبر مصدراً بديلاً للتسديد، حيث يبقى الوضع المالي والتجاري للعميل هو الأساس في التسديد، ولكن عند وجود ضعف في هذا الوضع يطلب الضمان لرفع المستوى الائتماني وتخفيض المخاطرة الائتمانية، فالضمانات تدعم الوضع المالي ولا تكون بديلاً عنه².
- ومن أنواع الضمانات المقبولة لدى البنك: الأوراق المالية، العقارات والأراضي والبضاعة، الضمانات الشخصية (كفالة طرف ثالث)، تجميد رصيد دائن، ضمان كفالة مصرفية.
- 4- اقتسام المخاطرة مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بمخصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلاً من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.
- 5- التأمين على الائتمان:** حيث يطلب البنك من العميل أن يؤمن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة تأمين.
- 6- التغطية:** وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة، إلى جانب الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وآجال الاستحقاق، وأسعار الفائدة.

¹ الحمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، ط2، مصر، 2000، ص39.

² أرشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوز أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل، الأردن، 1999، ص66.

7- المتابعة: وهي تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها ومدى انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

8- معالجة الحالات المتعثرة: نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

- السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.
- عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.
- عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.
- إعطاء جزء من الأموال للمقترضين للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

المطلب الثاني: قياس مخاطر الائتمان:

يأتي مفهوم إدارة المخاطر على أنه الطريقة التي يجب أن تتبعها البنوك للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي لها إلى أقصى حد ممكن، ومن الناحية العملية لا يمكن تصور إدارة المخاطر دون توافر أدوات لقياس حجم تلك المخاطر كميًا وكيفيًا.

أولاً- خطوات تحديد مخاطر الائتمان:

- تحديد المخاطر،
- قياس درجة المخاطرة، حيث يتم الانتقال من تقييم المخاطر الفردية للمقترض إلى تقييم المخاطر الكلية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وتحديد الغرض من أي قرض وطبيعة المشروع المراد تمويله.¹
- الاتفاق على مستوى المخاطرة المقبولة،
- متابعة المخاطر: يجب على المصرف إنشاء إطار عمل لمتابعة المخاطر والالتزام على أساس مستمر للتأكد من أداء وفعالية وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب تحديث إجراءات المخاطر وتعزيزها، كما يجب القيام باختبارات

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف 2014، ص

مستمرة ومراجعة كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر والضوابط المصاحبة والإجراءات الأمنية السارية، وينصح كثيراً بأن يقوم المصرف بإجراء برنامج تقييم شامل للمخاطر سنوياً.¹

ثانياً- أدوات قياس المخاطر الائتمانية:

وهناك طريقتان لقياس حجم المخاطر كمياً وكيفياً وهما:

1- الطريقة الكلاسيكية:

تعتمد على أسلوب التحليل المالي، الذي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمقترض بطريقة مفصلة، وبالتالي تمكين البنوك من تقييم كفاءته المالية وملاءته إضافة إلى ممتلكاته وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته. وهناك ثلاث طرق تستخدم لقياس وتقييم المخاطر المرتبطة خصوصاً بتعثر المؤسسات المقترضة تستند إلى وجهة نظر تجريبية، إحصائية، توقعية، فاستخدام التحليل المالي من وجهة نظر تجريبية يعني تقييم المخاطرة بطريقة ما يسمى (credit-men) حيث تستخدم النسب مقسمة إلى ثلاث مجموعات أساسية:

- مجموعة النسب الخاصة بالموارد البشرية (بمعدل 40%)

- مجموعة النسب الخاصة بالوضع الاقتصادية والأفاق الاقتصادية (بمعدل 20%).

- مجموعة النسب المالية (وضع المؤسسة الحالية من الناحية المالية) (المعدل 40%)

فاستخدام هذه الطريقة لها جدواها عندما يتعلق الأمر بترتيب المؤسسة ضمن سلم تنقيطي معين ومقارنة تلك المعايير وسلم تنقيط مطبق على مؤسسات مماثلة، لكن من سلبياتها أنه يفترض أن تكون لدى المؤسسة المقترضة هيكل مالي أمثل، كما أن طبيعة النسب المختارة للتحليل ليست دوماً ملائمة.

من جهة أخرى فإن استخدام التحليل المالي، من وجهة نظر إحصائية، يعني العمل على توقع التعثر للمؤسسة المقترضة، وذلك بالاعتماد على النسب المالية والاقتصادية المعبرة عن ذلك. فاعتماد النسب في التحليل المالي له علاقة بقاعدة بيانات تستخدم لتطبيق الأدوات الإحصائية المختلفة التي تسمح بالتمييز بين المؤسسات السليمة وبين المؤسسات غير السليمة. ومن الطرق الإحصائية المطبقة المعروفة ما يطلق عليها اسم السكورينغ.²

في ظل المتطلبات الاقتصادية المعاصرة والمنافسة البنكية أصبحت الطريقة الكلاسيكية لا تفي بالأغراض المنشودة لاعتمادها وبشكل كبير على النسب المالية التي تستند على المعطيات المحاسبية والميزانيات التقديرية، لذلك لجأت البنوك لاستخدام طرق إحصائية أكثر دقة وسرعة في تقييم المخاطر الائتمانية.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 72-2017، ص 7.

² عبد الجليل بوداح، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 228.

2- التقييم (rating):

لقد أصبح العمل بأسلوب التقييم ممارسة شائعة تم إدراجها في مختلف المؤسسات المالية وبشكل تدريجي، وهو أداة للتعبير عن مدى صحة وسلامة العمل بخصوص قدراته المستقبلية لاسترجاع الدين والالتزام بالمستحقات ضمن الآجال المحددة، أيضا فإن عمل التقييم من اختصاص وكالات خارجية مهمتها الأساسية ليس فقط التقييم والترويج للسندات المصدرة وإنما أيضا التزامها بمهمة التحري من أجل معلومات صحيحة وسليمة تساعد على وضع سلم تقييمي يتوخى الموضوعية ويعطي لمشتري السندات كل المعلومات المناسبة والملائمة. وأخيرا فالتقييم عبارة عن نشاط أساسي مستقل وقائم بذاته بعيدا عن كل ممارسة تجارية يتم تطبيقها على مستوى البنوك، فهي أوسع من أن تكون تعبير عن عملية تحليل مالي بسيط، فالتقييم وباختصار عبارة عن محصلة عنصرين أساسيين: احتمال التعثر في التسديد من طرف المقرض والخسارة المرتبطة بوسيلة الدين في حد ذاتها.

وقد قامت لجنة بازل بتشجيع البنوك على تصميم نظم تقييم داخلية تساعد على معالجة الخطر معالجة سليمة تتماشى وطبيعة عمليات البنك في مجال منح القروض وغيرها، والملاحظ أن حرية البنوك في تصميم النماذج الداخلية المرتبطة بقياس المخاطرة ومعالجتها لا تخرج عن مجال إخضاعها للرقابة سواء كان ذلك عن طريق توصيات صادرة عن لجنة بازل أو عن طريق موافقة الهيئات النظامية للبلد.¹

وتعتبر طريقة التقييم أكثر فعالية مقارنة بالطرق الكلاسيكية المستخدمة في البنوك حيث تحقق هذه الطريقة المزايا التالية:

- التعامل مع أحجام كبيرة من طلبات الائتمان ذات مبالغ صغيرة .
- زيادة قدرة البنك على السيطرة على خسائر الديون المعدومة .
- تسهيل إجراءات الإقراض.
- تقليل التكاليف المتعلقة بدراسة وتقييم القروض وتكاليف التشغيل.
- زيادة الدقة في دراسة طلبات الإقراض المقدمة
- تنفيذ العمليات بكفاءة وفعالية.²

تأخذ طريقة التقييم بعين الاعتبار المعايير النوعية ذات الأهمية كعمر المؤسسة، سمعتها التجارية... الخ، حيث يتم وضع سلم تقييم لجميع المعايير المدروسة تحدد من خلاله نقطة المؤسسة ليتم مقارنتها مع النقطة الفاصلة واتخاذ القرار الائتماني المناسب.

¹ عبد الجليل بوداح، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 370.

ثالثاً- أنظمة تقييم الخطر:

يوجد نوعان من أنظمة تقييم الخطر، حيث نجد أنظمة تقييم الخطر داخلية ينشئها البنك، وهناك أنظمة خارجية تابعة لوكالات وشركات خاصة.

إن وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان يجب أن يكون هدف إستراتيجيا لكل بنك تجاري وذلك إذا ما أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم تسوده المنافسة الشديدة وتتعاظم فيه المخاطر، وإن توفر مثل هذا النظام لإدارة الائتمان يحقق لها مجموعة من المزايا مثل:

- يساعد هذا النظام إدارة الائتمان في تقييم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي مستوى مخاطرتها.
- يوفر للجنة القروض أداة هامة وفعالة لوضع سياستها في تسعير القروض وذلك عن طريق ربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرتها.
- كما أن تصنيف مخاطرة محفظة القروض جميعها كوحدة، يمكن إدارة البنك من تقدير المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.¹

تعتبر وسيلة التقييم من أهم الوسائل التقليدية الحديثة التي تقوم على أساس إعطاء أوزان ترجيحية للمخاطر المرتبطة بأصول البنك ونشاطه عموماً، وذلك تحسباً لمخاطر أو خسائر غير متوقعة، ومن ثم تحديد رأس المال الثابت الواجب على البنك الالتزام به من أجل تغطية الخسائر غير المتوقعة ومن بينها الخسائر المتعلقة بالقروض.

1- أنظمة التقييم الخارجية:

من أهم الوكالات العالمية التي تنطوي على النماذج، وخاصة في مجال تقييم القروض ما يعرف باسم Standard&poor's ,fitch,Moody's، تعمل على توضيح حالة أو وضعية القرض الخاص بالسندات محل الإصدار، بحيث يترجم هذا التقييم من خلال رسالة مشفرة برمز معين (coded letter)، مثل (Aa ,Aaa,...) أو (AAA to AA-,...) وهذا بغرض تلبية حاجة المستثمر السريعة في معرفة خطر القرض، ومن وظيفة التقييم الخارجي تصنيف مخاطر الدين (سندات القروض) بدلا من تقدير أو تمييز الخطر، وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف بين التقييم (Rating) وبين احتمالية التعثر (Default probability)، فهذه الأخيرة تعني معرفة مقدار التعثر الذي قد ينجم عن القرض أو صاحب إصدار سند القرض.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التقييم الخارجية تصدر عن الوكالات المختصة بقائمة المؤسسات كبيرة الحجم وهو الأمر الذي يخلق نوعاً من التحيز في تحديد حالات تعثر القروض إحصائياً المبنية على أساس تاريخي، وذلك مقارنة بما يرد عن تقييم القروض الصادرة عن البنوك، ويمتد نشاط هذه الأخيرة في مجال القروض إلى التعامل مع

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 387.

المؤسسات المقترضة الصغيرة والمتوسطة وبشكل أوسع ، مما يحتم على البنوك من استعمال وسائلها الخاصة بالتقييم لمجموع المقترضين.

2- أنظمة التقييم الداخلية:

تعتبر عملية التقييم الداخلية وسيلة خاصة بالبنك وغير خاضعة للتصريح العلني، وأن لكل بنك طريقته الخاصة في كيفية معالجته لخطر القروض، ويجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي يتمثل مع التقييم الخارجي من حيث درجة التصنيف التي تعطى في شكل نقاط للمقترضين، أو نوعية القروض الممنوحة، وذلك أخذاً بالاعتبار للمخاطر المرتبطة بكل حالة ، لكن يختلف التقييم الداخلي عن التقييم الخارجي من أن الطرف المقترض بالنسبة للبنك يعبر عن وحدة غير قابلة للتصنيف وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يفصل التقييم الداخلي بين مخاطر المقترض ومخاطر القرض وبين وسائل الدعم للوحدة المقترضة.

وتتضمن خصائص التقييم الداخلي جملة من المتغيرات الكمية والنوعية الميمنة لطبيعة كل من القرض والمقترض، والملاحظ أن معظم المتغيرات الكمية لها علاقة بالجوانب المالية للمؤسسة المقترضة ، بينما تتوزع المتغيرات النوعية على نواحي غير مالية من الصعب حصرها جميعاً لخدمة أهداف التقييم الداخلي ولذلك يخضع التقييم غير المالي لطابع الحكم الشخصي.

ومن المتغيرات الأساسية المعبرة عن صحة المؤسسة المقترحة خارج الإطار المالي ما هو مرتبط بنوعية الصناعة أو الخدمة المعروضة، درجة مستوى الاحتكار، حصة السوق وحجم المؤسسة، التنوع في المنتجات والخدمات، نمو النشاط، المستوى التكنولوجي المعتمد وكذلك درجة التنظيم الإداري، وتختلف الخصائص المستعملة كأساس للتقييم فيما بين المؤسسات المالية والبنوك كنتيجة لاختلاف نوعية المقترضين المتعامل معهم.

كما قد يلجأ البنك في مثل هذه الحالة إلى الأخذ بعين الاعتبار إلى بعض المخاطر المرتبطة بالقرض مثل مخاطر البلد ووضعية القرض والقوانين التي تحكم البنك وتسييره، كما يفترض أخيراً عند تقييم خطر القرض الإلمام بالضمانات المادية المقدمة والاتفاقات المبرمة، كما لا يستبعد معرفة معدل الاسترجاع للقروض والتسهيلات الممنوحة.¹

رابعا- تقنية النمذجة لخطر القرض:

إن اتخاذ القرار هو أمر يتسم بالمسؤولية ، باعتبار أن أي ظاهرة محل قرار تحيط بها عوامل مختلفة ومتعددة، فمهما كانت قدرات متخذ القرار، فهناك حالات الخطأ في اتخاذ قرار منح القرض عليه أن يقلل من الخطأ لهذا يجب أن يركز قراره حقيقة على ركائز علمية، ولعل الطرق الإحصائية المنتهجة حالياً في أغلب البنوك الأجنبية قد

¹ عبد الجليل بوداح، مرجع سبق ذكره، ص 240-242.

قللت من القرار العشوائي فيما يخص منح القروض، وواكبت السرعة في العمليات الاقتصادية، وفي هذا الصدد سنوضح إحدى هذه الطرق وهي طريقة النمذجة لخطر القرض.

1- مفهوم تقنية النمذجة الداخلية:

تعرف النمذجة على أنها العملية التي تسعى لإيجاد علاقة تقريبية بين متغير ومجموعة من المتغيرات استناداً على مجموعة من النماذج الداخلية من قبل الصناعة المصرفية، وهي تسعى دوماً إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- قياس الخسائر المحتملة.

- حساب رأس المال المخصص لتغطية مخاطر القروض.

- وضع نهج أمثل لتخصيص رأس المال بين مختلف أنشطة البنك.

2- متغيرات عملية نمذجة خطر القرض: يعتبر أسلوب التصنيف الداخلي من أحد أهم الأساليب الجديدة التي جاءت بها لجنة بازل الثانية وهو يعتمد على المتغيرات الآتية¹:

أ. الخسائر المتوقعة (expected losses El): هي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة القروض، وعادة ما يحتاط البنك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات، وتعتمد في حسابها على المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر (PD: probability of default): وقد حددت لجنة بازل احتمال التعثر على أن يتم تقديره داخل كل فئة من فئات المخاطر لمدة سنة واحدة، والحد الأدنى للتعثر ب 0.03% .

- قيمة القرض عند التعثر (EAD: exposition at default): وهو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل على سداد التزاماته.

- معدل الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD: loss Given Default): وهو النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والذي لا يمكن استردادها عند التعثر، حيث يتم من خلال هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد. ويتم تقديرها ذاتياً من قبل البنك وبالتالي يتم حساب الخسارة المتوقعة على المستوى الفردي حسب الصيغة الآتية:

$$EL = EAD \times PD \times LG$$

أما على مستوى محفظة القروض فيكفي جمع مختلف الخسائر المتوقعة الفردية للحصول على الخسائر المتوقعة الإجمالية وبالتالي:

$$\text{الفردية } EL = \sum EL$$

¹ أحلام ميدون، سميرة عطوي، مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم: 02-2015، ص 17.

ب. الخسائر غير المتوقعة:(unexpected losses :UL): لا يمكن التنبؤ بهذه الخسائر وذلك لعدم معرفتها مسبقا ولذلك يسعى إلى تحديد الحد الأقصى المحتمل لهذه الخسائر خلال فترة زمنية معينة ونسبة معينة من القرض، على أن يتم تغطيتها من الأموال الخاصة.

ت. تاريخ الاستحقاق:(Maturity :M): هو المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته. فحسب المنهج الأساسي، فإن البنك يحدد تاريخ الاستحقاق ب 2.5 سنوات وذلك من قبل اللجنة، أما بالنسبة للمنهج المتقدم فيتم تحديد تاريخ استحقاق خاص بكل مقترض ،ويجوز للسلطات الإشرافية أن تعفي البنوك من هذا الشرط بالنسبة للعملاء الذين يقل رقم أعمالهم ومجموع أصولهم عن 500 مليون أورو بتاريخ استحقاق معياري ب2.5 سنوات. أما بالنسبة للمقترضين الآخرين فتاريخ الاستحقاق الفعلي يحسب كالتالي:

$$M = \frac{\sum_{t=1}^n t \times CF_t}{\sum_{t=1}^n CF_t}$$

حيث CF_t : مبلغ التدفقات النقدية (المبلغ الأصلي، الفوائد والرسوم).
t: الزمن.

n: عدد السنوات المتبقية الواجبة الأداء.

ث. دالة توزيع الخسائر (Probability Density function : pdf) :

تسمح دالة توزيع الخسائر بتحديد قيمة الخسائر غير المتوقعة خلال أفق زمني معين ، وبذلك تحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية هذه الخسائر والتي توافق المسافة بين متوسط الخسائر والقيمة المعرضة لخطر المحفظة.

ج. القيمة المعرضة لخطر القرض (Crédit-VAR) :

إن القيمة المعرضة للخطر هي مؤشر يسمح للبنك بتحديد المبلغ الأقصى للخسارة الغير متوقعة المرتبطة بمخاطر القروض، ومن ثمة تحديد المبالغ الضرورية من الأموال الخاصة لتغطية تلك المخاطر، وذلك بافتراض أن التقلبات في قيمة المحفظة تتبع التوزيع الطبيعي، فإن الانحراف المعياري لتلك التقلبات هو الذي يقيس الخطر المرتبط بالمحفظة، حيث تعطى قيمة الخسارة القصوى (القيمة المعرضة للخطر) بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المعرضة للخطر} = \text{مبلغ المحفظة} \times \delta^*$$

δ : هو الانحراف المعياري للتغيرات في قيمة المحفظة.

K: معامل مستخرج من التوزيع الطبيعي تبعاً لمجال الثقة المختار.

أما الخسارة المتوقعة فهي الفرق بين القيمة المعرضة للخطر خلال مستوى معين من الثقة والخسائر المتوقعة:¹

$$UL = VAR 99.9\%$$

¹ أحلام ميدون، مرجع سبق ذكره، ص ص17-18.

المبحث الثالث: صناعة القرار الائتماني:

إن اتخاذ القرار الائتماني يجب أن يراعى فيه عدة عوامل سواء تلك المرتبطة بالعميل أو البنك أو الائتمان، الأمر الذي يستوجب على صناع القرار الاعتماد على معلومات حديثة ودقيقة ومناسبة ، فتزويد متخذ القرار بالمعلومات الضرورية بالكمية الكافية والنوعية المناسبة وفي الوقت المناسب هو من أولويات نظام المعلومات، الذي ترتبط فعاليته ونجاحه بمدى ما يقدمه من معلومات ملائمة.

المطلب الأول: مفهوم القرار الائتماني:

يمر القرار الائتماني بمجموعة مراحل تتكامل مع بعضها البعض والتي تتطلب دراسة دقيقة تسمح لمتخذي القرارات بالتنبؤ بالمخاطر التي تحيط بالائتمان الذي سوف يمنح، فبعد قياس تلك المخاطر وتقييم جدارة المقترض، تأتي مرحلة تنفيذ القرار، حيث يتم اختيار أحسن البدائل التي تؤدي إلى أقل خطر ممكن و درجة عالية من التأكد.

أولاً- مفهوم اتخاذ القرار:

يقصد باتخاذ القرار عملية الاختيار الفعلي من بين البدائل الممكنة للتصرف، ويلاحظ أن هذا الاختيار يجب أن يقوم على أساس بعض المعايير لبدليل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر وذلك في ظروف غير مؤكدة.¹

كما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها، وتعرف أيضاً بأنها "اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تنفيذ عملية المفاضلة."²

أما بالنسبة للقرار الائتماني فهو الترجمة الأخيرة والحقيقية للجهود التسويقية التي يبذلها البنك تحقيقاً لأهدافه، إذ لا يستطيع البنك إنجاز أهدافه دون إستراتيجية شاملة وواضحة تنطوي تحتها إستراتيجية تسويقية و يترجم ذلك كله قرارات ائتمانية تتسم بالرشادة والموضوعية لتحقيق أهدافه.³

¹ نَجْد الصبري، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 138.

² العيسى ياسين، أصول المحاسبة الحديثة، الشروق للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الأردن، 2003، ص 74.

³ أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتيجية الشاملة للبنك، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2002، ص 37.

ثانيا- الحالات التي يمر بها القرار الائتماني:

إن عملية اتخاذ القرار الائتماني يمكن تصنيفها وفقا لدرجة المعرفة بنوع القرار وذلك من خلال ثلاث حالات تمر بها هي:

- أ. حالة التأكد: وتتضمن قدرة متخذ القرار الائتماني في تحديد نتيجة واحدة ومعروفة للقرار عندما يتم اتخاذه.
- ب. حالة عدم التأكد: وتتضمن أن اتخاذ القرار الائتماني سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن احتمالات حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.
- ت. حالة الخطر: تتضمن الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار الائتماني إلى واحدة من مجموعة النتائج الممكنة، وإن متخذ القرار يعرف سلفا احتمالات حدوث كل من هذه النتائج.

وبمعنى آخر إن المخاطرة تصف موقفا ما يتوفر لمتخذ القرار الائتماني من خلال معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة، ويمكن التأكيد من خلال عرض وتحليل هذه الحالات الثلاثة، إن حالة الخطر هي الأكثر شيوعا والأكثر إحاطة بالمعاملة الائتمانية، ولذلك يمكن القول الحالة التي تعمل فيها إدارة الائتمان هي حالة الخطر، فالقرارات الائتمانية محاطة بدرجة من المخاطر تتباين درجتها واحتمالاتها وفقا لنوع القرار ومدته ومقداره والجهة التي يقدم إليها الائتمان.¹

كل ائتمان محفوف بدرجة معينة من المخاطر، حتى ولو كان القرض محوطا بالضمانات العينية والشخصية، فالتأخر في السداد أو العجز عن السداد يهدد سيولة البنك ولهذا فعلى البنك أن يتخذ كافة الاحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخر في السداد.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القرار الائتماني وخصائصه:

يتسم القرار الائتماني في العادة بنوع من التعقيد والصعوبة، فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض الائتمان لذلك فالقرار الائتماني الجيد يتميز بمجموعة من الخصائص تهدف في المقام الأول إلى تحقيق هدف البنك عند أقل مستوى ممكن من المخاطر، فالقرار الائتماني تحيط به عدة عوامل يمكن أن تؤثر فيه لذا يعد الاستعلام ذو أهمية كبيرة في تجميع أكبر قدر من المعلومات الائتمانية التي تسمح بترشيده.

أولا- خصائص القرار الائتماني الجيد:

يتسم القرار الائتماني الجيد بمجموعة من الخصائص التي بتوافرها تقلل من إمكانية حدوث التعثر، ويجب على متخذ القرار الائتماني أن يسعى جاهدا إلى توافرها في قراره، وأهم هذه الخصائص.

¹ محمد داود عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² منير إسماعيل، أمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سبق ذكره، ص 212.

1- **السيولة:** تعني خاصية السيولة في الائتمان الممنوح، إمكانية التصفية الذاتية للائتمان (كما في حال التسهيلات بضمان بضائع، والاعتمادات المستندية) وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها، كما يقصد بسيولة الائتمان سرعة دوران الائتمان، أي صغر الفترة الزمنية من تاريخ عقد الائتمان وتاريخ استحقاقه.

2- **الربحية:** يجب على صانع القرار الائتماني أن يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراره الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الأخذ بالحسبان السياسة الائتمانية للبنك فيما يتعلق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار العائد واجبة التطبيق.

3- **الأمان:** ويعني تأكد البنك من أن الأموال المقدمة كتسهيلات ائتمانية سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض، واتسام معاملاته بالأمانة والكفاءة.

4- **التنوع أو الانتشار:** تلعب سياسة التنوع دوراً هاماً في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها البنك، فالإدارة البنكية الناجحة يتعين عليها تنوع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، وكذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم، وأيضاً عدم التركيز على نوع معين من الضمانات.

5- **الضمان:** يعد الضمان الجيد عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني، وهو عنصر يصعب إهماله أو التغاضي عنه، حيث يكون كخط دفاع للحالات غير المنتظرة، أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، ويجب أن يخضع الضمان للمراجعة الدورية للتأكد من سلامته وصحته.¹

ثانياً- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي بنك، وأهم هذه العوامل هي:

1- عوامل خاصة بالعميل:

يمكن اعتبار كل من الشخصية، رأس المال المقترض، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

¹ إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض "المصرف الصناعي السوري نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا 2007، ص ص 46-47.

2- عوامل خاصة بالبنك:

ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها ، ويقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين من جهة ، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.

- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.

- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.

- حصة البنك ومكانته في السوق المصرفي، وهل هناك ما يهدد هذه الحصة أم أن البنك مسيطر تماما على هذه الحصة.

- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

3- عوامل خاصة بالائتمان: يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- الغرض من الائتمان: قد يتطلب الائتمان لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل"... الخ.

- مدة الائتمان: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

- طريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية ، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.

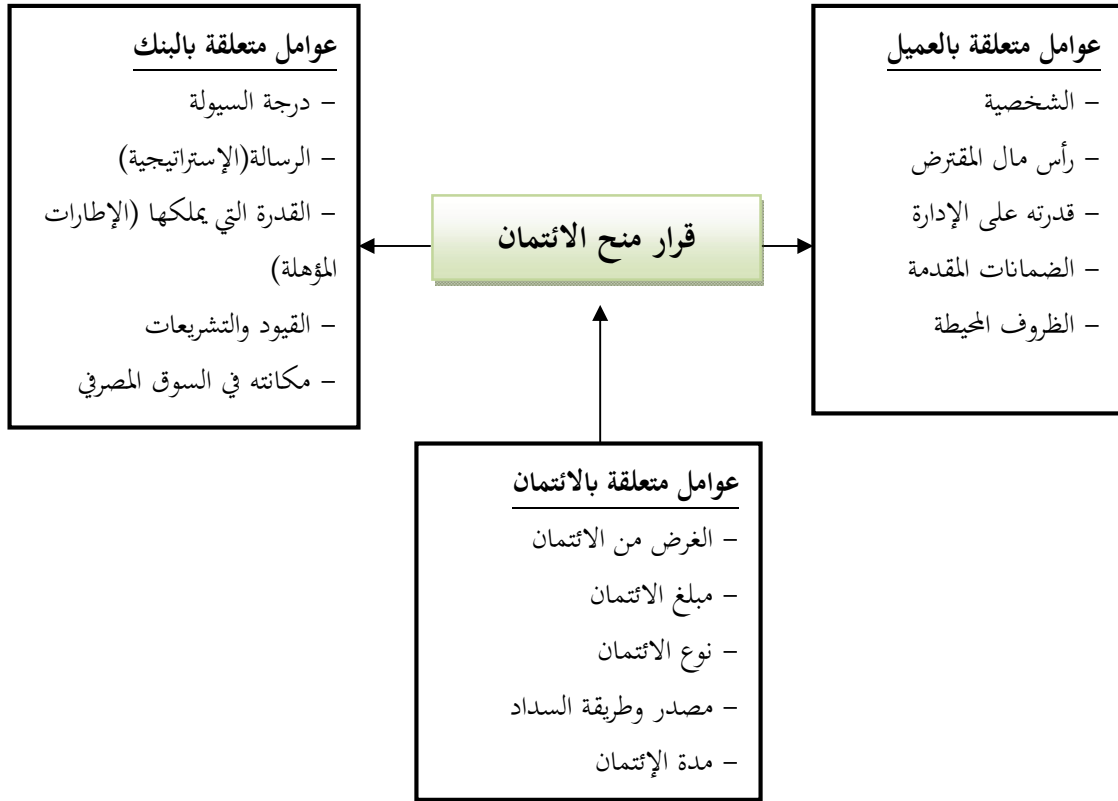
- مبلغ الائتمان: حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

- نوع الائتمان: يجب تحديد نوع الائتمان، وهل يتوافق مع السياسة الائتمانية للبنك أم يتعارض معها، وهل يتناسب مع النشاط الذي سيقوم بتمويله.

- مصدر السداد: الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه¹.

¹حسين ذيب ،مرجع سبق ذكره، ص75.

شكل رقم (1-2): أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني



المصدر: عبد الحميد مُجَّد أَلشواربي، مُجَّد عبد الحميد أَلشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 555.

ثالثا: أهمية المعلومات الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني:

1- مفهوم المعلومات وأهميتها:

تعتبر المعلومة العصب المحرك لكل أنواع القرارات المتخذة على مستوى المنظمة، فهي تختلف من حيث التعريف عن المعطيات، فالمعطيات عبارة عن حقائق أو مواقف أو أفعال يعبر عنها بأرقام أو رموز أو كلمات أو إشارات غير مترابطة وغير مهيكلة وغير مفيدة، فهي تشبه تماما المادة الخام اللازمة لإنتاج سلعة معينة بداخل المصنع، بينما تعبر المعلومات عن المعالجة التي تتم على مستوى البيانات من أجل الوصول إلى غرض معين، ويقصد بالمعالجة العمل على تحصيل البيانات وتخزينها وتحويلها وفق معالجات تخدم الغرض النهائي لمستخدم المعلومة، مثل المعلومة التي تخدم هدف متخذ القرار. من جهة أخرى، ينظر إلى المعلومة نظرة نوعية تتحدد من خلالها الخصائص الواجب توافرها فيها حيث يفترض فيها أن تكون ملائمة ومناسبة من حيث وقت الاستخدام، ودقيقة ووثيقة الصلة بالموضوع، وممكنة الإثبات والتحقق، وقادرة على إزاحة حالة عدم التأكد¹.

¹ عبد الجليل بوداح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

عند اتخاذ قرار حيال موضوع أو مشكلة ما، لابد من جمع معلومات وبيانات كافية عن طبيعة المشكلة أو الموضوع وأبعادها، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، والمعلومات تكون على الماضي والحاضر والمستقبل عن طريق التنبؤ، انطلاقاً من معلومة مفادها أن الحاضر إنما هو امتداد للماضي، والمستقبل كذلك هو امتداد للحاضر، فالمعلومات والبيانات مسألة حيوية يتوقف عليها نجاح القرار، والمنظمات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر لمتخذ القرار ما يشاء من معلومات وبيانات وإحصائيات بسرعة متناهية من خلال استخدام الحاسبات الإلكترونية، ونظام المعلومات هذا لا يقف عند هذا الحد، بل يقدم لمتخذ القرارات معلومات مرتدة عن القرار الذي وضعه حيز التنفيذ، بما يساعده على تقييم مسار القرار المتخذ بشكل مستمر كلما اقتضت الضرورة لذلك.¹

للمعلومات أهمية كبرى في مجال اتخاذ القرارات تتمثل فيما يلي:

- إضافة معرفة لمتخذ القرار مما يقلل من حالة عدم التأكد.
- تؤدي إلى التقليل من البدائل، وإمداد صانع القرار بأفضل البدائل.²
- وصف الموقف، أو المشكلة محل اتخاذ القرار.
- لا يرتبط فعل المعلومات بالاستخدام الحالي فقط، بل يتعداه لتكون ذات أبعاد مناسبة للأحداث المحتملة والطارئة.³

من جهة أخرى تلعب المعلومات الائتمانية دوراً حيوياً في قرار منح الائتمان المصرفي والذي يعتمد على نتيجة تحليل تلك المعلومات لإعطاء صورة لواقع الزبون، تفادياً للمخاطر المحتملة، وبتزايد دور المعلومات الائتمانية باستمرار نظراً للتوسع الحاصل في الأنشطة الائتمانية وتنوعها، وكما هو معروف فإن المصارف تركز على موضوع الائتمان لما تدره من عائد مناسب، وفي نفس الوقت فعلى المصرف أن يدرك بأن عنصر المخاطرة قائم في جميع أنشطته المصرفية وعليه الاعتماد على كفاءة الاستعلام الائتماني وعلى ضرورة تطوير نظم المعلومات الذي يستخدمه.

إذ لا شك أن نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين وسلوكهم يدفع المؤسسات المالية والمصرفية إما للامتناع عن منح الائتمان للعديد منهم أو منح هذا الائتمان بأسعار مرتفعة.⁴

¹ محمد الصبري، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 314.

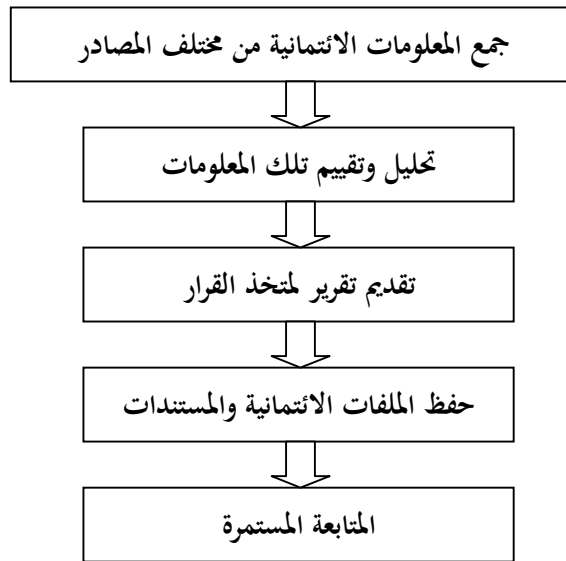
³ السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط4، مصر، 2015، ص 174.

⁴ محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 7.

2- الاستعلامات الائتمانية:

يسود الاعتقاد بأن سلامة استثمارات المصرف في القروض تعتمد على دقة المعلومات التي يستطيع أن يصل إليها المسؤولون عن الاستعلامات في المصرف نتيجة الدراسة وترجمة الحقائق وتفهمها وإدراك ظروف المتعامل والمبررات التي دفعته إلى طلب الائتمان، ولا يتوقف دور المسؤولين عن الاستعلامات عند هذا الحد بل تستمر مهامهم في المتابعة والملاحظة حتى لا يتعرض المصرف لخطر الخسارة الناتجة عن تدهور أحد المتعاملين معه مالياً أو إفلاسه لذلك فإن على المسؤولين في الاستعلامات أن يكونوا دائماً على صلة بالسوق والأوساط المالية والتجارية مما يساعدهم على التنبؤ أحياناً بصورة مسبقة وواقعية عن الأوضاع المالية للمتعاملين معهم، ولدى تقدير درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف بسبب منحه الائتمان نجد أن على المصرف التجاري أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل أساسية وهي: عامل شخصي، وعامل مالي، وعامل اقتصادي، وما يرتبط به من عوامل أخرى، وفي العادة يكون العاملان الشخصي والمالي أكثر بسبب قصر أجل الائتمان المصرفي مما يبعد المنشأة عن نطاق المؤثرات الاقتصادية العنيفة التي تشتد حدتها ويعظم خطرهما في الأجل الطويل بينما يكون أثرها محدوداً في الأجل القصير¹.

شكل رقم (1-3): الوظائف الأساسية لإدارة الاستعلامات.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع "حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص123.

¹زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2006، ص109.

ففي أغلب الأحيان فإن الهيكل الوظيفي لوحدة الاستعلامات يتضمن وحدة الاستعلامات كإدارة تابعة للائتمان، حيث تقدم إدارة الاستعلامات خدمة إعداد البيانات والمعلومات والحقائق من المصادر المختلفة عن عملاء البنك وتقديمها بعد تبويبها في شكل تقرير إلى جميع الإدارات القائمة بالعمل التمويلي والتوظيفي بالبنك¹. إذ تمثل الاستعلامات بمثابة وحدة استطلاع بالنسبة لمتخذي القرار للحصول على المعلومات والبيانات الكافية التي يعتمد عليها في دراسة وتقييم طلب الائتمان.

المطلب الثالث: نظم دعم وصناعة القرار الائتماني:

تعتبر عملية اتخاذ القرار الائتماني عملية معقدة وتتطلب الكثير من الحذر بدءاً من الحصول على المعلومات وتحليلها إلى غاية وضع البدائل المختلفة لاتخاذ القرار، لذلك تم تصميم أنظمة ذات تقنيات مبنية على أساس احتمالات تدعم عملية اتخاذ القرار الائتماني.

أولاً- نظم المعلومات :

1- مفهوم النظام:

يعرف النظام بأنه "مجموعة من العناصر المترابطة (أو الأجزاء المتفاعلة) التي تعمل معا بشكل توافقي لتحقيق بعض الأهداف الموسومة والغايات المدروسة".

ويمكن تعريف نظام الحاسوب بأنه "مجموعة من وحدات الإدخال ووحدة المعالجة المركزية ووحدات الإخراج، ويسمى النظام الذي يعالج البيانات ويحولها إلى معلومات ويزود بها المستخدمين ب"نظام المعلومات"².

كما سبق يمكن القول بأن النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض والتي تعمل بانسجام لتحقيق أهداف محددة.

2- تعريف نظم المعلومات:

هناك عدة تعريفات لنظم المعلومات تتقارب في مفاهيمها ومعانيها وهي كالتالي:

- يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه " مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع (أو استرجاع)، تشغيل ، تخزين ونشر المعلومات بغرض دعم صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة"³.

- وفي تعريف آخر له "هو إطار يتم في ظلّه التنسيق بين الموارد (بشرية، معدات) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع."⁴

¹ مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ص ص 70-73.

² السعيد مبروك إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 178.

³ نوي طه حسين، نظم المعلومات الإدارية وتطويرها في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 16.

⁴ ثناء علي القباني، نظم المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 10.

- كما تم تعريفه أيضا على أنه " توليفة (تركيبية) منظمة من الأفراد، عتاد الحاسوب، البرامج، شبكات الاتصالات وموارد البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها إلى المستخدمين في المنظمة"¹.
من التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه إطار يتشكل من (أفراد، حواسيب، برامج وشبكات، معطيات، إجراءات) يتولى جمع البيانات من مصادر مختلفة وتصنيفها ومعالجتها ثم تخزينها ونشرها في شكل معلومات بغرض دعم صنع القرار.

ثانيا- نظم دعم القرار الائتماني:

1- تعريف نظم دعم القرار:

تعتبر النظم المساندة لاتخاذ القرارات DSS أحد تطبيقات نظم الخبرة التي تعتمد على بناء نموذج رياضي يتضمن معلومات عن بدائل مختلفة لقرار معين، حيث يقوم مستخدم النموذج بإدخال البيانات من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي يطرحها النظام، ويقوم النظام بمقارنة هذه البيانات والتي تمثل وصف للموقف المطلوب لاتخاذ قرار بشأنه- بياناته النموذج الرياضي- ويعرض النظام البديل أو البدائل التي تحقق الشروط الواردة في الحالة، وهناك أكثر من تعريف لنظم دعم القرار منها:

- هي نظم معلومات حاسوبية تفاعلية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج وقاعدة البيانات وواجهة بسيطة وصدقية للمستخدم.

- هي أنظمة مبنية على استخدام الحاسب لمساعدة متخذي القرارات في استخدام البيانات والنماذج لحل المشاكل غير النمطية.

- هي أنظمة مبنية على استخدام الحاسب حيث تتكامل وترتبط القدرات الذهنية للفرد مع القدرات الحاسوبية للحاسب بغرض تحسين جودة القرار².

ومنه يمكن القول أن نظم دعم القرار هي بالأساس نظم معلومات مصممة بطريقة متطورة وبكيفية تسمح بتوفير المعلومة الضرورية المناسبة لاتخاذ القرار، حيث تمزج بين ذكاء الإنسان وتكنولوجيا المعلومة، والبرامج وتفاعلها فيما بينها بطريقة تتميز بالفاعلية من أجل حل أعقد المشكلات.

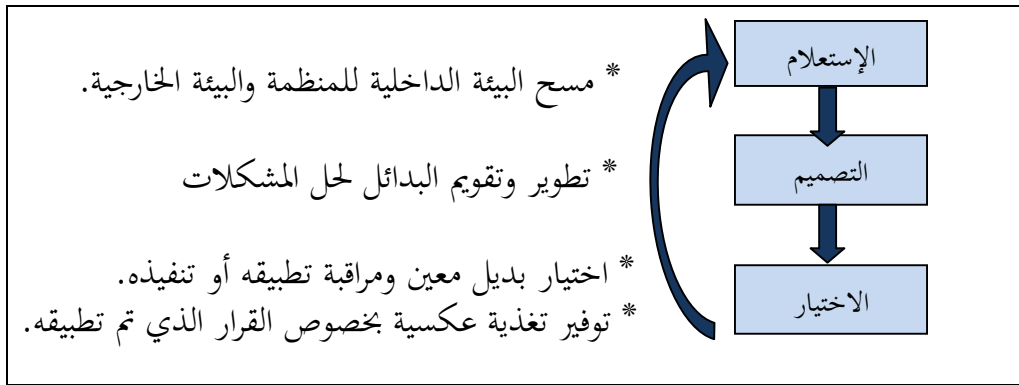
كما تتصل بصلة وثيقة بمتخذ القرار الذي يكون له الحكم النهائي في المعطيات المعالجة والمعلومة المرغوبة لاتخاذ القرار، وبالتالي فإن تصنيف البيانات والكيفية في معالجة المعلومات عبارة عن أمور أساسية وتعبّر عن الخصائص التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام دعم القرار ووفقا للكيفية التي يفكر بها متخذ القرار.

¹ سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار المناهج، عمان، 2005، ص19.

² محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 138-154.

فلو أجرينا مقارنة بسيطة بين نظم تقارير المعلومات ونظم دعم القرارات لوجدنا أن هدف نظم دعم القرارات هو توفير معلومات وأساليب دعم قرارات مطلوبة لحل مشكلة معينة. مقابل ذلك فإن هدف نظام تقارير المعلومات هو توفير معلومات عن أداء أقسام المنظمة، لذلك يمكننا القول إن لنظم دعم القرارات دورا متخصصا أكثر في عملية صناعة القرار. كما أن نظام دعم القرارات مصمم لدعم المراحل الثلاثة (الاستعلامية، والتصميمية، والاختيار) لنموذج هيربرت سايمون لصناعة القرارات، أما نظام تقارير المعلومات فمصمم لتوفير معلومات للمرحلة الاستعلامية فقط والتي فيها تبدأ عملية صنع القرار.¹

شكل رقم (1-4): نموذج عملية صناعة القرارات



المصدر: مُجد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 278 (بتصرف).

ويستخدم نظام دعم القرارات كلا من : النماذج التحليلية، قواعد بيانات متخصصة ،حكمة ومعرفة صانع القرار نفسه، أسلوب نمذجة تفاعلي، لذلك فإنها تصمم لكي تكون نظاما آتية سريعة الاستجابة.

2- خصائص نظم دعم القرار:

- بناء على ما تقدم من التعاريف الواردة أعلاه والخاصة بنظم دعم القرار، فإن DSS يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها على سبيل الحصر في العناصر التالية:
- أن يقوم النظام بدعم اتخاذ القرارات ولكن مع التركيز على القرارات شبه مهيكلة أو غير قابلة للهيكلة.
- أن يكون النظام سهل الاستخدام وقابل للتطوير تبعا لاحتياجات المستخدم.²

¹ مُجد الصيرفي، مرجع نفسه، ص 304 (بتصرف).

² السعيد مبروك إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 173.

- لدى متخذ القرار تحكما كاملا في كل خطوات عملية اتخاذ القرار في حل المشكلة ويهدف DSS بصفة خاصة إلى دعم وليس إحلال محل متخذ القرار.
- غالبا ما يستخدم DSS نماذج (نمطية، أو معدة حسب الطلب) في تحليل موقف القرارات وتمكن النمذجة من إجراء تجارب مع الإستراتيجيات المختلفة تحت تشكيلات مختلفة.
- يكون DSS مكييفا عبر الوقت ويجب أن يكون متخذ القرار تفاعليا وقادر على مواجهة ظروف التغير بسرعة ويطور DSS لمواجهة هذه التغيرات ، كما أن DSS مرن بحيث يستطيع المستخدمون إضافة أو حذف أو دمج أو تغيير أو إعادة ترتيب عناصر أساسية (مع توفير استجابة سريعة للمواقف غير المتوقعة تمكن عمل تحليلات موقوتة، وسريعة ، خاصة¹).
- كما تتميز أغلب DSS من كونها تتضمن أربعة أنظمة مصغرة (micro- system) أساسية لإتمام دور استعمالها على مستوى المنظمة.
- ضرورة توفر نظام مصغر قادر على خلق نوع من التفاعل والاتصال المباشر مع المستخدم (User-interface).
- تصميم نظام يكون بمثابة قاعدة البيانات التي يستخدمها المسير أو المستخدم بشكل مباشر للحصول على المعلومات.
- نمذجة النظام المصغر وبكيفية تسمح للمستخدم التفاعل مع الأدوات المختلفة التي توفرها نماذج الإدارة العلمية ، وذلك من أجل توظيفها في مجال اتخاذ القرارات.
- إن القدرة على توليد مخرجات مفيدة بالنسبة للمستخدم تسمح للنظام المصغر من توفير إمكانية طرح الأسئلة في شكل ماذا لو (what,if) التي عادة ما ينجم عنها إجابات أكثر تعقيدا في تفسير وشرح المعطيات المتاحة في شكل معلومات مرغوبة.
- يتضح مما تقدم أن نظام دعم القرار هو نظام معلومات تطبيقي خاص بحل مشاكل الإدارة (شبه المهيكلة وغير المهيكلة) ويقوم بعمليات تحليل قراراته باستخدام منهجية (نماذج-برمجيات جاهزة).

1 محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 310.

3- استخدامات نظم دعم القرار:

إن مجالات تطبيق DSS أكثر من أن تحصى، ويمكن الإشارة ولو بشكل موجز لأهم استخدامات DSS في المجال العلمي، من هذه التطبيقات حسب ما تطرق إليها بعض الباحثين ما هو خاص بمجالات التخطيط الإستراتيجي للمنظمات، مجالات الإنتاج والتسويق، مجالات برمجة الإنتاج وتسيير المخزون، مراجعة الحسابات والضرائب، وأخيرا إدارة محفظة البنك. إن ما يوفره نظام دعم القرار من التسهيلات في مجال إدارة محفظة البنوك بالاستثمارات على سبيل المثال ما يلي:

- إمكانية المستخدم للنظام الحصول على محتوى المحفظة.
 - الحصول على المعلومات الخاصة بنسب العوائد على الاستثمار، الأسعار وغيرها.
 - القدرة على عرض البيانات وتصميم الأشكال.
 - قدرة DSS على إعطاء المحفظة إمكانية التعامل مع وضعيات مختلفة.
- ويصنف مجال تطبيق DSS على مستوى إدارة المحفظة ضمن المجالات التي تعالج المشاكل غير مهيكلة حيث أن التعامل مع DSS والاستفادة منه ترجع في نهاية المطاف إلى المستخدم.¹

¹ عبد الجليل بوداح ، مرجع سبق ذكره، ص120.

خلاصة الفصل:

يعتبر الائتمان المصرفي في غاية الأهمية، حيث أن العوائد المتولدة عنه تمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكن في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، ومن هذا المنطلق تناولنا في هذا الفصل بداية مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه، فضلا عن دراسة معايير و ضوابط منحه كما تم عرض مختلف المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك جراء منح الائتمان.

ونظرا لكون الائتمان المصرفي يواجه تحديا كبيرا يتمثل في المخاطر الائتمانية، لاسيما المخاطر المرتبطة بمنح القروض، لذلك فإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة ومن ثم العمل على إدارتها للحد منها، لذلك استعرضنا أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وأدوات قياسها ، ومن ناحية أخرى ، ترتفع مخاطر عدم السداد التي تتعرض لها البنوك في حالة عدم تطبيقها للأسس العلمية والمعايير والضوابط المتعارف عليها في مجال منح الائتمان الأمر الذي يستدعي تصميم أنظمة فعالة لتقييم تلك المخاطر، حيث تطرقنا إلى نوعين من نظم تقييم المخاطر الأولى خارجية وتعنى بها وكالات عالمية متخصصة والثانية داخلية يجب أن تكون هدف إستراتيجيا لكل بنك تجاري .

إن بناء محفظة قروض كفؤة يستند على مدى جودة قرارات الائتمان في تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر، فسلامتها تعتمد على دقة المعلومات التي يستطيع أن يصل إليها المسؤولون عن الاستعلامات في المصرف، وعلى ما تقدمه نظم المعلومات من مخرجات (معلومات) ملائمة ومفيدة عن البدائل المتاحة أمام متخذي القرار، وهو ما تطرقنا إليه في هذا المبحث من خلال عرض الحالات التي يمر بها القرار الائتماني والعوامل المؤثرة في اتخاذه وكذا علاقته بوظيفة الاستعلام، بالإضافة إلى التطرق إلى نظم دعم القرار الائتماني.

تعد البيانات والمعلومات الائتمانية الأساس الذي تستند عليه عملية صناعة القرار، ولذلك أخذ المختصون في مجال الصيرفة التفكير في تأسيس مراكز ومؤسسات متخصصة تعمل على جمع وتحليل وحفظ بيانات عملاء التمويل بالمصارف والمؤسسات المالية والتمويلية، من خلال العمل بآليات أنظمة الاستعلام الائتماني، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني بعنوان " أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل لصناعة القرار الائتماني".

الفصل الثاني

أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل
لصناعة القرار الائتماني

تمهيد:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بالرغم من وجود مخاطر أخرى فمعظم الدراسات تشير إلى أن معظم الأزمات التي حدثت في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان، تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر مباشرة بالبنك.

إن تهيئة بنية تحتية مصرفية شاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي والمالي من جهة ويعزز من فرص الحصول على التمويل من جهة أخرى، ومن الآليات المساهمة في تشكيل البنية التحتية للنظام المصرفي ورفع كفاءته هي أنظمة الاستعلام الائتماني.

تعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني أنظمة فعالة في جمع وتحليل المعلومات الائتمانية فنجاح هذه الآليات يعتمد على تصميمها الجيد وعلى وجود قواعد تنظيمية لجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بين الأطراف ذوي المصلحة، بشكل يسمح للجهات المقرضة من تحليل طلبات الاقتراض بكفاءة، ومنح الائتمان بدرجات منخفضة من المخاطر.

وهو ما نتطرق له في هذا الفصل من خلال عرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أنظمة الاستعلام الائتماني.

المبحث الثاني: تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني.

المبحث الثالث: دور أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم اتخاذ القرار الائتماني الصائب.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أنظمة الاستعلام الائتماني:

تمثل أنظمة الاستعلام الائتماني أهم مصدر للمعلومات الائتمانية التي أخذت اهتماما متزايدا لدى المختصين لما تمثله من أنظمة فعالة في جمع وتحليل المعلومات الائتمانية تسهم في كفاءة الوساطة المالية، تقوم البنوك المركزية بإنشائها بدافع الإشراف والرقابة وتشارك البنوك فيها بصفة إلزامية، وقد تنشئها البنوك أو أطراف مستقلة بدافع تسهيل تبادل المعلومات أو بدافع الربحية، ويعد تبادل المعلومات بين المشاركين في النظام الأساس الذي يبنى عليه النظام لما له من أهمية في تكوين قاعدة بيانات تمكن الجهات المقرضة من اختيار العميل الذي يتمتع بأفضل جدارة ائتمانية أو الذي يشكل أقل خطر.

المطلب الأول: الاستعلام الائتماني في البنوك ومصادره:

يوفر الإستمعلام الائتماني معلومات دقيقة عن المقترضين تمكن من تحليل مخاطر الائتمان وتلجأ في ذلك البنوك على عدة مصادر سواء من داخل البنك أو من خارجه.

أولاً - مفهوم عملية الاستعلام الائتماني:

إن عملية الإستمعلام في البنوك وظيفة رئيسية وهامة لأنها تؤدي دورا مؤثرا وفاعلا في خدمة الائتمان أو التمويل داخل البنوك على اختلاف مسمياتها (تجارية، متخصصة، استثمار وأعمال، إسلامية)، سواء داخل المراكز الرئيسية للبنوك، أو قام بها أحد الموظفين في إدارة الائتمان بفروع البنوك، وتعتبر هذه الوظيفة في غاية الخطورة والمسؤولية لارتباطها بوضع الحقائق والمعلومات وكافة البيانات أمام إدارة البنك أو الفرع بأمانة وصدق وذلك من مصادرها المختلفة (محلية - خارجية) وتنحصر هذه المعلومات في مدى سلامة المركز المالي والقانوني لعملاء الائتمان سواء كان فردا أو منشأة، ومدى إمكانية الوفاء بالالتزامات المالية، قبل الغير، وسمعته ومقدرته على الدفع ودراسة نوع النشاط، ومدى احتياجه الفعلي لهذا الائتمان، وبحث ودراسة ومعاينة الضمانات التي يقدمها العميل للبنك ضمانا لما قد يحصل عليه من عمليات تمويلية¹.

ويمكن تعريف الاستعلام الائتماني على أنه جزء لا يتجزأ من التحليل الائتماني تقوم به دائرة أو وحدة إدارية مستقلة داخل البنك أو خارجه، مهمتها جمع المعلومات من كافة المصادر بغية تحليلها وتلخيصها ضمن استنتاج يعطي دلالة واضحة على مكانة الزبون الأدائية، التجارية والمالية².

¹ مصطفى كمال السيد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص54.

² آسية موساوي، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28 المجلد 3، سنة 2013، ص115.

ثانيا- أهمية الاستعلام الائتماني:

يلعب الاستعلام الائتماني اليوم دورا فعالا في منح الائتمان، وهو يشكل جزءا من المعلومات الائتمانية، وسيتم التركيز عليه، حيث أن التطورات التي حدثت في مجال الصناعة والتجارة والزراعة والمقاولات في كثير من بلدان العالم أدت إلى زيادة أهمية العمل في هذا المجال، حيث أن الاستعلام الائتماني يتضمن العمليات التالية :

- جمع المعلومات المتعلقة بالمركز الائتماني للزبون.

- تنظيم وتحليل وعرض المعلومات.

- إعداد التوصيات في ضوء التحليل.

- تجميع وحفظ المعلومات للاستفادة منها مستقبلا.

- إجراء المقارنات بين المعلومات والنتائج.

- تدريب العاملين وتنمية كفاءتهم الإدارية.

إن المعلومات التي يكشف عنها الإستعلام تؤدي إلى نجاح السياسة الائتمانية للبنك، وهناك عدة عوامل نوعية قابلة للقياس في عملية الإستعلام عن الزبون منها الماضي التجاري ومركزه الائتماني كما أن التنبؤ بمستقبل الزبون التجاري وقدرته على التسديد لها أثر كبير في تحديد ملاءة الزبون المالية والأدبية.

إن الاستعلام البنكي قد تطور في الوقت الحاضر وأصبح موضوع علمي وفني لهذا فإن التطورات قد تقلل لحد بعيد من مخاطر عدم التسديد وبالتالي فإن المؤشرات العلمية الخاصة بالاستعلام الموجودة والمستخدمة في المصارف حققت انخفاضا ملحوظا في نسب الخسائر المحتملة بعد إيجاد أساليب حديثة ومتطورة ووضع أسس ومعايير جديدة لسلامة العمليات المصرفية لذا يعد الاستعلام الائتماني مكملا للائتمان البنكي، والبنوك تنطلق في ذلك من مبدأ الحيطة والحذر في عملياتها بحيث لا تؤدي عملية الائتمان إلى تحقيق خسائر مالية¹.

ثالثا- مصادر الاستعلام الائتماني:

تشكل الاستعلامات الائتمانية أحد المراحل المتقدمة في صناعة القرار من خلال ما تقدمه عن طالب الائتمان من معلومات ومستندات تتصل بالمصادر المصرفية التي يتعامل معها طالب الائتمان، كذلك المصادر السوقية لتعاملاته من موردين ومتعاملين، حول جدارته الائتمانية، ملاءته المالية، ماضيه، حاضره، توقعات مستقبله.

تم عملية الإستعلام الائتماني من خلال المصادر التالية :

- مصادر يتقدم بها العميل.

¹ سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول، علمي، 2008 ص

- مصادر داخلية بالبنك.

- مصادر خارجية للبنك.

1- مصادر يتقدم بها العميل:

تتمثل هذه المصادر في المستندات المختلفة التي يتقدم بها العميل، وما تشتمل عليه من البيانات والمعلومات التالية: عقد الشركة وأية تعديلات لاحقة له، السجل التجاري، تراخيص النشاط، البطاقة الضريبية، شهادات الضرائب، إيصالات التأمينات الاجتماعية، مستندات الملكية للممتلكات المختلفة ثابتة ومنقولة، إقرار التعامل مع البنوك، صحيفة الشركات، موافقات الجهات المعنية وفق طبيعة النشاط، بيانات الفروع والمخازن، بيان الآلات والمعدات، شهادات الخبرة، المؤهلات العلمية، عقود الإيجار، صور جواز السفر والبطاقة الشخصية والعائلية، تراخيص المباني، البيانات الشخصية لأهم الشركاء والمؤسسين والمديرين، شهادات الإفلاس وغير ذلك من المستندات التي تختلف وفق الشكل القانوني وطبيعة كل عميل.¹

2- مصادر داخلية بالبنك: قد يكون طالب الائتمان هو أحد العملاء المعروفين للبنك، لذلك يمكن لإدارة الائتمان أن تجمع وتحصل على معلومات غاية في الأهمية من سجلات البنك الداخلية عن الوضع المالي للعميل ومستوى ملاءته المالية وتطور نشاطه التشغيلي وسجل شامل لتعامله خلال الفترة السابقة مع البنك وعموما فإنه يمكن إجمال مصادر المعلومات الداخلية فيما يلي:

- حساب العميل لدى البنك وفيما إذا كانت حسابات دائنة أو مدينة أي طبيعة العلاقة العملية التي تربط العميل بالبنك.

- وضع العميل المالي وسجل الشيكات المرتجعة الذي يخصمه.

- كفاءة العميل في التسديد لالتزاماته بتواريخ الاستحقاق.

- طلبات العميل من البنك فيما يخص دعوته لتخفيض أسعار الفائدة أو تأخير التسديد أو غيرها.

- مراجعات العميل للبنك وحصر تعامله.²

3- مصادر خارجية للبنك:

أ. مركزية المخاطر: تعتبر من مصادر الاستعلام الخارجية، ويتم الاستعلام عن المقترض أو طالب الائتمان من خلال البنك المركزي، إذ تحصل إدارة الائتمان في البنك من خلال مركزية المخاطر على العديد من المؤشرات التي تساعد في اتخاذ قرار الائتمان من بينها:

- حجم مديونية العميل لدى الجهاز المصرفي، مجموع التزاماته القائمة لدى الجهاز المصرفي.

¹ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 118-124.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- نوعية التسهيلات الممنوحة له من قبل البنوك مثل: تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة، والضمانات.
- مدى وجود تجاوزات في مجال السقوف الائتمانية الممنوحة له.
- التأكد من مدى وجود مستحقات عليه كأقساط قروض وكمبيالات.
- الملائمة ما بين التسهيلات الائتمانية الحاصل عليها وطبيعة وحجم نشاطه.
- التطور الحاصل على مديونية المقترض عبر فترات مختلفة.

ب. الاستعلام بين موظفي البنوك: يعتبر من مصادر الإستعلام الخارجي والذي يتم من خلاله الإستعلام عن طالب الائتمان فيما بين موظفي أحد البنوك مع البنك الآخر في الفروع أو الإدارة.

ت. الزيارات الميدانية: زيارة العميل في موقع عمله من أهم خطوات التحليل الائتماني، إذ تمكن إدارة الائتمان في البنك من الحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن نشاط العميل وإمكانياته، وبشكل خاص تلك البيانات غير المتوفرة لديها، والتعرف على نقاط القوة والضعف فتكون المحصلة النهائية للوصول إلى قرار ائتماني سليم.¹

ث. النشرات العامة: وهي تلك النشرات القضائية التي تصدرها السلطات المختصة مثل مجلة الأحكام التجارية التي تتضمن أسماء التجار الذين توقفوا عن سداد كمبيالات استحققت عليهم، واتخذت ضدهم إجراءات عدم الدفع، وكذلك القوائم التي تصدرها بأسماء التجار الذين تم إشهار إفلاسهم في سجل أحكام الإفلاس، إلى جانب الإعلانات بالجرائد العادية التي يتعين نشرها عند توقف النشاط أو التصفية للمنشأة.

ج. دوائر التسجيل العقاري: ويعني بذلك تبيان الملكية للأراضي والعقارات و رهونات على الموجودات العقارية العائدة للزبون وتلك التي يقدمها كضمان للائتمان الممنوح له .

ح. وكالات الاستعلام الائتماني: تتوفر خدمة وكالات الاستعلام في بعض الدول، وهي تعد في الوقت الحاضر، من المصادر الهامة التي تلجأ إليها البنوك للحصول على البيانات عن مراكز المنشآت الصناعية والتجارية لقاء أتعاب معينة، ومن هذه الوكالات ما يتخصص في الاستعلام عن نوع معين من المنشآت، ومنها ما يقوم بتقديم البيانات عن أي منشأة بدون تخصص، وتعد التقارير التي تعدها هذه الوكالات بمثابة السجل التاريخي للمنشآت،² كما تعتبر هذه الوكالات إحدى نماذج أنظمة الاستعلام الائتماني التي سوف نتطرق إليها لاحقاً.

¹ محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 116-118.

² مصطفى كمال السيد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص 66-68.

المطلب الثاني: أنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها الرئيسية:

إن تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي من جهة ويعزز فرص الحصول على التمويل من جهة أخرى وذلك من خلال بناء أنظمة للاستعلام الائتماني سواء رسمية تديرها البنوك المركزية أو خاصة تديرها البنوك أو أطراف أخرى مستقلة.

أولاً- تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني:

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة والتي تنصب في مفهوم واحد وهي:

يمكن تعريف نظام الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الائتمان المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الاتصالات وخلافها، ويعرض السجل بيانات ديمغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم الوطني، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين وبيانات ائتمانية.¹ تشمل أنظمة التقارير(الاستعلام) الائتمانية المؤسسات والأفراد والقواعد والإجراءات والمعايير والتكنولوجيا التي تمكن تدفق المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقات الائتمان والقروض، وتتألف نظم التقارير الائتمانية في جوهرها من قواعد بيانات للمعلومات عن المدينين، إلى جانب الإطار المؤسسي والتكنولوجي والقانوني الذي يدعم كفاءة أداء قواعد البيانات هذه، حيث أن المعلومات المخزنة في هذه الأنظمة يمكن أن تتصل بالأفراد أو الشركات.²

هي عبارة عن قاعدة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين أفراداً أو مؤسسات وكفلائهم ويوفر النظام هذه البيانات للمستخدمين من المؤسسات المالية المقرضة بعد معالجتها وتخزينها في مواقع آمنة في الحاسب الآلي.³

مما سبق يمكن القول أن نظم الاستعلام الائتماني تتألف من قواعد بيانات يتم فيها تجميع ومعالجة البيانات و المعلومات المالية والشخصية للمقترضين (أفراداً و مؤسسات) لتقدم في شكل تقارير ائتمانية تمكن هيئات الإقراض من اتخاذ القرار الائتماني السليم؛ وهذا في ظل بيئة مناسبة تدعم كفاءتها.

¹ عبد الله الحسن مجّد، دور الإستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصري، بنك السودان المركزي، العدد62، ديسمبر 2011، ص4

²Report :General Principles for Credit Reporting has been prepared by a Task Force coordinated by the World Bank, September, 2011,p7.

³ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم75-2017، ص16.

ثانيا- النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني:

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني، الأول أنظمة أو مركزيات عائدة ومدارة من قبل المصارف المركزية، والثاني شركات الاستعلام الائتماني الخاصة المملوكة والمدارة من قبل المصارف أو الجهات المقرضة (creditors)، والثالث شركات استعلام ائتماني خاصة مملوكة من قبل جهات مستقلة، كما قد تكون هناك احتمالات لنماذج مختلطة، تشترط فيها جهات رسمية ومؤسسات الإقراض وجهات مستقلة أخرى معا في ملكية وإدارة أنظمة الاستعلام الائتماني، كما يبرز في حالات عديدة دور المزود التقني كشريك في هذه الأنظمة، مقابل تقديم خدمات وتقنيات المعلومات اللازمة لتشغيل نظام الاستعلام الائتماني، كذلك هناك تقسيم آخر لنماذج أنظمة الاستعلام الائتماني، وفقا لنوع البيانات أو المعلومات التي يتم تغطيتها، بيانات أفراد (consumers) أو شركات (commercial) أو معا.¹

1- أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية:

تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية على المصارف والمؤسسات المالية وعادة تكون في البنك المركزي أو جهة مستقلة تنشئها بقانون، يعطيها الحق في إلزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من قبل المصارف والمؤسسات المالية، ويتم منح سلطة لها لتوفير قاعدة بيانات وتأمينها وإدارتها ببرنامج خاص بها، ومنح صلاحية الاستعلام لمسؤولين مفوضين من الجهات المسموح لها بالاستعلام الائتماني عن العملاء وذلك حفاظا على سرية المعلومات، ويتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي ونشرات توضيحية،² حيث تمثل نموذج لتبادل المعلومات تمكن من وصول البيانات للمؤسسات المالية لتحسين نوعية محافظ الائتمان الخاصة بهم.³

2- أنظمة استعلام ائتماني مملوكة للدائنين:

عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء تنشئها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء. وذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها وللمصارف والمؤسسات المالية الراغبة في الاستفادة من خدماتها. ويقوم البنك المركزي بوضع ضوابط وأسس لتنظيم أعمال هذه الشركات والمكاتب التي تقدم خدمات الإستمعلام، وفي بعض الأحيان يساهم البنك المركزي بسهم إستراتيجي فيها بغرض إحكام وزيادة الرقابة والإشراف على أعمالها.⁴

¹ محمد يسر برنيه، مرجع سبق ذكره، ص17.

² الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمد، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(14)،(01)،2013،ص63.

³Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit, P67.

⁴ عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص5.

3- أنظمة استعلام ائتماني مستقلة:

هي شركات تقدم خدمات الإستماع الائتماني ينشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية، ويتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط وضوابط معينة وعادة ما تعتمد قاعدة بياناتها على المعلومات المنشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.¹

4- نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

هو نوع من أنظمة الاستعلام الائتماني المختلطة ونجده في بعض الدول كفلسطين مثلاً، وهو عبارة عن قاعدة بيانات توفر لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محري الشيكات بالإضافة إلى بعض البيانات التي تعكس وضع العميل ائتمانياً من خلال ربط نظامي الشيكات المعادة ومعلومات الائتمان مع نظام الاستعلام الائتماني الموحد، يصنف هذا النظام من قبل المصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية بأنه نظام "هجين"، بحكم أنه يجمع بين خصائص الأنظمة التي تشرف عليها المصارف المركزية والأنظمة التي يشرف عليها القطاع الخاص المشمولة بنظم التصنيف الائتماني.²

المطلب الثالث: مزايا أنظمة الاستعلام الائتماني:

إن الهدف من إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات الائتمانية هو تسهيل ومراقبة منح الائتمان، كما أن إنشاء مثل هذه الأنظمة لها عدة مزايا سواء للمقترضين (أفراد/شركات)، المقرضين، القطاع المصرفي والمالي أو الاقتصاد ككل.

أولاً- الهدف من إنشاء نظم الاستعلام الائتماني:

- يتمثل الهدف من إنشاء نظم الاستعلام الائتماني عموماً في تحقيق ما يلي:
- توفير قاعدة بيانات شاملة عن حجم ووضع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمؤسسات من جهات الإقراض.
- الإفصاح عن بيانات شاملة ودقيقة حول محفظة التسهيلات والضمانات المستوفاة مقابلها وفق معايير محددة تتوافق مع الممارسات الدولية.
- توفير عناصر الدقة والحداثة والشمولية والسرعة في الحصول على المعلومة من المقترضين وكفلائهم.

¹ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، دور نظام الإستماع الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2015، ص 47.

² اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 90-2018، ص 9.

- التسريع في إجراءات التحليل الائتماني واتخاذ القرار الائتماني بفترة زمنية مناسبة.
- تسهيل وتيسير شروط الإقراض للتوسع في إقراض القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- من جهة أخرى تستند عملية إنشاء نظام موحد للاستعلام الائتماني إلى تحقيق مجموعة من الأهداف،
تصب في حماية الأفراد من تصرفاتهم غير المدروسة، بالإضافة إلى حماية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية
الصغر، ونلخصها فيما يلي:¹
- حماية الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض من منح قروض لمواطنين الذين لا يملكون الملاءة المالية المناسبة.
- حماية مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع المواطنين الذين لا يمتلكون الملاءة المالية ورفض بيعهم سلع
وخدمات بواسطة شيكات مؤجلة الاستحقاق.
- حماية المواطن من التورط في مديونيات إضافية تفوق قدراته وإمكانياته المالية.
- القضاء على ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والحد من مخاطرها بشكل واضح.
- الحفاظ على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمنأى عن أية مخاطر ائتمانية أو تشغيلية
وخاصة مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية أعمال هذه المنشآت.

ثانياً- الفوائد التي تقدمها أنظمة الاستعلام الائتماني:

- تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من الفوائد والمزايا يتمثل أهمها في:
- يوفر نظام الاستعلام الائتماني تقارير ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي.
- يساهم في حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي.²
- يقلل من عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقرضين، وبالتالي تقليل أو منع اختيار المقرضين ذوي النوعية
السيئة وتجنب المخاطر المعنوية.
- يسمح للمقرضين بتقييم خصائص العميل (المخاطر) بشكل أكثر دقة وكفاءة.
- يسهل مراقبة محافظ القروض من قبل المؤسسات المالية المشاركة .
- التنبؤ المبكر بمخاطر عدم السداد(التعثر).³

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، مرجع سبق ذكره، ص9.

² الفاتح الشريف يوسف الطاهر، دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان، مرجع سبق
ذكره، ص47.

³ ضحى محي الدين عبد الله شكر الله، مساهمة نظام الاستعلام الائتماني في الحد من المخاطر الائتمانية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة،
السودان، 2018، ص45.

- يزيد من حجم الائتمان ويشجع على النمو ويساهم في استقرار السوق المالي.
 - يعمل على خلق "رأسمال السمعة" (غالبًا ما يكون أكثر قيمة للمقرضين من الضمان المادي) أو دليل على تاريخ ائتماني أو سداد جيد.
 - يقلل من متطلبات التكلفة والوقت لمؤسسات الإقراض وبالتالي زيادة كفاءتها.
 - انخفاض مخصصات نسبة الديون المشكوك في تحصيلها: إن وفاء العملاء الممولين بالتزاماتهم سوف يساعد على إعادة إقراضهم، وفي ذات الوقت تنتفي الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي سوف يكون من النادر حدوث حالات إهلاك الدين أو شطبه.¹
 - توفر معرفة لدى المقرض و حافظا أقوى للوفاء بالتزامات والابتعاد عن القائمة السوداء، وبالتالي التخفيف من المخاطر المعنوية، فمعرفة التأثير التأديبي يمكن أن يساعد في منع الاقتراض المفرط.
 - وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن زيادة العرض أو حجم المعلومات الائتمانية يوسع الإقراض ويزيد الشفافية في أسواق الائتمان.
 - يسهل مبادرات التمويل الأصغر و يساعد على تنويع مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - وفي حالة تبادل المعلومات الائتمانية الشخصية يشجع على استخدام الائتمان الاستهلاكي مع فوائد تشمل تيسير ملكية المنازل وإنشاء الأصول الأسرية .
 - بالنسبة للحكومة، فهي تدعم الإشراف المصرفي خاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، علاوة على ذلك توزيع تركيز التعرض للمخاطر حسب المنطقة أو القطاع.
 - تحصل الحكومة على معلومات عن أبحاثها الاقتصادية الخاصة، وتخطيط السياسات ودعم تنفيذ السياسات.
 - يمكن الحد من التفاوتات الجغرافية (المحلية، الإقليمية) في الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - يمكن تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة العامة في القطاع وعلى العكس من ذلك فإن عدم تبادل المعلومات - أي عدم التناظر - يخلق مشاكل في سوق الائتمان.²
- ويمكن تلخيص أهم المزايا والفوائد التي تحققها هذه الأنظمة في الجدول الموالي:

¹ صهيب أحمد الأمين أحمد، دور الاستعلام الائتماني في إدارة مخاطر التعثر المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2017، ص20.

² Hachinohe, Daiwa, Development of Database on Corporate Credit Information For ASEAN Plus Three Financial Ministers Meeting, Research Group, January, 2008, Pp24- 25.

الجدول رقم(1-2): أهم مزايا أنظمة الاستعلام الائتماني:

المقترضين (الأفراد، الشركات)	الاقتصاد الوطني	القطاع المصرفي والمالي	الجهات الرقابية والإشرافية
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز فرص الحصول على التمويل. - خفض تكاليف الاقتراض - تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية سواء كانت كبيرة، صغيرة، متوسطة أو متناهية الصغر. - حماية المقترضين من الإفراط في المديونية 	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على استقرار القطاع الاقتصادي. - رفع النمو الاقتصادي. - تقديم التمويل اللازم والتسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية. - زيادة حجم الاستثمارات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين إدارة المخاطر الائتمانية. - توسيع حجم الإقراض و زيادة الأرباح. - تسهيل إجراءات اتخاذ القرار الائتماني. - خفض نسب التعثر. - تعزيز المنافسة بين البنوك. - الحد من ظاهرة الاقتراض المزدوج من مؤسسات الإقراض. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على الاستقرار المالي. - إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة. - تعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي والمالي. - توجيه السياسة الائتمانية.

المصدر: من إعداد الباحثة

المبحث الثاني: تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني:

إن نجاح آليات نظم الاستعلام الائتماني يعتمد بشكل كبير على حجم قاعدة البيانات ونوع البيانات، فكل حجم قاعدة البيانات ونوع البيانات ودقتها هي أكثر موثوقية للجدارة الائتمانية، حيث تصبح الآلية أكثر فائدة وفعالية في تبادل المعلومات بين المشاركين، بالإضافة إلى الدعم النشط ومشاركة القطاع العام في مرحلة مبكرة هو مفتاح بناء ناجح لقاعدة البيانات.

المطلب الأول: قاعدة بيانات النظام:

إن إنشاء وتصميم وتنظيم تبادل المعلومات في أسواق الائتمان يطرح عدة قضايا لدى مصممي أنظمة الاستعلام الائتماني حول ظروف إنشاء هذه الأنظمة وحول البيانات التي ينبغي تجميعها والتي يجب أن تبقى سرية، وحول المدة التي تبقى فيها المعلومات متاحة في النظام.

أولاً- ذاكرة النظام ونوع المعلومات:

1- ذاكرة النظام: تعتبر عدد السنوات التي يحتفظ فيها النظام بالمعلومات الائتمانية معياراً مهماً في تصميم نظام الاستعلام الائتماني، وبشكل أكثر تحديداً عند تحديد ذاكرة النظام يجب التساؤل عن: أولاً مدة الاحتفاظ

بالسجلات وثائياً هل يتم إزالتها بعد السداد المتأخر؟ كل من هذه الميزات تؤثر على ما نسميه "النسيان" من النظام، وهناك نظام ذو ذاكرة لا نهائية، حيث لا يوجد أمام المقترضين فرصة للخروج من "القائمة السوداء" حتى بعد السداد المتأخر، وهذا ما قد يخلق حافزاً كبيراً للسداد في الوقت المحدد ولكن قد يكون رد الفعل السابق رادعاً لقرار اتخاذ أي دين، وبالتالي يمنع أصحاب الأعمال من فرصة الحصول على قروض جديدة وبدء عمل جديد، وتسديد ديونهم السابقة.

علاوة على ذلك، حتى وإن كان المقترض بإمكانه سداد قرض متعثر فلا يكون لديه حافزاً للقيام بذلك لأنه في كل الأحوال سمعته شوهت بشكل دائم، في هذا السياق فالقائمة السوداء مع ذاكرة طويلة جداً يمكن أن تسهم في مشكلة "الديون المتراكمة"، حيث تصبح الديون المتعثرة عقبة دائمة لاستئناف النشاط الاقتصادي.¹ في العديد من الأسواق، يتم تقييد المعلومات المتعلقة بالسلوك السابق للمقترض بحدود الذاكرة ففي حالة أسواق الائتمان في البلدان كالولايات المتحدة لا يمكن استخدام سجلات الائتمان الخاصة بالفرد بعد عشرة (10) سنوات، في حين أن الحد الأقصى هو ستة (06) سنوات في المملكة المتحدة، أما العديد من الدول الأوروبية الأخرى لديها ذاكرة أقصر لتاريخ الائتمان.²

2- تركيز المعلومات السلبية والإيجابية:

نوع البيانات المفصح عنها هو عنصر رئيسي آخر في تصميم نظام المعلومات الائتمانية، أبسط الأنظمة وأكثرها تكلفة هي "القوائم السوداء" التي تحتوي على معلومات المتعثرين فقط، وهي الأكثر فعالية في تصحيح مشاكل المخاطر المعنوية في سوق الائتمان، بسبب تأثيرها التأديبي من خلال السمعة، كما تتضمن الأنظمة تقارير عن مبالغ القروض، حتى يتمكن المقرضون من تكوين تقدير أكثر دقة للمديونية الكلية لطالبي الائتمان، تتضمن الأنظمة الأكثر تعقيداً أيضاً أشكالاً أخرى من المعلومات الإيجابية حول خصائص المقترضين، مثل المعلومات الديموغرافية للأسر و المعلومات المحاسبية للشركات.³

ثانياً- دورة المعلومات :

- الخطوة الأولى: جمع البيانات: يتم جمع المعلومات من كل مزود بيانات وفقاً لنموذج محدد يحتوي على جميع الحقول اللازمة لإعداد تقرير الائتمان، فعالباً ما يتعارض تصميم شكل رديء مع جمع البيانات بشكل صحيح، ففي الولايات المتحدة، قامت "وكالات التقارير الائتمانية (CRAS)" بتطوير صيغة محددة، تسمى METRO2،

¹Tulli Jappelli and Marco Pagano, **Role and Effects of Credit Information Sharing**, WORKING PAPER N° 136, Centre for Studies in Economics and Finance , UNIVERSITY OF SALERNO, ITALY, April 2005, p17-19.

² V Bhaskar ,Caroline Thomas ,**The design of credit information systems**, (UT Austin), September 23, 2016, p3.

³ Tulli Jappelli and Marco Pagano; **Role and Effects of Credit Information Sharing**, op cit, p17.

وتشجيع جميع الأطراف المساهمة بالبيانات لاستخدام هذا التنسيق لإعداد التقارير المتسقة، حيث يجب وضع كل معلومة في الحقل المناسب لجعل المعلومات الناتجة ذات مغزى، كما أن ضمان تحديث البيانات بشكل منتظم وفي الوقت المناسب أمر ضروري، إذ يقوم مقدمو البيانات عمومًا بتوفير البيانات على أساس شهري نظرًا لأن ذلك يكون مرتبطًا بدورات الفوترة أو دفعات الأقساط المستحقة، وفي معظم الأسواق المتقدمة يقوم بعض مزودي البيانات بتوفير أو تحديث البيانات على أساس أسبوعي، وحتى على أساس يومي.

يمكن توفير البيانات من خلال أساليب مختلفة، بما في ذلك نقل البيانات الإلكترونية عبر الإنترنت أو اتصال مخصص، أو التسليم الفعلي للأشرطة والأقراص المغناطيسية، وعادة ما يستخدم العديد من مزودي البيانات أكثر من طريقة لتوفير المعلومات.

يعتبر أمن البيانات جزءًا هامًا من هذه الخطوة، حيث توجد العديد من المخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات ونقلها والتي قد تنتهي إلى سوء استخدام البيانات أو الوصول غير المصرح به، يتفق موفري البيانات ومقدمو خدمات الاستعلام الائتماني باستمرار على شروط للتخفيف من هذه المخاطر (على سبيل المثال تشفير البيانات).

يتم إنشاء بيانات الاستعلامات من قبل مقدم خدمة تقارير الائتمان استنادًا إلى استفسارات المستخدمين حول موضوع معين من البيانات، يتم توفيرها في مجموعات في الغالب من قبل وكالات جمع أو الدائنين أنفسهم، وهناك مجموعة من المصادر الأخرى التي تساهم بالبيانات ولا تستخدم بالضرورة النظام (على سبيل المثال، معظم الوكالات الحكومية).

- **الخطوة الثانية: التحقق من صحة البيانات:** من أجل التحقق من صحة واكتمال واتساق ودقة البيانات المتلقاة من مقدمي البيانات يطبق مقدمو خدمات نظم الاستعلام الائتماني عددًا من التقنيات والعمليات التي تساعد على منع الأخطاء وتعزيز جودة البيانات المجمعة، فقد تشمل التقنيات: التحقق من الأرقام، ومراقبة البيانات، ومفتاح القفل المزدوج، وفحص نطاقات القيم المسموح بها لمجالات الحقل الإجمالي، يتم تشغيل جميع هذه العمليات عادة من قبل مزود خدمة نظام الاستعلام الائتماني، وفي حالات الأخطاء وغيرها من الأسباب يرسل موفري الخدمة إلى كل مزود بيانات ملف خطأ مع وصف للأخطاء الموجودة في ملفاتهم، مما يدفعهم لمراجعة الملفات وإرسالها مرة أخرى لتصحيحها.

- **الخطوة الثالثة: نشر البيانات:** بمجرد تنظيف البيانات وتنظيمها بطريقة منظمة، يتم تقديمها للمستخدمين وفقًا لاهتماماتهم، يتمثل الشكل الأكثر شيوعًا لعرض البيانات في نموذج تقرير الائتمان الذي يتضمن ملخصًا لحسابات المقترضين والمعلومات التفصيلية وتواريخ أداء الدفع خلال الـ 24 شهرًا الماضية، كما يمكن للمستخدمين أيضًا الاشتراك للحصول على خدمات إضافية.

إن أكثر وسائل الوصول إلى التقارير الائتمانية شيوعاً هي عبر عمليات نقل البيانات الإلكترونية عبر الإنترنت، ففي كثير من الأحيان يوفر مقدمو خدمات النظام للمستخدمين إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات النظام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حيث تعتمد هذه الإمكانيات بدرجة كبيرة على نوع الاتصال بين مزود الخدمة والمستخدمين، وكذلك على القدرة التكنولوجية لمزود الخدمة لمعالجة الطلبات المترامنة من عدد كبير من المستخدمين، بما في ذلك مستخدمين فرعيين متعددين من نفس المستخدم .

وفيما يخص الخدمات ذات القيمة المضافة فتمثل نوعية وكمية البيانات التاريخية المتاحة أهم العوامل لتحديد نوع الخدمات التي يمكن تطويرها من قبل مقدم خدمة التقارير الائتمانية، أما في غياب البيانات الإيجابية لا يمكن تطوير سوى عدد محدود من الخدمات ذات القيمة المضافة .

على الرغم من أن الخدمات ذات القيمة المضافة تستمر في التطور مع نمو الاحتياجات في مناطق مختلفة، إلا أن الخدمات الأكثر شيوعاً تشمل ما يلي: التقييم الائتماني، أدوات مكافحة الاحتيال، خدمات مراقبة المحفظة، خدمات تحصيل الديون و خدمات التسويق.

تميل الخدمات ذات القيمة المضافة للنماذج المبنية على بيانات كافية بما في ذلك السلبية والإيجابية إلى أن تكون أكثر تنبؤاً من تلك المبنية فقط على البيانات السلبية، ويتم تطوير منتجات مكافحة الاحتيال باستخدام التطبيقات ومصادر البيانات الأخرى بالإضافة إلى بيانات حساب الائتمان، تعتمد منتجات وخدمات تحصيل الديون والتسويق على نطاق واسع على البيانات الجغرافية، الديموغرافية مثل تجميع عناوين المدين أو مقدم الطلب والاستفسارات الأخيرة المتعلقة بمنتجات مالية محددة بين أنواع البيانات، من الممارسات الحالية أن السجلات الائتمانية العامة لا تقوم بتطوير خدمات ذات قيمة مضافة¹.

ثالثاً- الخصوصية وحماية بيانات العملاء:

إن التخوف من مشكلة أمن المعلومات، يجعل أقصى الجهود نحو إنشاء وصيانة نظام تقني آمن لحماية قاعدة بيانات النظام.² يعد بند المعلومات الائتمانية ضمن مجموعة التشريعات والقوانين المصممة لحماية الخصوصية الفردية، تختلف مثل هذه التشريعات على نطاق واسع بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية ، ويبدو أن هذه الاختلافات كانت لها تأثيرات عميقة على تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، على سبيل المثال منعت قوانين حماية الخصوصية الصارمة في فرنسا تطوير مكاتب الائتمان الخاصة في هذا البلد، إذ أن إفشاء أنواع معينة من المعلومات قد يدفع الناس إلى "الحذر الشديد"، أي قد يقلل من المخاطرة وريادة الأعمال دون المستوى المرغوب.

¹ Report :General Principles for Credit Reporting,op cit, p p46-47.

²Hachinohe,Daiwa,Development of database on corporate Credit information,op cit, P74.

بالإضافة إلى ذلك تعمل قواعد حماية الخصوصية على تحسين دقة البيانات المخزنة بواسطة أنظمة الاستعلام الائتماني والتي تمنح الأفراد الحق في فحص وتصحيح المعلومات الخاطئة عنهم، هذه الملاحظات لا تحسن جودة المعلومات فحسب بل تساعد أيضاً على تصحيح التحيز السلبي في التقارير، يمكن تفسير هذا التحيز بسهولة عندما يتم تقديم تقرير ائتماني سلبي عن طريق الخطأ، فإن المصرف سوف يرفض بشكل عام الائتمان وبالتالي من غير المرجح أن يتعرف على المعلومات الخاطئة، بينما يحدث العكس إذا تم تقديم تقرير إيجابي عن معلومات ائتمانية سلبية¹.

رابعاً- تبادل المعلومات عبر الحدود:

إن تكامل الأسواق الحقيقية والمالية في تزايد عبر حدود الدول، سواء على المستوى الإقليمي كالإتحاد الأوروبي، أو على المستوى العالمي عبر: التجارة الخارجية، إنشاء فروع أجنبية، الاستحواذ على الشركات الأجنبية... الخ، إحدى نتائج هذا التكامل هو التدفق المتزايد للإقراض عبر الحدود، يمكن للشركات الوصول إلى أسواق الائتمان الأجنبية عبر فروعها الأجنبية، واستخدام هذا الائتمان لتنويع مصادر تمويلها وخفض تكلفة رأس المال أو التغلب على قيود الائتمان المحلي، تصبح أنظمة المعلومات الائتمانية الوطنية غير قادرة على تحديد مديونيتها الإجمالية، فقد اعتمدت مكاتب الائتمان أحد الإستراتيجيتين لمواجهة ذلك التحدي عن طريق الدخول المباشر في الأسواق الأجنبية أو التحالفات مع المكاتب الأجنبية، يمكن تنفيذ الدخول المباشر عن طريق إنشاء فروع في البلدان الأجنبية أو عن طريق الاستحواذ على مكاتب الائتمان بها، ومن خلال تدفق ثنائي للمعلومات عبر مكاتب ائتمان وطنية مستقلة يمكن لهذه المكاتب توفير نفس الخدمات مثل الكيانات متعددة الجنسيات دون التخلي عن استقلالها، وتنشأ مشاكل بالنسبة لسجلات الائتمان ناجمة عن الاختلافات في تكنولوجيا المعلومات التي يعتمدونها فإن هذه السجلات غالباً ما تتميز بتصميم مختلف تماماً، على سبيل المثال فإن تغطيتهم وعتبات الإبلاغ ونوع المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها وشروط حماية الخصوصية تختلف اختلافاً كبيراً بحيث تثير مشكلات كبيرة في تكاملهم، إذ أن الدول تجد صعوبة في الاتفاق على قواعد مشتركة².

المطلب الثاني: مكاتب الائتمان العامة والخاصة:

يستخدم في بعض الدول كالولايات المتحدة وكندا وغيرها مصطلح "مكتب" كما تستخدم بعض الدول مصطلح "السجل" و الهدف منها هو جمع بيانات الائتمان للأفراد والشركات، يمكن أن يكون تبادل المعلومات الائتمانية طوعاً من خلال مكاتب الائتمان الخاصة، أو إلزامياً بموجب اللوائح التنظيمية من خلال سجلات أو مكاتب الائتمان العامة.

¹ Tullio Jappelli and Marco Pagano ,**Information Sharing in Credit Markets: A Survey**, working paper n°.36,Università di Salerno,Italy, March 2000,p22.

²Tullio Jappelli and Marco Pagano ,**Information Sharing in Credit Markets**, ibid,p21.

أولا - مكاتب الائتمان العامة:

تسمى أيضا سجلات الائتمان العامة، أو مركزية المخاطر وكلها من النماذج الرسمية للاستعلام الائتماني والتي نجدها عند أغلب الدول العربية ومنها الجزائر.

تعتبر من الهياكل المرتبطة بالبنك المركزي إذ تكون العضوية فيها إلزامية بالنسبة للمؤسسات المالية الرسمية، يتم تعريفها من قبل البنك الدولي باعتبارها قاعدة بيانات مدارة من قبل القطاع العام (البنك المركزي أو مراقب البنوك) تجمع المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترضين (الأفراد أو الشركات) في النظام المالي و يجعلها في متناول المؤسسات المالية على أنها "وحدة مركزية للمخاطر مسؤولة عن تحصيل من كل بنك وكل مؤسسة مالية، أسماء المقترضين، طبيعة وسقف الائتمان الممنوح، ومقدار الاستخدامات، ومقدار الاعتمادات التي لم تسدد، فضلا عن الضمانات التي اتخذت لكل منهما"¹.

إن مكاتب الائتمان العامة (PCBs) هي مؤسسات نموذجية، نشأت وتطورت لأول مرة بهدف توفير نظام معلومات للمشرفين من أجل تحليل محافظ المؤسسات المالية (البنوك)، أنشأت ألمانيا أول PCBs في عام 1934، تليها فرنسا في عام 1946 وإيطاليا وإسبانيا في عام 1962، وبلجيكا في عام 1967.

في هذا النموذج، تعمل البنوك وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة كمزودي بيانات حيث ترسل البيانات إلى سجل الائتمان وتنشأ قاعدة بيانات إذ تكون المعلومات من جميع الدائنين مركزية، تتم إدارتها من قبل البنك المركزي أو في بعض الحالات سلطة إشرافية أخرى للقطاع المالي حيث تحدد أيضًا متطلبات البيانات التي يجب أن تنفذها المؤسسات الخاضعة للرقابة، وبمجرد تنظيف البيانات وتنظيمها بما في ذلك تصنيف الديون وفقًا لقواعد محددة مسبقًا يتم إتاحتها للمؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم والتي تصبح بعد ذلك أيضًا من مستخدمي الخدمة، يتم استخدام هذه المعلومات من قبل المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة وكذلك من قبل وحدات أخرى داخل البنك المركزي أو سلطة الإشراف المالي بما فيها وحدات الإشراف والإحصاء المصرفي.

يمكن لمزودي البيانات أيضًا الوصول إلى المعلومات وطلب تصحيح البيانات الشخصية الخاطئة وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المعنيين بالبيانات لا يستطيعون الوصول إلى الأخطاء المتعلقة بالنزاع فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم جمعها حصرا للإشراف كما لا يستطيع المستخدمون الوصول إلى المعلومات المجمعة التي تعكس الالتزامات المالية المتعهد بها مع جميع الدائنين الآخرين الذين يقدمون تقارير إلى السجل، للإشارة في هذا النوع من النماذج نادراً ما يتم تطوير خدمات القيمة المضافة للمستخدمين.²

¹ FEKIH Fatima Zohra, *Etude de la relation Crédit – Information à travers la mise en place des Bureaux de crédit : Essai de modélisation en données de panel*, Thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, option : Entreprises, Banques et Finance, Université Abou Baker Belkaid . Tlemcen, 2014, p114.

² Report : *General Principles for Credit Reporting*, op cit , pp50-49.

ثانياً- مكاتب الائتمان الخاصة:

أثبتت التجارب أن السجلات الائتمانية المحفوظة من طرف البنوك المركزية وحدها لا تنفي بكافة المتطلبات ومن هنا برز دور جهة متخصصة في التقارير الائتمانية تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن المقترضين تتمثل في مكاتب الائتمان الخاصة أو ما يسمى في بعض الدول: وكالات الاستعلام الائتماني، وكالات التقارير الائتمانية، وكالات المعلومات الائتمانية كما نجد بعض الدول تسميها نظم تبادل المعلومات وكل هذه التسميات تنصب في معنى واحد يندرج ضمن الأنظمة الخاصة للاستعلام الائتماني.

مكتب الائتمان الخاص هو مؤسسة تقوم بجمع البيانات من الدائنين والمصادر العامة حول التاريخ الائتماني للمقترض فهو يجمع المعلومات عن الأفراد و/أو الشركات، مثل تاريخ سداد القروض، والأحكام القضائية والإفلاس، ومن ثم يكتب تقرير الملاءة مفصل لبيعه للدائنين، يعرفها البنك الدولي بأنها شركة خاصة أو هيئة تحتفظ بقاعدة بيانات عن الجدارة الائتمانية للمقترضين في النظام المالي لهدف تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين البنوك والمؤسسات المالية.¹

وعادةً ما تكون الشبكة أكثر تعقيداً من شبكة السجل الائتماني العام لأنها تتضمن أنواعاً مختلفة من مصادر البيانات بالإضافة إلى مجموعة أكبر من المستخدمين وبصرف النظر عن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، فإن مصادر المعلومات في هذه الحالة تشمل شركات بطاقات الائتمان غير المالية الأخرى، وتجار التجزئة والموردين الذين يقدمون الائتمان التجاري، البيانات المتعلقة بالمدفوعات المرتبطة بالمرافق أو خدمات الاتصالات .

إلى جانب المستخدمين فإن الكيانات الأخرى غير المصارف والمؤسسات المالية عادة ما تكون قادرة على الوصول إلى الخدمة وهذا يشمل في كثير من الأحيان المقترضين، إذ يمكنها الوصول إلى تقاريرها ومنتجاتها وخدماتها الأخرى استناداً إلى البيانات الموجودة عليها كمستخدمين منتظمين، وأخيراً تتوفر مجموعة متنوعة من الخدمات ذات القيمة المضافة بشكل متكرر نظراً لتوافر بيانات أكبر وتغطية أوسع،² ويمكن للمقرضين الحصول على بيانات موحدة حول مقدم الطلب الائتماني عن طريق طلب "تقرير الائتمان" من مكتب الائتمان.

إن مكاتب الائتمان هي عرضة لتضارب المصالح، خاصة عندما تكون مملوكة من قبل المقرضين أنفسهم (كل بنك يرغب في استغلال المعلومات المقدمة من المقرضين الآخرين دون الكشف هو الآخر عن معلوماته)، وهذا ما يفسر في وضع العقوبات على مانح الائتمان الذي يفشل في توفير البيانات أو يوفر معلومات غير دقيقة، نطاق العقوبات من الغرامات إلى فقدان العضوية وبالتالي الحرمان من الوصول إلى ملفات المكتب، من جهة أخرى

¹ FEKIH Fatima Zohra,,op cit ,pp114-115.

² Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit ,p50.

تستند مكاتب الائتمان على مبدأ المعاملة بالمثل الذي ينص عموماً على اتفاق تعاقدى بين المكتب ومانحي الائتمان.

يمكن لمكاتب الائتمان الخاصة إصدار عدة أنواع من التقارير الائتمانية، اعتماداً على المعلومات التي تم جمعها، ونوع الائتمان (الائتمان الاستهلاكي، الرهن العقاري، قرض الأعمال، وما إلى ذلك) ومقدار التفاصيل المطلوبة من قبل المقرض، تتراوح التقارير من بيانات بسيطة عن حالات التخلف عن السداد "البيانات السلبية" إلى تقارير مفصلة عن موجودات ومطلوبات مقدم الطلب، الضمانات، هيكل استحقاق الديون، نمط السداد والعمالة وتاريخ العائلة "البيانات الإيجابية"، كما تستخدم مكاتب الائتمان المتطورة نماذج إحصائية لإنتاج خدمات "التقييم الائتماني" وبيعه، والتي من خلالها يتم تقييم المقترضين وفقاً لخصائصه والتاريخ الائتماني، وقد تم تطوير هذه النقاط في بادئ الأمر من قبل مانحي الائتمان بشكل رئيسي لتقييم الائتمان.¹

ثالثاً - الفرق بين مكاتب الائتمان الخاصة والعامة:

إن العمل بسجل الائتمان العام هو أقوى نسبياً في البلدان التي لا تتوفر على مكاتب تبادل المعلومات الخاصة بين المقرضين أو المحدودة في نطاق التغطية، تميل مكاتب الائتمان الخاصة إلى التخصص في تقديم القروض للأسر وللشركات الصغيرة الحجم، هناك أسباب ليكون هذان المصدران للمعلومات مكملان، على سبيل المثال توفر مكاتب الائتمان الخاصة درجة أكثر تفصيلاً من تقارير المكاتب العامة، حيث يجوز للمقرض الحصول على تقييم أوضح عن ملاءة مقدم طالب الائتمان من خلال الوصول إلى كل من مكتب الائتمان العام ومكتب الائتمان الخاص معاً.²

على الرغم من أن مكاتب الائتمان العامة PCBS تعمل مثل CRAs المملوكة للقطاع الخاص، توجد اختلافات كبيرة بين الاثنين، ففي حالة وكالات الاستعلام الائتماني الخاصة، هناك تدفق ثنائي الاتجاه للبيانات الائتمانية للعملاء بين مانحي الائتمان ومكاتب الائتمان العامة، ومع ذلك فإن الفرق الرئيسي بينهما هو أن إدارتها تتم بشكل عام من قبل السلطات التنظيمية التابعة للدولة والأهم من ذلك هو أن المؤسسات المالية التي تخضع لإشراف المصرف المركزي للبلد مطالبة بالإبلاغ عن البيانات بشكل منتظم إلى PCBS بموجب القانون أو اللوائح، وبالتالي بما أن المشاركة في PCBS إجبارية، فإن قواعدها مفروضة بموجب القانون أو اللوائح التنظيمية، وليس بموجب العقد كما هو الحال مع CRAs.

¹ Tulli Jappelli and Marco Pagano, **Role and Effects of Credit Information Sharing**, op cit, p7.

² Tulli Jappelli and Marco Pagano, **Role and Effects of Credit Information Sharing**, ibid, p16.

إن المعلومات التي تجمعها مكاتب الائتمان العامة تخدم غرضين رئيسيين هما: (أ) إجراء الإشراف التحوطي للبنوك، ومراقبة صحة وسلامة النظام المالي العام للبلد؛ و (ب) تقييم ومراقبة مديونية المقترضين سواء كانوا أشخاصاً اعتباريين أو أشخاصاً طبيعيين، تشارك البنوك فقط في النظام وتخضع للقواعد الأساسية، على عكس المكاتب أو الوكالات الخاصة التي تأخذ أيضاً المقترضين غير المصرفيين كأعضاء، وفي هذا الصدد يمكن الوصول إلى قواعد بيانات CRAS من قبل عدد غير محدد من العملاء المحتملين، حيث يتم اعتبارها كنظم مفتوحة وحافز لجلب عدد متزايد من المشتركين للاستجابة لضغوط المنافسة، من جهة أخرى يوضح الغرض الثاني الموضح أعلاه اختلاف آخر مهم بين PCBs و CRAS وهي أن PCBs لها تغطية شاملة لجميع القروض فوق كمية العتبة التي يحددها القانون أو اللوائح (مثل هذه العتبة تختلف من بلد إلى بلد آخر)، وتتألف المعلومات من البيانات الائتمانية التي يتم نشرها في شكل موحد، هذا يعني أنه على عكس CRAS يمكن للمقترضين الوصول إلى إجمالي تعرض القروض لكل مقترض.¹

تتسم مكاتب الائتمان الخاصة بتدفقات معقدة من المعلومات، وعادةً ما تدخل في اتفاقيات مع مختلف الأطراف لتبادل البيانات بطريقة منتظمة بناءً على شروط متفق عليها مثل تحديثات البيانات، تكرار الوصول إليها... الخ.

تستهدف مكاتب الائتمان الخاصة عموماً أسواق التجزئة وأسواق الإقراض للأعمال التجارية الصغيرة، حيث يكون متوسط حجم القروض صغيراً باستخدام التحليلات الإحصائية وتقنيات الفحص الشامل يمكن من معالجة عدد كبير من القروض، كما يتم استخدام البيانات التي يتم جمعها من موفري بيانات متعددين لتطوير منتجات وخدمات متخصصة مثل تقارير الائتمان، ودرجات الائتمان، مراقبة المحفظة، والتي تمكن من اتخاذ قرارات أفضل وبسرعة وتحسين إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام ويتم تقديم هذه المنتجات والخدمات عادة مقابل رسوم.

ومن ناحية أخرى توفر سجلات الائتمان للمشرفين أداة إضافية لرصد تركيز المخاطر النظامية وتقييم جودة المحفظة الكلية، أو من أجل تحديد التناقضات في تصنيفات المقترض بين المصارف أو لتحديد اتجاهات الإقراض، ولذلك فإن معظم مكاتب الائتمان العامة تقوم بتجميع ومعالجة المعلومات المرتبطة بالائتمان والقروض الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين الخاضعين للتنظيم، ففي الأسواق الأكثر تطوراً تُستخدم هذه المعلومات بشكل أكبر للتأكد من متطلبات رأس المال وتقديم إرشادات حول مكافحة التقلبات الدورية ومخصصات خسائر القروض.²

¹Avv.Federico Ferretti, **The Regulation of Consumer Credit Information Systems: is the EU Missing a Chance?**, Legal Issues of Economic Integration, Volume 34, Issue 2. University of Leeds, Italy, 2007, pp7-9.

²Report : **General Principles for Credit Reporting**, op cit, pp10-12.

ويمكن توضيح أهم النقاط التي تختلف فيها مكاتب الائتمان العامة عن المكاتب الخاصة في الجدول التالي:

الجدول (2-2): مقارنة بين السجلات/مكاتب الائتمان العامة و مكاتب الائتمان الخاصة		
المكاتب /الوكالات الخاصة	المكاتب /السجلات عامة	خاصية
تسهيل تبادل معلومات،تحقيق أرباح...	الرقابة والإشراف المصرفي	الغرض من إنشائها
مصادر متنوعة (البنوك وتجار التجزئة، المرافق العامة، الاتصالات...)	المؤسسات الخاضعة للإشراف (البنوك)	مصدر المعلومات
طوعية	إلزامية	المشاركة إلزامية
تقرير والدرجة (حول / للمستهلكين)	تقرير (للمقرضين)	مخرجات/منتجات
توفر مجموعة متنوعة وبشكل متكرر من خدمات ذات القيمة المضافة للمستهلكين	نادرا ما توفر خدمات ذات قيمة مضافة	منتجات القيمة المضافة
غير محدد	في بعض الدول	الحد الأدنى لحجم القرض
مقابل رسوم معينة	بدون رسوم أو رسوم الحد الأدنى	مصاريف الخدمة
عقد	التنظيم الحكومي	أساس للعمليات
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على Hachinohe, Daiwa, Development of Database on Corporate Credit Information ForASEAN ,p34.		

المطلب الثالث: المشاركون الرئيسيون في نظم الاستعلام الائتماني ودورهم:

تساهم أنظمة الاستعلام الائتماني بشكل كبير في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في السوق المالي وتعتبر قاعدة البيانات البنية الأساسية في النظام لتجميع البيانات والمعلومات من مصادر أو كيانات مختلفة، كما أن تبادل المعلومات يخضع لضوابط تنطوي على الأطراف المشاركة في هذه النظم.

أولاً- أهمية تبادل وتماثل المعلومات بين المشاركين في نظم الاستعلام الائتماني:

تعتبر المعلومات عنصر أساسي وذو أهمية كبيرة في أسواق الائتمان، وفي هذا الإطار قام العديد من الباحثين بمجموعة من الدراسات التي تهدف إلى إثبات أن المعلومات غير المتماثلة بين المقرضين والمقرضين تفرض مشاكل الديون الرديئة والمخاطر الأخلاقية والانتقاء المعاكس، إذ أن تبادل المعلومات سيجعل من السهل التنبؤ بدرجة معينة من الثقة بسلوك الدفع المستقبلي لمقدمي الطلبات مما يسمح للمقرضين بجذب المقرضين الجيدين

وتقديم أفضل الشروط والأحكام، وبالتالي تعزيز المنافسة في السوق التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى منافع للمستهلكين.¹

إن عدم تماثل المعلومات بين البنوك والمقرضين هو أحد المساهمين الرئيسيين في ارتفاع تكلفة الائتمان وبالتالي فإن البنوك تميل إلى تحميل علاوة المخاطر على المقرضين بسبب نقص معلومات العملاء، هذا بدوره يزيد من تكلفة الاقتراض، مما يعني تصعيد سداد القروض الذي يترجم إلى مستوى عال من التخلف.

يسهل نظام المعلومات الائتمانية تطوير رأس مال المعلومات للحد من عدم تناظر المعلومات أو زيادة تناظر المعلومات، كما يساعد المقرضين لاتخاذ قرارات ائتمانية بشكل أسرع وأكثر دقة، حيث يقوم بجمع وإدارة ونشر معلومات العملاء للمقرضين في شكل تقارير الائتمان، هذه التقارير الائتمانية سوف تساعد المقرضين على تقرير ما إذا كان سيتم منح مقدم الطلب قرض أو تسهيلات السحب على بطاقات الائتمان أو أي منتج آخر، والذي يعتمد على قدرة العميل على السداد وفق التكلفة المحددة.²

يمكن أن يكون لتبادل المعلومات حول خصائص المقرضين ومديونيتهم تأثيرات مهمة على نشاط أسواق الائتمان، إذ أنه يحسن معرفة البنوك بخصائص المقرضين ويسمح بالتنبؤ الدقيق لاحتمالات السداد الخاصة بهم مما يخفف من مشاكل الاختيار السلبي، كما يمكن أن تعمل كجهاز انضباط للمقرض عن طريق فصل المدينين المعسرين من الائتمان، و أخيراً منع المقرضين لأن يصبحوا أكثر مديونية عن طريق رفض حصولهم على الائتمان من العديد من البنوك في آن واحد دون علم أي منهم.³

على العكس من ذلك، فإن عدم تبادل المعلومات - أي مشكلة عدم التماثل - يخلق عدة مشاكل في سوق الائتمان، أولاً يمكن رفض المتقدمين للحصول على قرض بدون مبرر، ثانياً المتقدمين الذين لا ينبغي أن يحصلوا على قرض يمكن أن يقدم لهم، ثالثاً قد تكون شروط وأحكام القرض غير عادلة لطرف أو آخر في المعاملة، رابعاً قد يكون هناك موقف لخطر أخلاقي بعد أن يتم القرض، وبالتالي يمكن أن تحدث حالات عدم الكفاءة وعدم المساواة في التمويل.⁴

ثانياً- المشاركون في نظم الاستعلام الائتماني:

لقد تم سابقاً عرض مختلف مصادر المعلومات التي تلجأ لها البنوك في الاستعلام عن المقرضين أما في حالة أنظمة الاستعلام الائتماني، فيشارك المقرضون بشكل روتيني المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقرضين إما على

¹ Avv. Federico Ferretti ,op cit ,p4.

² Valbona Çinaj, Bashkim Ruseti ,**Credit Information System in Albania**, Advances in Economics and Business 5(2): 60-68 Faculty of Economics, University of Tirana, Albania , 2017,p62.

³Tulli Jappelli and Marco Pagano, **Role and Effects of Credit Information Sharing** ,op cit ,p9.

⁴Hachinohe, Daiwa, **Development of Database on Corporate Credit Information** ,op cit,p26.

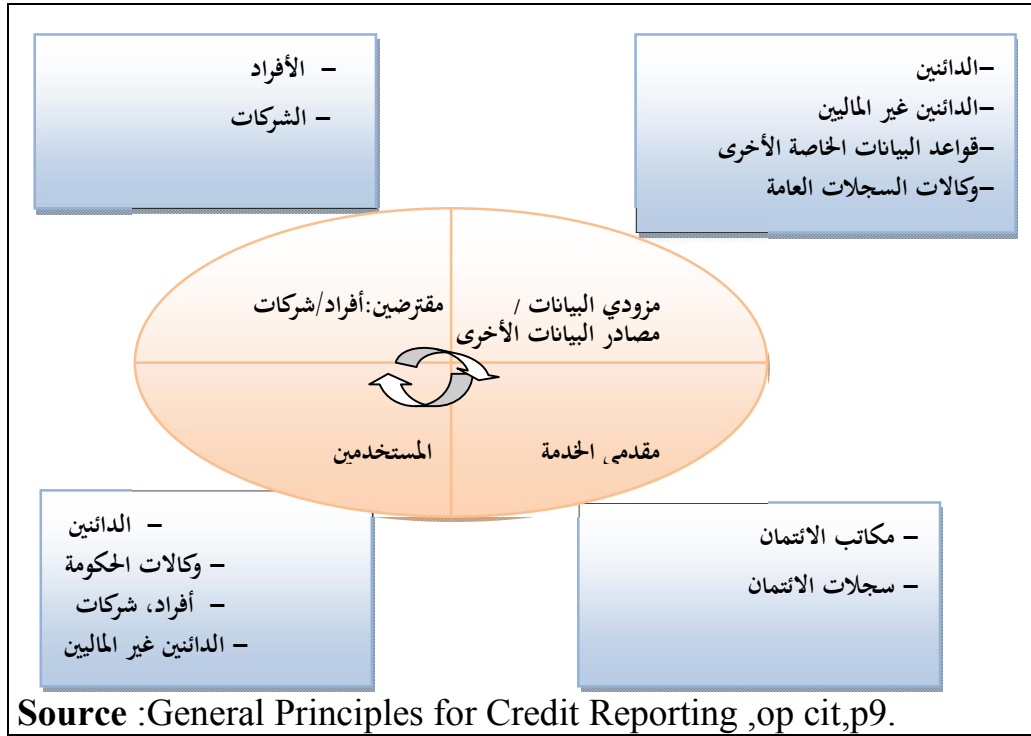
أساس طوعي من خلال مكاتب الائتمان التي يتم انشاؤها من قبل المقرضين أنفسهم أو التي تعمل بشكل مستقل أو على أساس إلزامي من خلال سجلات الائتمان العامة (PCRs) التي تديرها البنوك المركزية.

مكاتب الائتمان الخاصة تتلقى البيانات من المقرضين المعنيين إضافة إلى بيانات من مصادر أخرى (المحاكم، السجلات العامة، سلطات الضرائب، الخ).¹

توجد نماذج مختلفة لأنظمة الاستعلام الائتماني في جميع أنحاء العالم، ينطوي كل منها على عدد من الجهات الفاعلة التي تتدخل في نقطة أو أكثر خلال دورة إنتاج / جمع وتخزين ومعالجة وتوزيع، وأخيرا استخدام المعلومات لدعم الائتمان لبناء القرارات والإشراف المالي .

يوضح الشكل الموالي هذه الدورة ويحدد المشاركين الرئيسيين المشاركين في كل خطوة:

الشكل رقم (1-2): المشاركون الرئيسيون في نظام الاستعلام الائتماني.



تقوم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكيانات الخاصة والعامة بجمع المعلومات عن الأفراد والشركات، فالكثير من المنظمات الخاصة تقوم بجمع مثل هذه المعلومات كمنشآت ثانوية مستمد من أنشطتها التجارية العادية التي تشمل بيع السلع أو الخدمات، بهدف بيعها للأطراف المهتمة، كما تقوم بعض وكالات القطاع العام بجمع المعلومات لبناء سجلات عامة لأغراض عامة كتحسين قرارات السياسة العامة، إقامة العدل، أو إنشاء وتحديث

¹Tulli Jappelli and Marco Pagano;Role and Effects of Credit Information Sharing ,op cit, p9

مخزونات المركبات... الخ، في بعض الحالات لا يحتاج المقترض إلى علاقة تعاقدية فعلية مع الدائن لإدراج معلوماته في نظام التقارير الائتمانية .

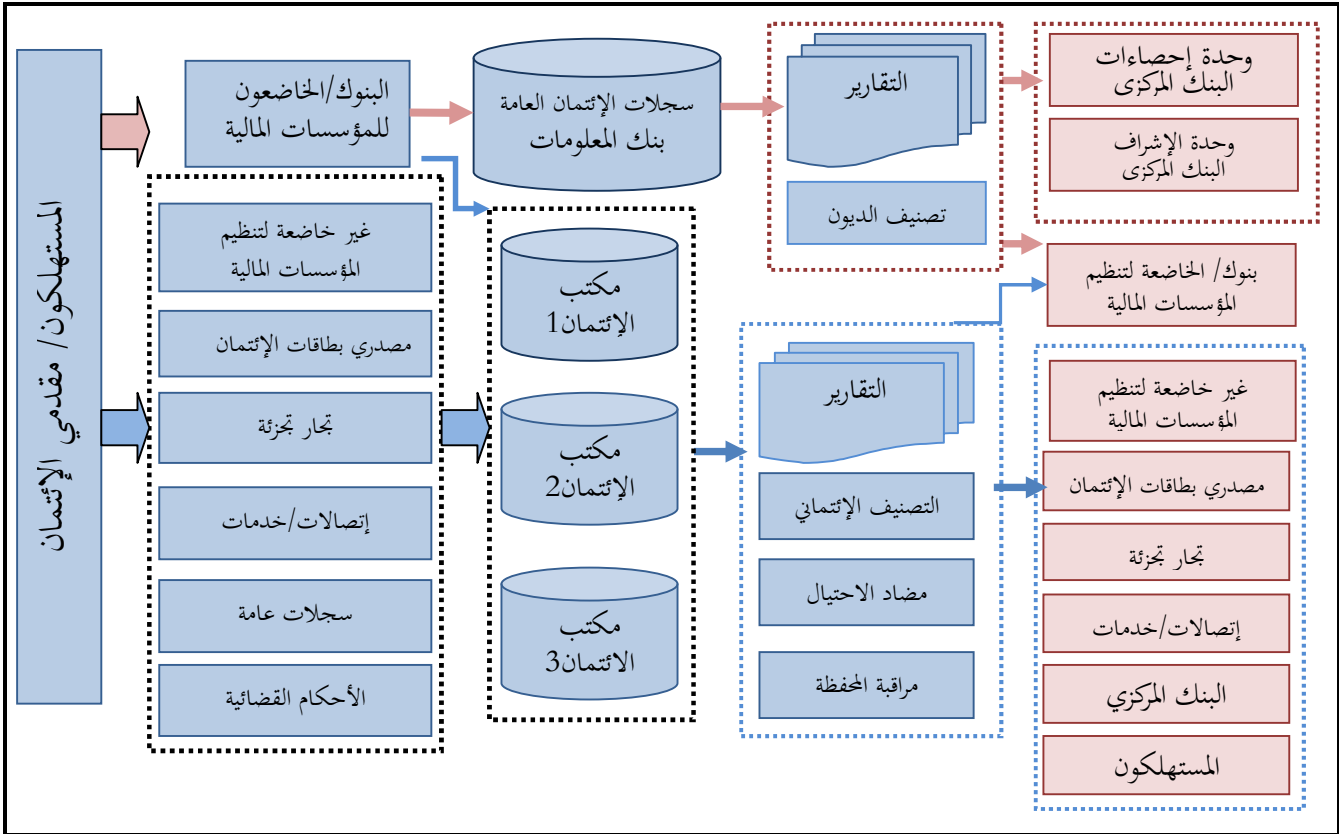
جميع الكيانات الخاصة والعامة التي تجمع المعلومات عن الأفراد والشركات هي مصادر محتملة للمعلومات للأطراف الأخرى المهتمة بهذه المعلومات، ويشار إلى الكيانات التي تقدم معلومات إستباقية لأطراف أخرى، إما لاتفاقات تجارية أو التزام قانوني للقيام بذلك، من أكثر مزودي البيانات شيوعاً هم البنوك التجارية، وغيرهم من المؤسسات المالية المصرفية، ومصدري بطاقات الائتمان، وفي بعض الحالات الدائنين غير الماليين مثل تجار التجزئة ومقدمي خدمات المرافق وتقوم بعض الكيانات بجمع المعلومات (مثل بيانات الأحكام الصادرة عن المحاكم) وتجميعها وبيعها لمقدمي خدمات التقارير الائتمانية لاستكمال البيانات المجمعة في إطار ترتيبات المعاملة بالمثل، ويشار إلى هذه الكيانات باسم "قواعد بيانات خاصة أخرى" تقوم هذه الأخيرة بجمع المعلومات لأغراض تختلف عن منح الائتمان أو اتخاذ القرار المالي أو الإشراف المالي، قد تتضمن هذه المصادر الأخرى قواعد البيانات على الشيكات المرتجعة، وسجلات الضمانات، وسجلات المركبات وسجلات العقارات، وسجلات الهوية الشخصية، وسجلات الشركات، وقواعد بيانات هيئات الضرائب وبعض سجلات المحكمة .

المعلومات الائتمانية التي يتم جمعها تهم مجموعة متنوعة من الأطراف الأخرى "مستخدمي المعلومات" والمستخدم النموذجي هو الدائن الذي يقترب من مقترض محتمل للحصول على قرض ويطلب تقرير ائتماني عنه لتقييم طلبه، ومع ذلك، قد تكون المعلومات الائتمانية ذات فائدة للمستخدمين الآخرين، كالمشرفين الماليين والوحدات الأخرى داخل البنك المركزي، المستخدمين في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، مثل أصحاب الأعمال أو شركات التأمين أو الملاك... الخ.

يؤدي مقدمو خدمات التقارير الائتمانية العديد من الوظائف الهامة، على سبيل المثال يتم تنظيف المعلومات الواردة من مزودي البيانات، أو التي يتم جمعها من مصادر بيانات أخرى والتحقق منها (أي التحقق من التناسق) وتخزينها لاستخدامها بكفاءة لأغراض تقييم الائتمان (سواء للإقراض الاستهلاكي أو التجاري)¹.

¹ Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit ,pp10-12

الشكل (2-2): نموذج يشمل كل من نظم الاستعلام الائتماني العامة والخاصة ومختلف المتدخلين فيها.



Source :General Principles for Credit Reporting,op cit,p51

ثالثاً- أدوار المشاركين في نظم الاستعلام الائتماني:

تخضع الأطراف المشاركة في أنظمة الاستعلام الائتماني إلى قواعد تمكن من تحسين وتنظيم عمل هذه الأنظمة، حيث تلزم جميع الأطراف القيام بمسؤوليات وأدوار محددة كما يلي:

1- الدور (أ): تتمثل المسؤولية الأولى لمقدمي البيانات في التأكد من أن المعلومات التي يجمعونها من عملائهم دقيقة وكاملة، كما يجب عليهم التأكد من أن الأشخاص المعنيين بالبيانات على دراية تامة بمسؤوليتهم في تقديم معلومات دقيقة وأن المعلومات التي قدموها يمكن توزيعها على أطراف ثالثة، إذا كان مطلوباً بموجب القانون و/ أو اللوائح التنظيمية، كما يجب أن يلتزم مقدمو البيانات بتحديث البيانات.

فيما يتعلق بعملية تصحيح الأخطاء، تجدر الإشارة إلى أن مقدمي البيانات هم الأقرب إلى المقترضين أكثر من أي مشارك آخر في نظام الاستعلام الائتماني وفي معظم الحالات يكون مقدمو البيانات على دراية بالمسائل التي تنطوي على بيانات خاطئة ومن المتوقع بالتالي أن يتصرف مقدمو البيانات بجد في معالجة النزاعات وكذلك عند الاقتضاء في تصحيح المعلومات كما هو مطلوب¹.

¹Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit, P36.

2- الدور(ب): ينبغي أن تسهل مصادر البيانات الأخرى ولاسيما السجلات العامة الوصول إلى قواعد بياناتها لمقدمي خدمات الاستعلام الائتماني، ويمكن للسجلات العامة أن تسهم إسهاماً كبيراً في نظام الاستعلام الائتماني عن طريق تنظيم سجلاتها وتحويلها إلى قواعد بيانات كاملة يمكن الوصول إليها بكفاءة باستخدام الأدوات والتكنولوجيات الحديثة، وبما أن المطابقة الصحيحة للهوية أمر بالغ الأهمية في الاستعلام الائتماني ينبغي للهيئات العامة المسؤولة عن سجلات الهوية (الأفراد والشركات) تسهيل الوصول إلى هذه السجلات لمقدمي خدمات الاستعلام الائتماني كما ينبغي أن تراقب مكاتب السجلات العامة في دورها كمستودعات للمعلومات المبادئ التوجيهية لأمن المعلومات.

كما هو الحال بالنسبة لمقدمي البيانات، عادة ما تكون مكاتب السجلات العامة هي أول حلقة في السلسلة لمعالجة نزاعات البيانات ولذلك ينبغي على مكاتب السجلات العامة ذات الصلة لاسيما تلك التي تجمع المعلومات مباشرة من الجمهور أن تتعاون في عملية حل منازعات البيانات.

3- الدور(ج): ينبغي لمقدمي خدمات التقارير الائتمانية أن يضمنوا أن معالجة البيانات مؤمنة وتوفر خدمات عالية الجودة وفعالة، و أن يتمكن جميع المستخدمين الذين لديهم وظيفة إقراض أو دور إشرافي من الوصول إلى هذه الخدمات في ظل ظروف منصفة، كما تكون الخدمات عالية الجودة وذات كفاءة إلى حد كبير نتيجة للحكم الرشيد وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، ومجموعة مناسبة من السياسات والقواعد التي تتناول جمع المعلومات والتنسيق والتوزيع وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الآمنة والموثوقة، مع الاستعداد لتقديم خدمات ذات القيمة المضافة للمستخدمين والإسهام في تكافؤ الفرص في الأسواق الائتمانية والمالية.

4- الدور(د): يجب على المستخدمين الاستفادة من المعلومات المتاحة من موفري خدمات الاستعلام الائتماني بمقتضى القانون أو اللوائح التنظيمية، كما يجب عليهم الحصول على موافقة من أفراد البيانات للوصول إلى المعلومات المخزنة في قواعد بيانات النظام، كما يتحمل المستخدمون مسؤولية الحفاظ على السرية المطلوبة على أي بيانات يتم الوصول إليها من طرفهم، في الوقت نفسه يجب على المستخدمين عدم استخدام البيانات لأغراض غير تلك المحددة في القانون وأن يعتمدوا وينفذوا تدابير أمنية مناسبة لحماية البيانات/ المعلومات.

5- الدور (هـ): يجب أن يقدم المقترضين معلومات صحيحة ودقيقة لمقدمي البيانات ومصادر البيانات الأخرى و أن يكونوا على دراية بأن المعلومات التي يقدمونها كجزء من طلبات القروض يمكن توزيعها على أطراف أخرى، وأن تقديم بيانات غير صحيحة أو ناقصة أو غير دقيقة (مثل رقم التعريف الخاطئ) قد يصبح في نهاية المطاف عنصراً من عناصر رفض الائتمان.¹

6- الدور(و): يقع هذا الدور على البنوك المركزية، حيث نتطرق لهذا الدور بالتفصيل في الفصل الثالث.

¹Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit, PP 37-38

المبحث الثالث: دور أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم اتخاذ القرار الائتماني الصائب:

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني تقارير ائتمانية من خلال تحليل البيانات المجمعة في قاعدة البيانات ومع وجود نظم التصنيف الائتماني التي تعتبر إضافة نوعية لعملها يتم تقييم وتصنيف المقترضين، حيث يستخدم التقرير الائتماني الذي تقدمه في اتخاذ القرار الائتماني السليم، فكلما زادت درجة التقييم الرقمي كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح.

المطلب الأول: نظام الاستعلام الائتماني أساس نماذج التصنيف الائتماني:

يعتبر التصنيف الائتماني ذو أهمية في تحديد درجة المخاطر الائتمانية حول العملاء، وقد ظهرت وكالات متخصصة في تقديم خدمات التصنيف سوف نتطرق لها في هذا المطلب لمعرفة عملها وضوابطها وكذا معرفة علاقة التصنيف الائتماني بالاستعلام الائتماني.

أولاً - مفهوم التصنيف الائتماني:

يعتبر التصنيف الائتماني ذو أهمية كبيرة للجهات المقرضة في تحديد درجة المخاطر التي قد تتعرض لها محافظهم الائتمانية وهناك عدة تعاريف مختلفة تنصب في مجملها في مفهوم واحد.

يمكن تعريف التصنيف الائتماني بأنه "عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة، أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة، وهو مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقرضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقترضين أو بمعنى آخر عدم سداد المقرض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض وفوائده) للمقرض (حامل السند)".¹

ويمكن تعريف التصنيف الائتماني "بأنه طريقة إحصائية (أو الكمية) تستخدم للتنبؤ باحتمال تأخر المقرض الافتراضي، حيث يساعد على تحديد إمكانية منح الائتمان للمقرض، كما يمكن تعريفه بأنها طريقة منهجية لتقييم مخاطر الائتمان توفر تحليلاً متسقاً للعوامل التي تؤثر على مستوى المخاطر والهدف من التصنيف الائتماني هو مساعدة مقدمي الائتمان على إدارة المخاطر المالية التي ينطوي عليها تقديم الائتمان بحيث يمكن من اتخاذ أفضل قرارات الإقراض بسرعة وأكثر موضوعية"²، وهي سريعة وموضوعية في تقييم القرض، يحسب تصنيف الائتمان واحتمال التخلف عن السداد باستخدام الميزانية، بيانات الأرباح والخسائر³... الخ.

¹ التصنيفات الائتمانية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، مرجع سبق ذكره، ص2.

²Valbona Çinaj, Bashkim Ruseti ,Information System in Albania,op cit,p.63

³Hachinohe,Daiwa,Development of database on corporate Credit information,op cit,P71.

وهناك أنواع مختلفة من أنظمة التصنيف الائتماني المتوافقة مع أبعاد التصنيف، تقنيات تحديد التصنيف واستخدام البيانات التاريخية لإنتاج التصنيف، تعتمد درجة التصنيف على نحو رئيس على تقييم يجمع بين المعايير الكمية والنوعية، كما تتكون أنظمة التصنيف من عدة درجات تصنف الجدارة الائتمانية للملتزمين.¹ كما يعرف التصنيف الائتماني بأنه مقياس تقييم موحد لتقدير إمكانية الجهة المقترضة (المدين) للوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين (الدائنين) وهذا التصنيف له درجات A،B،C،D إلى جانب المتغيرات التي تمثل إشارة + و - ، وعرف أيضا بأنه استخدام المعلومات والبيانات الائتمانية والشخصية للعميل المتعاقد مع شركة التصنيف الائتماني أو المستثمر بصفة عامة بهدف الوصول إلى تقييم رقمي للعميل وفقا لأسس إحصائية تطبق على جميع العملاء لتحديد درجة المخاطر المرتبطة بعدم سداد العميل لالتزاماته المستقبلية.

وللتصنيف الائتماني نوعان هما التصنيف السيادي (Sovereign rating)، وهذا التصنيف خاص بالدول وفيه تعبر وكالة التصنيف عن رأيها في تقويم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية للدولة في الوفاء بالتزاماتها المالية، والتصنيف الائتماني للمصارف والشركات، وهذا خاص برأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف أو الشركة في صعوبات مالية ، وبالتالي مدى احتياجها للدعم والمساعدة المالية في المستقبل.²

ثانيا- وكالات التصنيف الائتماني وأنواعها:

تعتبر وكالات التصنيف الائتماني نموذج من نماذج أنظمة الاستعلام الائتماني فعادة ما تديرها البنوك المقرضة أو جهات مستقلة وهي متخصصة أكثر من خلال خدمات التصنيف التي تقدمها.

1- تعريف وكالات التصنيف الائتماني:

تعتبر وكالات التصنيف الائتماني شكل آخر من آليات تبادل المعلومات، يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تساعد المتعاملين على اختراق ضبابية المعلومات غير المتماثلة التي تحيط بعلاقات الإقراض، حيث تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للشركات وتزويد البنوك بالمعلومات الائتمانية لاستخدامها في الحكم على الجدارة الائتمانية للمقترضين.³

وتعرف وكالات التصنيف الائتماني بأنها " مؤسسة تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين عن الأفراد والشركات، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعيات الائتمان/التمويل،

¹ عبير فوزان العبادي، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الفكر، ط1، عمان، 2015، ص199.

² محمد سليمان الأحمد، عبد الكريم صالح عبد الكريم، المسؤولية المدنية لوكالات التصنيف الائتماني عن سوء تقديرها للمخاطر الائتمانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد14، العدد2، ديسمبر 2017، صص 267-268.

³Hachinohe, Daiwa, **Development of Database on Corporate Credit Information For ASEAN Plus Three** Financial Ministers Meeting, op cit ,p50.

قرارات المحاكم، الإفلاس ومعالجتها إلكترونياً وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة، على أن تعمل المؤسسة على تحديث هذه البيانات من فترة لأخرى".¹

مما سبق يمكن تعريف وكالات التصنيف الائتماني بأنها مؤسسات لجمع المعلومات الائتمانية من مصادر مختلفة وعلى نطاق واسع وتبادلها، حيث تعمل هذه الأخيرة بتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وهو ما يسمح للجهات المقرضة من تقييم المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها بشكل دقيق وسريع.

2- أنواع وكالات التصنيف الائتماني :

تختلف وكالات التصنيف الائتماني فيما بينها من حيث الحجم، أو أنواع التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإصدارها، أو من حيث انتشارها الجغرافي، كما أن هناك عدداً من الوكالات تكون تابعة لوكالات أكبر منها. تقسم وكالات الاستعلام والتصنيف الائتماني حسب حجم السوق الذي تعمل فيه إلى وكالات التصنيف المحلية، والإقليمية، ووكالات التصنيف الائتماني العالمية وسيتم توضيح كل منها كما يلي:

أ- **وكالات التصنيف الائتماني المحلية والإقليمية:** يقتصر عمل وكالات التصنيف الائتماني المحلية في نطاق السوق المحلية، في حين يمتد عمل وكالات التصنيف الائتماني الإقليمية إلى سوق عدة دول.² ويوجد عدة وكالات للتصنيف الائتماني محلية وإقليمية نذكر منها:

- **وكالة كابيتال انتليجنس Capital Intelligence:** تقوم بتصنيف أكثر من 300 من البنوك والشركات والأدوات المالية في أكثر من 30 دولة، وملكيته خاصة حيث يقع مقرها في قبرص، تقدم تحليلات وتصنيفات ائتمانية منذ عام 1982، وتعمل في منطقة الخليج العربي، ومنطقة آسيا، ومنطقة وسط وشرق أوروبا.³

- **وكالة إيغان جونز لتصنيف الائتمان Egan- Jones Credit Rating Go:** وهي وكالة تصنيف أمريكية مملوكة للقطاع الخاص تأسست عام 1995 تقدم تقييمات دقيقة بموضوعية وموثوقية في تحليل جودة الائتمان.⁴

- **وكالة يورو للتصنيف Euro Ratings AG:** ملكيتها خاصة، تعمل منذ سنة 2007 وهي متخصصة في تقييم مخاطر الائتمان للشركات والمؤسسات المالية، تعتبر أكبر وكالة تصنيف في بولندا، معترف بها في الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2009 بصفتها وكالة تصنيف ائتماني تخضع لإشراف مباشر من هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية.⁵

¹ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى مُجدين، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² Arturo Estrella, **Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information**, Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlements, Working Papers No:3, August 2000, P 15.

³ <http://www.ciratings.com>.

⁴ Egan- jones-Ratings Company, Procedures and Methodologies for Determining Credit Ratings Version 10 Board Approval Date: November 5, 2018 (sit web : <https://www.egan-jones.com>).

⁵ <http://www.eurorating.com>.

- وكالة كايبتال ستاندرز: وهي أول وكالة محلية في مجال التصنيف في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وتحقق وكالات التصنيف الائتماني المحلية عدة مزايا منها:
 - تمارس شركات التصنيف المحلية نشاطها داخل السوق المحلي الذي تصنف فيه الشركات، ما يعني أن لها قدرة على فهم واستيعاب خصوصية السوق وطبيعة الملكيات (العائلية والحكومية والمجموعات)، كما أن معرفة طبيعة الهيكل القانوني والبيئة التشريعية والبيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية عموماً تعطيها أفضلية عن شركات التصنيف العالمية التي قد يكون من الصعب عليها الدخول في تفاصيل السوق المحلي أحياناً.
 - قدرة وكالات التصنيف المحلية على التواصل مع الشركات داخل السوق ذاته الذي تتواجد فيه.
 - تكاليف التصنيف عبر وكالة محلية أقل من منه من وكالة عالمية، كون تواجد الوكالة المحلية في السوق يجعلها أقرب إلى الشركات التي ترغب في طلب التصنيف مما يقلل من تكاليف الذهاب إلى وكالات التصنيف العالمية.
 - وكالات التصنيف المحلية قادرة على تغطية السوق بشكل واسع بينما الوكالات العالمية لا تقبل ذلك، إضافة إلى أن وكالات التصنيف المحلية قد تكون جسراً لوكالات التصنيف العالمية ومدخلاً لها إلى السوق المحلي.¹
- ب- **وكالات التصنيف الائتماني الدولية:** تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات. وحتى يتم الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني لابد أن تتحقق الشروط التالية:
 - **الموضوعية:** أن يكون للوكالة أسلوب قياس دقيق ومنتظم، ويتم اختيار النتائج على أساس تاريخي (يفضل لمدة 3 سنوات)، وأن تخضع التصنيفات للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات في الحالة المالية.
 - **الاستقلالية:** لا توجد ضغوط أساسية أو اقتصادية على وكالة التصنيف الائتماني تؤثر على تقييمها.
 - **الشفافية:** إتاحة التقييمات لكل من يريد الإطلاع عليها وبشروط متساوية.
 - **الإفصاح:** الإفصاح عن طريق التقييم، تعريف المتعثر، البعد الزمني، معاني التصنيفات المختلفة، بيانات التعثر.
 - **الموارد:** ينبغي أن يكون لشركة التصنيف الائتماني موارد مادية وبشرية ذات كفاءة تسمح لها بالقيام بأعمال تقييم ذات جودة مرتفعة.
 - **المصدقية:** إن الاعتماد على تقييم مؤسسة التصنيف الخارجي من جانب أطراف مستقلة (المستثمرون، البنوك) يعتبر دليلاً على مصداقية المؤسسة، كما أن المصدقية تعتمد على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

¹ التصنيفات الائتمانية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص4.

من جهة أخرى يتوقف نجاح التصنيف الائتماني الذي تنشره أي وكالة على معايير اختياره التالية:

- درجة الاستخدام العملي والفعلي للتصنيف في السوق من يوم ليوم.
- النجاحات السابقة في تاريخ الوكالة الناشئة.
- اتساع نطاق التغطية سواء للأسواق أو المخاطر أو الأدوات.
- درجة عمق التحليل ودرجة المهنية التي تعرض بها النتائج.
- درجة الاتساق والتناسب في النتائج عبر الدول والمنشآت وعبر الزمن.¹

هناك العديد من وكالات التصنيف الائتماني المنتشرة حول العالم من أهمها وكالة موديز Moody's ، وكالة ايبكا Fitch IBCA، وستاندر آند بورز Standard & Poor's، وقد تختلف الدرجات التي تعطىها كل وكالة من هذه الوكالات للدول والمؤسسات المالية حسب الأسلوب الذي تنتهجه في حساب هذه الدرجات.²

تتميز هذه الوكالات الثلاثة بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، وإمكانياتها الكبيرة المادية منها والبشرية، واستمدت شهرتها المتزايدة من كونها الوحيدة تقريبا القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية لاسيما التصنيفات السيادية، وتصنيف مختلف أنواع الديون والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة بالإضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم.³

ومع تطور الصناعة المصرفية الإسلامية ظهرت هناك حاجة لوجود مثل هذه الوكالات تنشط في هذا المجال، فوجدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IRA) التي انطلقت في عام 2005 لتقييم المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في الأسواق المالية والمصارف وفي الضوابط الشرعية ومقرها في البحرين وتتألف هيئتها الشرعية من 17 دولة وهي الوحيدة التي تعد تصنيفات ائتمانية إسلامية على المستوى العالمي.⁴

يوضح الجدول (2-3) مستويات التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاثة السابقة الذكر.

¹ بن علي بلعوز، أحمد مداني، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية والبحث عن مخرج لها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي. يومي 15 و16 ديسمبر 2010، ص7.

² بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص243.

³ محفوظ جبار، وكالات تصنيف الائتمان، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت، 2004، صص64، 63.

⁴ التصنيفات الائتمانية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص4.

جدول رقم(2-3): التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات Fitch،S&P،Moody's

التوصيف	التصنيف	
	S&P/ Fitch	Moody's
أعلى مستويات الجودة (احتمال 2% لحالة عدم السداد)	AAA	Aaa
جودة مرتفعة (إحتمال لا يتعدى 4% لحالة عدم السداد)	AA	Aa
أعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال عدم السداد لا يتعدى 10%)	A	A
منتصف شريحة الجودة المتوسطة	BBB	Baa
أدنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة	BB	Ba
فئة المضاربة	B	B
جودة ضعيفة	-	Caa
درجة مضاربة مرتفعة	CCC-CC	-
درجة مضاربة مرتفعة جدا	-	Ca
سندات دخل (أقل السندات جودة)	C	-
أدنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)	-	C
سندات تواجه فعلياً خطر عدم السداد	DDD-DD	-

المصدر: بن علي بلعوز، أحمد مداني، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية والبحث عن مخرج لها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي يومي 15 و 16 ديسمبر 2010 ص9.

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات التصنيف الائتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، أصل القرض، ومبلغ التأمين وغيرها ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفتها مؤشرا لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها.

ونظير إجراء عمليات التصنيف، تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزا في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية وهي:

- درجة الاستثمار: وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز Aaa، Aa، A، Baa وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز AAA، AA، A، BBB بالنسبة لوكالات ستاندر أند بورز وفيتش للتصنيف.
- درجة المضاربة: وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية وتأخذ الرموز C، Ca، Caa، B، Ba بالنسبة لوكالة موديز، والرموز CCC، CC، C، BB، B، بالنسبة لوكالات ستاندر أند بورز وفيتش للتصنيف¹.

¹ أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص55.

ثالثاً- أسس بناء أنظمة التصنيف الائتماني:

ينبغي أن يستخدم نظام تصنيف الائتمان القابل للتحقق من صحته عبر فترة فاصلة معرفة مسبقاً وكذلك إدخال أو تعديل معلومات جديدة بسبب ظروف ترجع للعقد أو السوق، من أجل التحقق، ينبغي اختيار المعايير النوعية أولاً ومن ثم ينبغي استخدام التحليل من الناحية الكمية في عملية تصنيف النظم.

1- التحقق من صحة البيانات النوعية:

ينبغي أن يعتمد مدى التحقق من أنظمة التصنيف الائتماني على المعايير النوعية وأن ينظر إلى ما يأتي:

- تصميم وتطبيق النموذج في نظام التصنيف.
- استخدام البيانات النوعية كمدخلات لنظام التصنيف.
- الاستخدام الداخلي لنظام التصنيف في المؤسسات الائتمانية لعملية الموافقة على منح الائتمان.
- ينبغي على المؤسسات المالية أن تعطي أهمية أكبر للتحقق من صدق المعايير النوعية. قد يزود التحقق من صدق الناحية النوعية غير الكافية المؤسسة أو المنظمين بتقييم خاطئ لنظام تصنيف مناسب، استبدال الحكم الشخصي بالمعايير النوعية، والتحقق من صدقها هي عملية صعبة نوعاً ما ، والتحقق من صدقها عملية معقدة للغاية لأنها يمكن أن تؤثر في التعرض (الانكشاف) المستقبلي للمؤسسة.

2- تصميم وتنفيذ نماذج أنظمة التصنيف:

يجب أن تزود المؤسسات بكامل وثائق إجراءات التصميم والتطبيق لاستخدام نماذج دقيقة لإنتاج نظام تصنيف في غاية السهولة. لذلك ينبغي أن تكون الوثائق شفافة ومتسقة ومتكاملة. ولزيد من التحليل ينبغي أن توفر بعض الوثائق في الحد الأدنى مما يأتي:

- مجموعة المعايير المختارة لنظام التصنيف المطبقة.
- نوع نموذج نظام التصنيف.
- وصف طريقة التصنيف .
- مجموعة البيانات المستخدمة كمدخلات لنظام تصنيف.
- عملية التحقق من صحة النموذج ونتائجه المحتملة خلال تطويره.
- وظائف حسابية تستخدم لتنفيذ نموذج.
- تعريف الوظائف السابقة وتحديد عناصر النموذج غير المعلمية.
- تعريف تعثر الملتزم والخسارة.
- معايير مخرجات النموذج من احتمالية التعثر.

3- سلامة البيانات:

تلعب سلامة البيانات دوراً في جودة ومصداقية النتائج في أنظمة التصنيف، تبني البيانات المجمعة من قاعدة بيانات تاريخية والتي تشير إلى حالات تعثر سابقة ومن المهم لتطوير نظام تصنيف تم بناءه على أساس تاريخ من المصدقية والموثوقية ليقود إلى تقدير دقيق لمخاطر الائتمان مثل احتمالية التعثر PD والخسارة المفترضة من التعثر LGD والتعرض للتعثر EAD أي مجموعة محددات مع افتراضات تم إعدادها لهذه البيانات كمدخلات لنماذج تصنيف ينبغي أن تعرف جيداً¹.

رابعاً- العلاقة بين الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني:

من خلال تعريف كل من أنظمة الاستعلام الائتماني وأنظمة التصنيف الائتماني نستخلص أن هناك علاقة وطيدة بينهما، إذ يمكن اعتبار وكالات التصنيف الائتماني جزءاً من نظام الاستعلام الائتماني الإجمالي، حيث تصدر آراء حول الجدارة الائتمانية لمقترضين معينين (عادة ما تكون الشركات الأكبر) في تاريخ معين، وغالباً ما يعتمد المستثمرون والدائنون وحتى بعض الهيئات التنظيمية على هذه الآراء، في حين أن هذا التقرير يعمل على تغطية أنظمة الاستعلام الائتماني على أوسع نطاق ممكن بالنظر للوظيفة المحددة وطبيعة وكالات التصنيف الائتماني².

كما تعتبر نظم التصنيف الائتماني إضافة نوعية لنظم الاستعلام الائتماني، حيث يستند عملها بالأساس إلى مدى توفر بيانات عن المقترضين وكفلائهم على نظم الاستعلام الائتماني³.
مما سبق يمكن القول أن أنظمة التصنيف الائتماني هي في الحقيقة أنظمة استعلام ائتماني تقدم خدمات إضافية تتمثل في خدمات التصنيف أو تقارير ائتمانية حول الجدارة الائتمانية للعملاء، فكلما كانت المعلومات الائتمانية المستعلم عنها أشمل وأدق زادت دقة التصنيفات الائتمانية، فبعض الدول مثلاً تطلق عليها وكالات التصنيف الائتماني وبعض الدول تسميها وكالات الاستعلام والتصنيف الائتماني.

¹ عبير فوزان العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 206-207.

² Report :General Principles for Credit Reporting,op cit,p12.

³ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22-25.

المطلب الثاني: آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني ودورها في صناعة القرار الائتماني.

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني تقارير ائتمانية تمكن صانعي القرار من اختيار العميل الذي يشكل أعلى درجة تصنيف وأقل مستوى من المخاطر حيث تعمل هذه الأنظمة بالانسجام مع نظم التصنيف الائتماني التي تعتبر إضافة نوعية لعملها.

أولاً - عملية الترميز الائتماني:

الرمز الائتماني credit code هو رمز إلكتروني لكل عميل يمتاز بأنه لا يتكرر unique يساعد على التمييز بين العميل والآخر في حالة تشابه الأسماء، حيث تمر عملية الترميز عبر المراحل التالية:¹

- المرحلة الأولى: مرحلة تجميع بيانات العملاء (customers data): يتم فيها تنظيم العمليات المتعلقة ببيانات العملاء ومنح الرمز، وتتميز هذه المرحلة باستمراريته تبعاً لطبيعة عملاء الجهاز المصرفي المتجددة.

- المرحلة الثانية: مرحلة تجميع بيانات ارتباطات العملاء (connected parties): تتعلق بربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وكسابقتها تتميز المرحلة بالاستمرارية تبعاً لطبيعة العملاء المتجددة.

- المرحلة الثالثة: مرحلة تجميع البيانات المالية (financial data): تهتم بتجميع البيانات المالية الحالية والتاريخية عن عملاء الجهاز المصرفي.

- المرحلة الرابعة: مرحلة تجميع بيانات العملاء: يتم فيها اختبار النظام database test التقني الخاص بإدارة بيانات العملاء الديمغرافية والمالية والتأكد من فعالية التقارير الائتمانية credit report والرقابية والإحصائية وذلك توطئة للبدء بالعمل بالنظام الجديد بصورة رسمية.

وتحقق عملية الترميز الائتماني للعملاء عدة فوائد منها:

- سرعة اكتمال إجراءات حصول العميل على التمويل.
- الإيجابية في سير مشروعات العميل نتيجة لسهولة المتابعة والتوجيه .
- معرفة المصرف لعميله معرفة تامة لاتخاذ القرار الصائب للتمويل .
- حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها الكثير من البنوك.
- الحصول على كافة البيانات الخاصة بالعملاء لتمكين المصارف من متابعة العمليات التمويلية بصورة فعالة وتسهيل سبل الاتصال بين المصرف والعميل.
- ربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وإعطاء صورة كاملة عن العميل والشركات التي تتبع له والأشخاص الذين يكفلهم.

¹ الفاتح الشريف يوسف الطاهر ، نور الهدى مُجدين ، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

- الحصول على التقارير الائتمانية المفصلة عن العملاء يسهل عملية اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

ثانيا- تصنيف المقترضين:

بعد عملية الاستعلام وتجميع المعلومات الائتمانية من مختلف المصادر في قاعدة بيانات النظام ووضع رمز لكل عميل يحوي جميع المعلومات المرتبطة به سواء ايجابية أو سلبية حول بياناته المالية، الديمغرافية أو تلك المرتبطة بالسمعة تأتي عملية التصنيف الائتماني والتي تشمل الجوانب التالية¹:

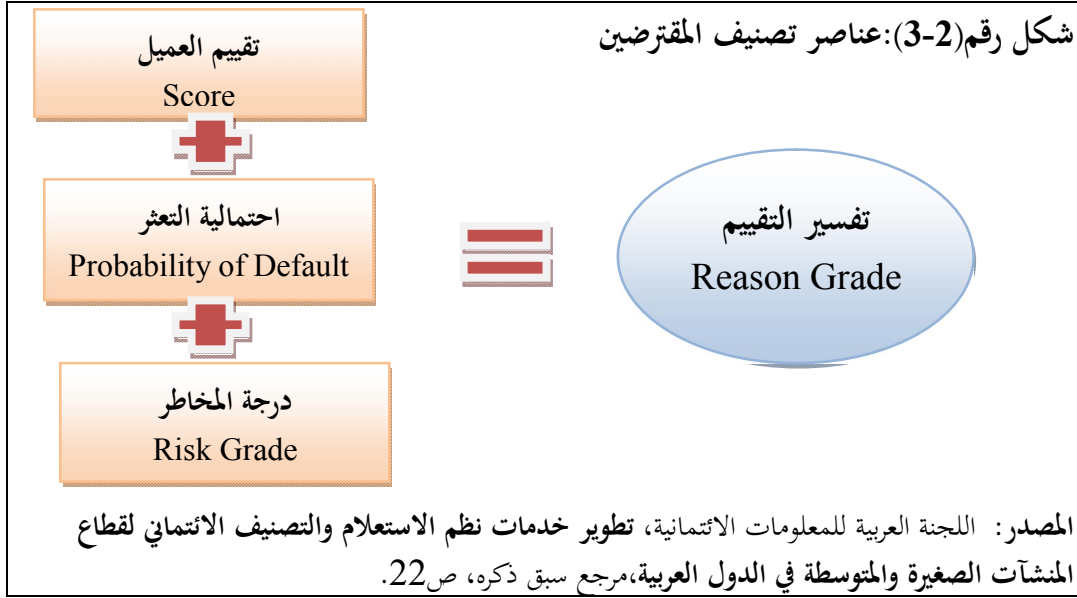
1- **تقييم العميل:** عبارة عن درجة تخصص للمقترضين للتنبؤ بمخاطرهم الائتمانية بالاعتماد على المعلومات المتوفرة عنهم لحظة تنفيذ الاستعلام، حيث تتراوح درجات التقييم في بعض النظم ما بين 100 درجة كحد أدنى إلى 400 درجة كحد أعلى حسب المسلكيات الائتمانية للعميل، فكلما ارتفعت درجة تقييم المقترض كلما انخفضت درجة المخاطر والعكس صحيح.

2- **احتمالية التعثر:** تعكس النسبة المئوية لاحتمالية تعثر المقترض أو تأخره عن الوفاء بسداد الأقساط أو الالتزامات في مواعيدها المحددة خلال فترة الـ 12 شهر القادمة، فكلما ارتفعت نسبة احتمالية التعثر للمقترض كلما ارتفعت درجة المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.

3- **درجة المخاطرة:** تمثل درجة تقييم المقترض واحتمالية تعثره بحيث يتم تحديد درجة لاحتمالية تعثر المقترض في سداد التزاماته المالية. وترتبط درجة المخاطرة بشكل مباشر مع احتمالية التعثر ودرجة التقييم للمقترض. فكلما انخفضت درجة المخاطرة، كلما ارتفعت درجة التقييم، وبالتالي تزيد من فرص المقترض في الحصول على تسهيلات ائتمانية بشكل أوسع وبشروط أفضل والعكس صحيح.

4- **تفسير التقييم:** هو رمز محدد يخصص للصفات المصاحبة للسلوك الائتماني للمقترض غير الملتزم أو المتأخر بسداد الأقساط، أو هو مؤشر لملاحظة وجود سلوك ائتماني يحتاج للمراقبة، بحيث يتم الإفصاح عن مجموعة من التفسيرات لتقييم المقترض والكفيل ولا يظهر أي تفسير لتقييم المقترضين منخفضي المخاطر (العملاء الجيدون). يعتبر "تفسير التقييم" دلالة على العوامل التي تساعد المصرف على فهم وتحليل السلوك الائتماني للعميل لاتخاذ القرار الائتماني بالموافقة أو الرفض.

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص22.



ثالثاً- آلية عمل نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني:

يتم على مستوى نظم التصنيف استخدام معدلات رياضية وإحصائية ومعايير في تحليل بيانات المستعلم عنهم لاستخراج احتمالية تعثرهم مستقبلاً، حيث يعمل نظام التصنيف بالتنسيق مع نظام الاستعلام الائتماني.

1- بالنسبة لعملية التصنيف: يمر عمل نظام التصنيف أو نظام الدعم (نظام DSS) بثلاث مراحل أساسية وهي:

- حساب المتغيرات: يعتبر هذا العنصر من أكثر عناصر النظام تعقيداً، حيث يتم تحليل عينة البيانات باستخدام عدد كبير من المتغيرات المستمدة من بيانات العملاء، كعمر المقترض، عدد التسهيلات، نوع التسهيلات، عدد كفالات العميل، عدد الاستعلامات المنفذة عن العميل، الخ.

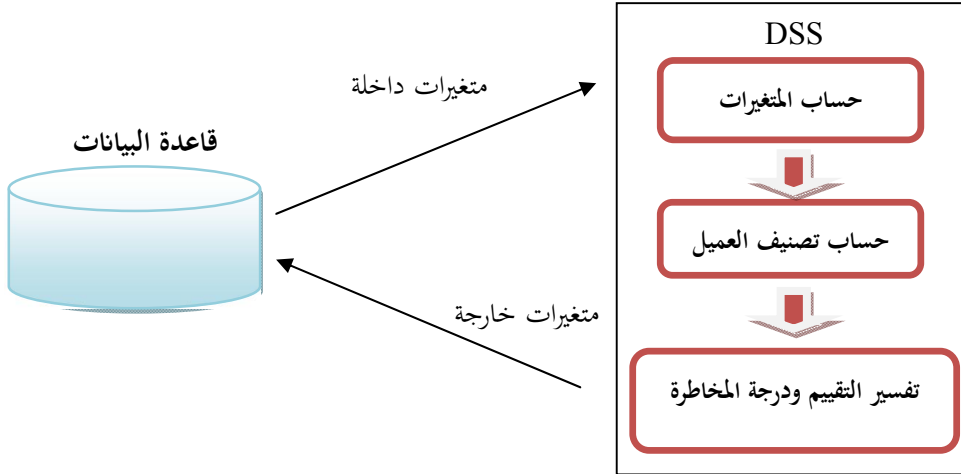
بحيث يتم استخراج القدرة التنبؤية بالنسبة المئوية لكل متغير، ويتم اختيار أقوى 15-20 متغير من حيث قدرة المتغير على القياس والتنبؤ بمخاطر العميل الائتمانية، يتم تجميعها بما يسمى نموذج التصنيف الائتماني (Score card).

- حساب تقييم العميل: في هذه المرحلة يتم احتساب تقييم العميل بناءً على المتغيرات التي يتكون منها نموذج التصنيف الائتماني والتي تنطبق على بيانات العميل وتقيس مخاطره الائتمانية وسلوكه الائتماني لحظة تقييمه.

- استخراج تفسيرات التقييم ودرجة المخاطرة: يقوم النظام بهذه المرحلة وبناءً على نتائج احتساب مخاطر العميل باستخراج درجة تفسير التقييم، وذلك وفقاً لمعدلات رياضية تربط درجات تقييم العميل بالمتغيرات والتفسيرات التي تنطبق على بيانات العميل لحظة الإستهلام عنه.

إن مركز دعم القرارات (نظام DSS) هو نظام قابل للتعديل بما يتلاءم مع عمليات المراجعة الشاملة التي تتم بشكل دوري خلال فترات زمنية محددة على جميع المتغيرات ذات العلاقة المحددة لدرجات المخاطر لتتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص، وانسجاماً مع تغيرات البيئة المصرفية التي يعمل بها النظام.

شكل رقم (2-4): مركز دعم القرارات:



المصدر: اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية- تطوير خدمات نظم الإستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

إن للسلطة الرقابية التي تشرف على إدارة نظام التصنيف الائتماني القدرة على ترجمة سياستها المستقبلية من خلال تحديد معايير محددة في مركز دعم القرارات DSS بشكل يساعد على الوصول إلى روافد الائتمان.

2- بالنسبة لعمل نظام الاستعلام الائتماني: يعمل نظام الاستعلام الائتماني بالانسجام مع نظام التصنيف كالتالي:

- يقوم مستخدم النظام بتنفيذ عملية استعلام على نظام الإستعلام الائتماني.
- يتولى نظام الإستعلام الائتماني عملية جلب بيانات العميل من قاعدة البيانات.
- يتابع النظام عملية الاتصال ببرنامج DSS (Decision Support System) وهو بمثابة مركز لدعم القرارات كما هو موضح في الشكل رقم (2-4).
- يقوم مركز دعم القرارات DSS بتنفيذ عملية حسابية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية للعميل بناء على تحليل البيانات المالية والشخصية التاريخية والحالية الإيجابية والسلبية وفقاً للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام لتقييم السلوك الائتماني للعميل المستعلم عنه.
- يقوم مركز دعم القرارات بإرسال النتائج وتخزينها على قاعدة البيانات.

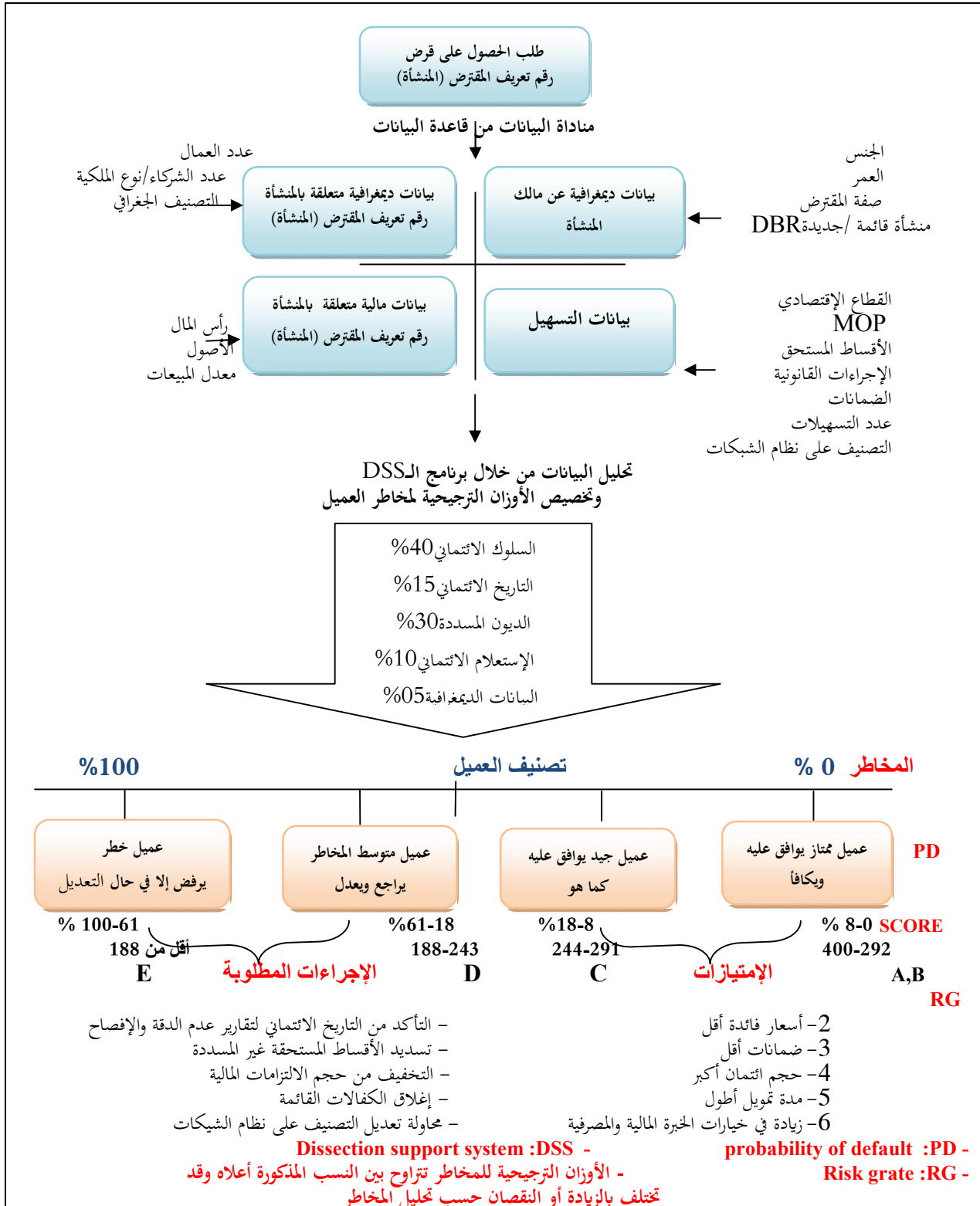
- ترسل النتائج بعد التحليل على شكل عناصر التصنيف إلى نظام الاستعلام الائتماني للإفصاح عنها في التقرير الائتماني للعميل المستعلم عنه.

نظراً لحجم القرارات المطلوبة لإدارة المحفظة، يتجه العديد من المقرضين إلى التشغيل الآلي لتحقيق الكفاءة، تتمثل الفائدة الرئيسية لأنظمة اتخاذ القرار الآلية في أنها تتيح للمستخدمين إدارة العديد من قرارات العملاء بدلاً من مراجعة كل حالة على حدى، هذا يقلل من الحاجة إلى توظيف الأفراد ذوي الخبرة العالية، التي غالباً ما تكون مكلفة لاتخاذ قرارات بدائية، ويسمح للمقرضين بتوجيه خبرتهم إلى مهام أكثر إنتاجية¹.

يوضح الشكل (5-2) أهم خطوات عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني ومخرجاتها:

¹ World bank group, credit reporting knowledge guide 2019, p81.

شكل رقم (2-5): آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني:



المصدر: اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

تمثل الفئة AB أعلى تصنيف وتتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين، وتزايد احتمالات عدم السداد كلما انخفضت درجة التصنيف إلى أن تصل لدرجة الخطر الممثل في الفئة E حيث تنعدم فيها كل احتمالات السداد إما بسبب إفلاس العميل أو وفاته أو تأخره عن السداد لمدة تفوق السنة، كما تختلف درجة التصنيف حسب الجهة التي تمنح التصنيف وحسب المعايير التي يعتمدها النظام ففي وكالات الاستعلام والتصنيف الدولية Moody's و Standard & Poor's و Fitch وتمثل الفئة AAA أو Aaa أعلى تصنيف، بينما أدنى درجة هي الفئة D .

إن نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين وسلوكهم يدفع المؤسسات المالية والمصرفية إما للامتناع عن منح الائتمان للعديد منهم أو منح هذا الائتمان بأسعار مرتفعة، ومن جهة أخرى يمنح للمقترضين الذين يتمتعون بدرجة تصنيف عالية عدة امتيازات كتخفيض في سعر الفائدة وفي الضمانات المطلوبة وغيرها من الامتيازات.

3- في حالة نظام استعلام ائتماني هجين أو الموحد:

يعتبر هذا النظام أحد نماذج أنظمة الاستعلام الائتماني التي يعمل على تطويرها بهدف حماية القطاع المالي من ظاهرتي الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة، وهذا من خلال الجمع بين بيانات نظام المعلومات الائتماني وبيانات نظام الشيكات المعادة في نظام موحد للاستعلام الائتماني.

يعرف نظام الشيكات المعادة بأنه نظام يوفر قاعدة بيانات شاملة عن حجم وقيمة الشيكات المعادة خاصة منها المعادة لعدم كفاية الرصيد، وبالتالي تعزيز مكانة الشيك كأداة وفاء للالتزامات المالية، تسهل قاعدة بيانات نظام الشيكات المعادة معرفة الأشخاص الذين لا يلتزمون بتغطية قيمة شيكاتهم، بالتالي المحافظة على حقوق المواطنين بشكل يحقق الأمن والطمأنينة عند التعامل بالشيكات.

يعمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد كالتالي:

يتم ربط النظام مع نظام الشيكات المعادة ونظام معلومات الائتمان بحيث يتوفر للمستخدمين إمكانية الاستعلام عن درجة تصنيف العملاء المتعاملين معهم على نظام الشيكات المعادة بالإضافة إلى بعض البيانات التي تعكس وضع العميل الائتماني على نظام معلومات الائتمان، والتي تشمل على:

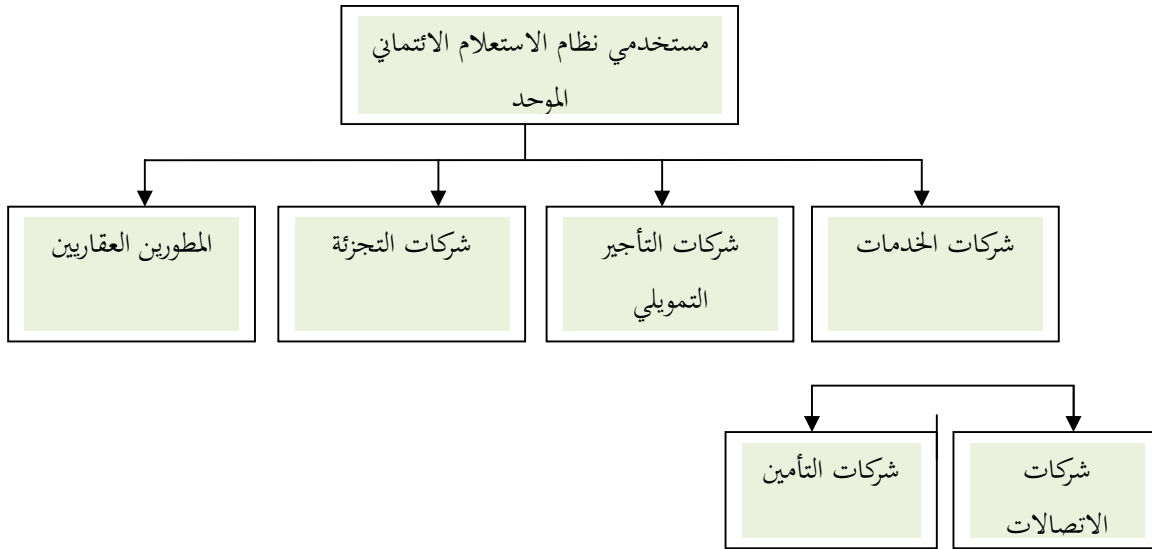
- تصنيف العميل على نظام الشيكات المعادة.
- عدد الشيكات المعادة.
- قيمة الشيكات المعادة.
- عدد الشيكات المصدرة.
- وضع العميل الائتماني، (مقترض، غير مقترض، كفيل)
- قيمة الأقساط الدورية المستحقة.

- قيمة الأقساط المستحقة غير المسددة.
- إجمالي قيمة التسهيلات المباشرة.
- تفسير درجة تصنيف العميل.

يشترط النظام على مؤسسات القطاع الخاص تزويد المصارف المركزية ومراكز المعلومات الائتمانية ببيانات الشيكات الآجلة للعملاء المتعاملين مع القطاع الخاص للإفصاح عنها على نظام المعلومات الائتماني، يساعد ذلك على حماية جهات الإقراض الرسمية بالتعرف على التزامات المتعاملين مع القطاع الخاص، لاتخاذ القرار الائتماني السليم، وذلك مقابل تزويد مؤسسات القطاع الخاص بتقرير ائتماني يلبي حاجة المؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم، سيساهم هذا الأمر في تقليص التورط في ديون إضافية تفوق قدرات المستخدمين وكذلك الحال في الحد من فرص حصولهم على السلع الاستهلاكية وامتلاكها من مؤسسات القطاع الخاص بواسطة الشيكات الآجلة.¹

يوضح الشكل أدناه أهم قطاعات المؤسسات والشركات من القطاع الخاص والتي لا تقع تحت مظلة رقابة البنوك المركزية والهيئات الرقابية والممكن أن تستفيد من نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

الشكل رقم (2-6): أهم المؤسسات والشركات من القطاع الخاص المستخدمة لنظام الاستعلام الائتماني



المصدر: اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، مرجع سبق ذكره،

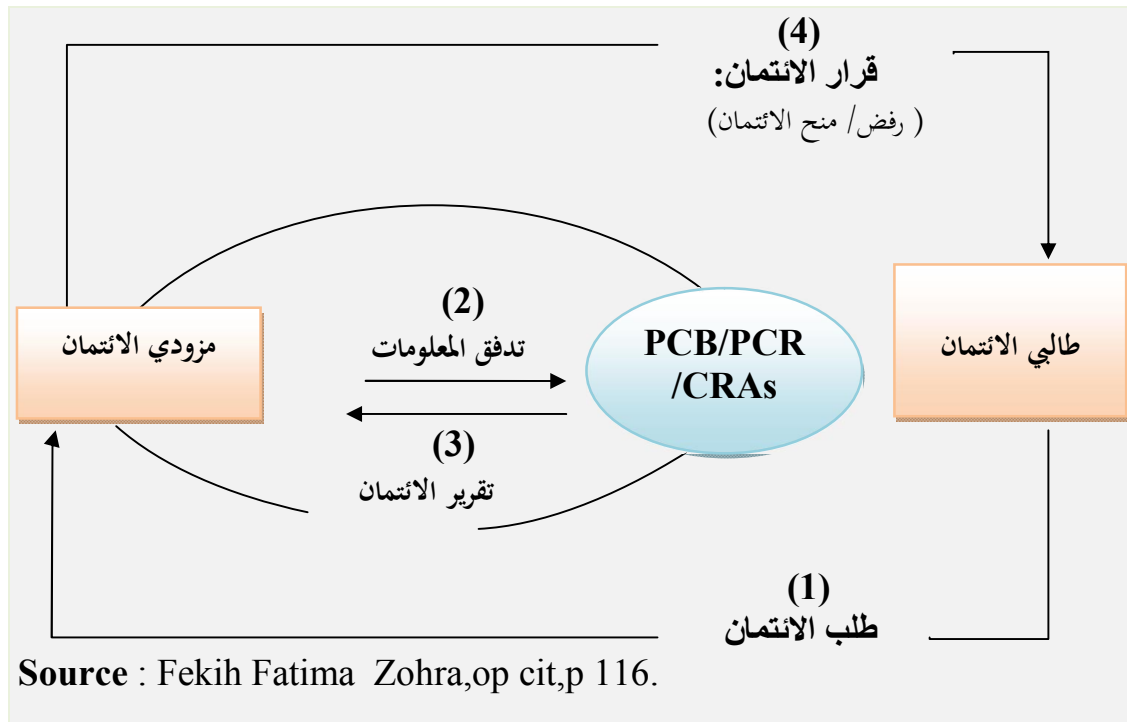
¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، مرجع سبق ذكره، صص 8، 10.

رابعاً- التقرير الائتماني ودوره في ترشيد القرار الائتماني:

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني خدمة الاستعلام الائتماني في شكل تقارير ائتمانية للجهات الرسمية من قاعدة بياناتها وعادة ما تحتفظ في هذه القاعدة ببيانات خمس سنوات فأكثر، ويتم الاستعلام الائتماني عن العميل في الغالب لمعلومات إيجابية أو سلبية أو إيجابية و سلبية لمدة عامين، كما أن التصنيف بالدرجات الائتمانية يستبعد إلى حد كبير اعتماد المصرف التقييم الشخصي للزبائن في العملية الائتمانية كما يختصر الوقت اللازم لاتخاذ قرار الائتمان¹، ويعتبر التقييم الرقمي للعميل مؤشر يعكس الموقف الائتماني للعميل ويتم احتسابه بطرق رياضية وإحصائية متطورة، حيث يعكس درجة المخاطرة للعميل وكلما زادت درجة التقييم الرقمي للعميل كلما أعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح²، وبذلك يشكل تقرير الاستعلام الائتماني أحد المدخل الرئيسية لصناعة قرارات الائتمان وبدونه لا يمكن إصدار القرار³.

الشكل التالي يوضح تدفق المعلومات الائتمانية من وإلى نظم الاستعلام الائتماني ل يتم في النهاية اتخاذ القرار الائتماني سواء برفض منح الائتمان أو قبوله.

شكل رقم(2-7): خدمة الاستعلام الائتماني وقرار منح الائتمان:



Source : Fekih Fatima Zohra,op cit,p 116.

¹ فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، بحث مقدم في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، 2008، ص16.

² تجميع مخاطر الائتمان، البنك المركزي المصري، اطلع عليه على الموقع :

<http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/CCR/Pages/CentralCreditRegistry.aspx> le 01/03/2018 à 10H00.

³ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 118.

كما يستخدم الدائون درجات الائتمان لتعزيز كفاءة وتناسق القرارات الائتمانية، ويمكن أن تقلل درجات الائتمان من إمكانية اتخاذ القرارات بشكل ذاتي من جانب المقرضين استناداً إلى عوامل غير مسموح بها بموجب قوانين الإقراض العادل مثل قانون تكافؤ الفرص في الائتمان (Equal Credit Opportunity Act (ECOA)، كالحالة الاجتماعية أو السن أو الأصل، وقد أشار "الاحتياطي الفيدرالي" في تقريره لعام 2007 حول التصنيف الائتماني "من خلال توفير مقياس ائتماني منخفض التكلفة ودقيق وموحد لمخاطر الائتمان لمجموعة من القروض، بالإضافة إلى ذلك فإن دمج استخدام درجات الائتمان كعامل في الاكتتاب مكن الكيانات التي ترعاها الحكومة من إدخال أنظمة الاكتتاب الآلي إذ سمحت لمنشئي الرهون العقارية بتبسيط عملية الاكتتاب العقاري وتوفير موافقات الرهن العقاري بشكل سريع.

ونظراً لأن الدرجات الائتمانية مستمدة من المعلومات الواردة في التقارير الائتمانية، يمكن أن تؤثر عدم دقتها على نتائج الائتمان الخاصة بالمستهلكين، فبعض الأخطاء تعني بأهمية كبيرة، فمن المستبعد عمومًا أن يكون خطأ في عنوان العميل أو الخطأ الإملائي في اسم العميل أو أخطاء أخرى في معلومات تعريف المستهلك تأثير على درجة ائتمان العميل أو الجدارة الائتمانية من جانب المقرضين، ومع ذلك فإن السجل العام الذي يشير بشكل غير صحيح إلى أن المستهلك يعاني من انحراف حاد، يمكن أن يؤدي إلى رفض ائتمان المستهلك تمامًا، أو التعامل مع المستهلك خلاف ذلك في الحصول على قرض بأسعار فائدة قصوى.¹

¹ richard-cordray, Key dimensions and processes in the u.s –credit reporting system : A review of how the nation's largest credit bureaus manage consumer data, <http://www.consumer.finance.gov/speeches/>, (CFPB, DECEMBER 2012),p11.

خلاصة الفصل:

تعد أنظمة الاستعلام الائتماني في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي تلجأ إليها البنوك للحصول على البيانات عن الأفراد والشركات لما تمثله من أنظمة فعالة في تجميع وتحليل المعلومات الائتمانية وإسهامها الكبير في زيادة حجم الائتمان وانخفاض مؤشرات التعثر، وتختلف نماذجها باختلاف الجهة التي تديرها سواء رسمية أو خاصة وهو ما تطرقنا له في المبحث الأول من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها الرئيسية والمزايا التي تحققها لكل من الأفراد والشركات، القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

إن إنشاء أنظمة كفاءة لجمع وتحليل المعلومات الائتمانية يعتمد بشكل كبير على حجم قاعدة البيانات ونوع البيانات، فتصميم وتنظيم تبادل المعلومات في أسواق الائتمان يطرح عدة قضايا لدى مصممي أنظمة الاستعلام الائتماني حول ظروف إنشاء هذه الأنظمة وحول البيانات التي ينبغي تجميعها والتي يجب أن تبقى سرية وحول المدة التي تبقى فيها المعلومات متاحة في النظام، حيث تصبح الآلية أكثر موثوقية للجدارة الائتمانية و أكثر فائدة وفعالية في تبادل المعلومات بين المشاركين، بالإضافة إلى دعم ومشاركة القطاع العام في مرحلة مبكرة هو مفتاح بناء ناجح لقاعدة البيانات، وهو ما تطرقنا له في المبحث الثاني في تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني.

تصدر هذه الأنظمة تقريراً تقييمياً يعبر عن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته معتمدة بذلك على المعطيات والمعلومات المتوفرة بقاعدة بياناتها وبوجود أنظمة للتصنيف الائتماني التي تعتبر إضافة نوعية لعملها تتم عملية حسابية وفقاً لمعدلات رياضية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية وفقاً للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام، حيث يتم تصنيف العميل والإفصاح عن النتائج في التقرير الائتماني للعميل، وكلما زادت درجة التقييم الرقمي (مثلاً التصنيف A، B) كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة، ويشكل تقرير الاستعلام الائتماني أحد المدخل الرئيسية لصناعة قرارات الائتمان وبدونه لا يمكن إصدار القرار وهو ما تطرقنا له في المبحث الثالث في أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل لصناعة القرار الائتماني.

لأنظمة الاستعلام الائتماني أهمية كبيرة في تعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي والتي حظيت باهتمام العديد من المختصين لاسيما مع ازدياد حدة المنافسة وتنامي سوق الإقراض، بحيث يقع على عاتق السلطات الرقابية والإشرافية تكثيف جهودها لتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية وهو ما سنتطرق له في الفصل الثالث: دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.

الفصل الثالث

دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة

الاستعلام الائتماني

تمهيد:

رغم النجاحات التي حققتها الصناعة المصرفية في مختلف دول العالم، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المخاطر والتحديات التنظيمية والإدارية المعقدة الناتجة من توظيف أموالها في مختلف الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي دفع الحكومات والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي بتركيز الاهتمام بصورة واضحة على السياسات و الإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية، فمبدأ المخاطر المصرفية أصبح أهم المجالات التي وجدت اهتماما غير عادي بالفترة الأخيرة من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية، لاسيما المخاطر الائتمانية وكان لزاما على القائمين على النظام المصرفي إيجاد الحلول الناجحة والأنظمة المعاصرة التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المخاطر، ومن الآليات المساهمة في خفض حجم المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها النظام المصرفي هي أنظمة الاستعلام الائتماني التي عززت من أهميتها لجنة بازل والتي أكدت على ضرورة استخدام أنظمة ذات كفاءة لجمع وتحليل المعلومات بشكل يساهم في تقييم أفضل للمخاطر الائتمانية. وفي هذا الصدد ظهرت عدة مبادرات دولية وعربية تحت البنوك المركزية والهيئات الرقابية والإشرافية لمختلف الدول على تكثيف جهودها لتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية.

وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى "دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني" من خلال عرض المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم مهام البنوك المركزية.

المبحث الثاني: متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية في إرساء الأسس اللازمة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني

المبحث الأول: أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم مهام البنوك المركزية.

تعد المعلومات الائتمانية بالنسبة للبنوك المركزية المصدر الأساسي لتنفيذ مهامها الإشرافية والرقابية، وتعد التقارير الرقابية المكتبية والميدانية بالإضافة إلى تقارير نظام الاستعلام الائتماني أهم مصادر لهذه المعلومات، وعلى أثر تبعات الأزمة المالية العالمية في 2008 قام البنك الدولي في عام 2011 بإصدار المبادئ العامة لإعداد التقارير الائتمانية تهدف إلى دعم المؤسسات المالية في تحسين إدارتها للمخاطر الائتمانية وترشيد قراراتها الائتمانية، وبناء أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني تدعم الجهات الرقابية والإشرافية، وتخفف من المخاطر النظامية.

المطلب الأول: الدور الرقابي والإشرافي للبنوك المركزية في حماية النظام المالي والمصرفي:

تتمتع البنوك المركزية بحكم موقعها في الجهاز المصرفي بصلاحيات كافية تجعلها مسؤولة عن حمايته والحفاظ على استقراره وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً- مفهوم البنوك المركزية ووظائفها:

عرفت المصارف المركزية منذ ثلاثة قرون إلا أنها لم تنتشر ولم تتوسع ولم تتبلور وظائفها على الشكل الذي عليه الآن إلا في القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الأولى على وجه التحديد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مظاهر استقلال البلاد السياسي وعلامة هامة من علامات استقلالها الاقتصادي، فهناك عدد قليل جداً من البلدان المستقلة التي لا تملك بنك مركزي حالياً، فهو يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها.

ويعرف البنك المركزي بأنه "شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقف على قمة النظام المصرفي، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة وتعتبر أموال البنك أموال خاصة وله الحق في الإطلاع على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفله الحصول على كافة المعلومات التي تساعد على تحقيق أغراضه."¹

وتتمثل أبرز أهداف البنك المركزي في:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام(العمالة).
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

¹ عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص 59.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية تعزيز استقلالية البنوك المركزية في كونها تمكن البنوك المركزية في تجنب تعارض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتغلب على الهيمنة المالية للحكومة على عمليات البنوك المركزية، كما أنها توفر قدراً أكبر من الشفافية وتساعد على مساءلة البنوك المركزية عن مدى نجاحها في تحقيق أهداف السياسة النقدية وكلها عوامل معززة للاستقرار الاقتصادي¹.

والبنك المركزي بشكل عام يقوم بالأعمال التالية لتحقيق المصلحة العامة في الاقتصاد:

- يعمل كبنك ووكيل مالي للحكومة.
- يحتفظ بجزء من احتياطي البنوك التجارية (بنك البنوك).
- يحتفظ ب/أو يدير احتياطات البلاد من الذهب والعملات الأجنبية².
- إصدار النقد وإدارة الاحتياطي القانوني.
- منح الائتمان للمصارف التجارية وأخر ملجأ للإفراض.
- الإشراف على عمليات المقاصة.
- التوجيه والإشراف على المصارف التجارية.
- رقابة وتوجيه الائتمان³.

ثانياً- مسؤولية البنوك المركزية في حماية النظام المالي والمصرفي:

ترتكز جهود البنوك المركزية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل والتأكد باستمرار من امتثال المؤسسات المالية والمصرفية للتشريعات وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، وتكمن المسؤوليات الرئيسية للبنوك المركزية في:

أ- تعزيز الاستقرار المالي: يعكس التركيز على الاستقرار المالي مدى أهمية القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان أداء مهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بفاعلية وكفاءة باعتباره العمود الفقري للنظام المالي، كما يعكس التركيز على الاستقرار المالي، مستوى التنمية المالية المتحقق في النظام المالي باعتبارها عملية ديناميكية تعكس مستوى التحسن في حجم ونوعية الخدمات المالية ودرجة المرونة والتشابك مع الاقتصاد الحقيقي. وتتعامل السلطات الرقابية مع الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين الأسر والشركات والحكومة والمواطنين وبقية العالم، ويتطلب ذلك سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية⁴.

¹ هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية، صندوق النقد العربي، 2019، ص5.

² زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2006، صص 173-175.

³ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص48.

⁴ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، صص 12-14.

تقوم البنوك المركزية بالمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي من خلال تعزيز رقابتها على مختلف المؤسسات المالية بموجب التشريعات التي تصدرها وبشكل مستمر، ومن بين ما تهدف إليه تلك التشريعات ما يلي:

- الحفاظ على الاستقرار المالي.

- حماية المستهلك المالي

- تنظيم التنافسية في السوق.

هذا ويرتكز الاستقرار المالي على جانبين أولهما المنظور الاحترازي الجزئي، وثانيهما المنظور الاحترازي الكلي، وهما من الأسس الضرورية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث أن السياسة الاحترازية الجزئية تركز على حماية المؤسسات المالية الفردية من المخاطر بمختلف أنواعها والتحقق من سلامة أوضاعها المالية ومراقبتها والإشراف عليها بما يكفل متانة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين، في حين تعرف السياسة الاحترازية الكلية على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للقطاع المالي للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات.¹

ب- تعزيز البنية التحتية المالية: مما لا شك فيه أن تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي من جهة ويعزز من فرص الحصول على التمويل من جهة أخرى، بحيث يقع على عاتق السلطات الرقابية تكثيف جهودها لبناء وتطوير الأنظمة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية لتشمل على سبيل التوضيح لا الحصر: نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني، نظام المدفوعات الوطني، نظام المقاصة الإلكترونية الآلية، نظام المفتاح الوطني، الحساب المصرفي الدولي الموحد، نظام تسجيل الأصول المنقولة.²

ثالثاً- دور المعلومات الائتمانية في تعزيز الرقابة والإشراف للبنوك المركزية:

تشكل المعلومات الائتمانية عاملاً أساسياً لتعزيز التنظيم والإشراف على النظام المالي، فهي جزء من آليات الرقابة الاحترازية التي تهدف إلى التأكد من أن وحدات القطاع المصرفي تعمل في ظل الالتزام بمقررات السياسة النقدية والائتمانية، وأن الائتمان ومتابعته يكون وفقاً لقواعد وأسس ائتمانية سليمة، آخذة في اعتبارها متطلبات الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

تقوم البنوك المركزية بمراقبة البنوك وتقييم أدائها بما يكفل سلامة مراكزها المالية والتزامها بالسياسة النقدية والائتمانية المتبعة وبالقواعد والنظم واللوائح والقوانين المصرفية المعمول بها في البلاد. فيمكن أن تكون رقابة البنوك

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 108-2019، ص 07-08.

² اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 12-14.

المركزية وقائية تهدف إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتقليصها إلى أدنى مستوى ممكن، أو رقابة الأداء على البنوك من خلال المعلومات والبيانات الشهرية أو الفصلية أو نصف السنوية التي تزودها بها المصارف، أو رقابة تصحيحية تهدف إلى تبيان الخلل أو الانحراف الموجود بين ما تحقق فعلياً لدى البنوك وبين ما هو مقدر له في الميزانيات التقديرية والسياسات الموضوعة.¹

تساهم المعلومات الائتمانية في دعم الرقابة التي تقوم بها البنوك المركزية لرصد مواطن الضعف في القطاع المالي والمصرفي سواء كانت رقابة في عين المكان (الرقابة الميدانية) أو الرقابة المكتبية.

1- الرقابة الميدانية:

يتمثل دور المعلومات الائتمانية في الرقابة الميدانية فيما يلي:

- إن استخدام المعلومات الائتمانية الدقيقة يساعد على تبسيط المهام الإشرافية في رصد وتقييم ملاءة المصارف والمؤسسات المالية ومرونتها.

- تقييم السلطات الإشرافية لنوعية /جودة محفظة القروض المصرفية والاستناد إلى عينات من المقترضين: فتوافر المعلومات الائتمانية يساعد على جعل الجهود الإشرافية أكثر كفاءة وفاعلية، كما يمكن من تشكيل عينات للمقترضين في طبقات خاصة (من خلال معرفة مسبقة لعدد وحجم القروض التي منحت كل مؤسسة مالية عن طريق نوع المقترض، نوع الائتمان وتقييم المخاطر في الحد الأدنى) لضمان الطابع التمثيلي لنشاط المؤسسات المالية في المناطق الجغرافية، القطاعات التجارية ونوع المنتجات التي تنشط فيها، أو إعداد عينات للمقترضين من فئات محددة مصممة خصيصاً للفئات التي تستلزم التدقيق.

- المعلومات الائتمانية الشاملة تساعد السلطات الإشرافية على إعداد عينات القروض لتقييم تأثير سياسات الائتمان الجديدة أو المنتجات المالية الجديدة عن طبيعة المخاطر في البنوك.

- دراسة السلطات الإشرافية على المؤسسات المالية (خلال التفتيش الميداني) لموثوقية ومتانة عمليات وأنظمة تقييم المخاطر من طرف المؤسسات المالية، وخاصة إن كانت هذه المؤسسات المالية تقلل من شأن المخاطر غير المتوقعة للتخلف عن السداد.

- تمكن المعلومات الائتمانية المتوفرة لدى السلطات الإشرافية من خلال إعداد عينات من محفظة المؤسسات المالية، من اكتشاف تناقضات أو خلل في أنظمة تصنيف أو سياسات الائتمان غير المنضبطة. على سبيل المثال، تحديد وتتبع إعادة تمويل القروض/إعادة هيكلة القروض لمراقبة سلوك السداد. ومن جهة أخرى، فإن تحديد عينات محفظة المؤسسات المالية يساعد على فحص تصنيفات المخاطر المعينة من قبل مختلف المؤسسات المالية لنفس

¹ إتحاد المصارف العربية، الحكم المؤسسي السليم في المصارف والمؤسسات المالية، 2002، ص 25-26.

المقترض، حيث إن وجود فروق ذات دلالة إحصائية و/أو منهجية غير طبيعية يجب أن يؤدي إلى ضرورة إجراء المزيد من المراجعات من طرف السلطات الرقابية.

2- الرقابة المكتبية:

تستخدم السلطات الرقابية المالية المعلومات الائتمانية في المقام الأول لتقييم مخاطر الائتمان من خلال الرقابة المكتبية. وتتطلب تقنيات الرصد وغيرها معلومات ائتمانية مفصلة عن محفظة القروض لدى المؤسسات المالية لتقييم المخاطر التي تستند إليها. على الرغم من أن بعض هذه البيانات قد يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية أنفسهم عن طريق التقارير الدورية أو من التقارير المكتبية، فإن المعلومات الائتمانية عادة ما تحتوي على بيانات محدثة عمليا لجميع المقترضين في محفظة القروض، وبالتالي تفوق غيرها من مصادر المعلومات.

تمكن السلطات الرقابية من قياس تعرض البنوك لمخاطر التركيز حسب نوع المقترض، والمنطقة وقطاع الأعمال، نوع الائتمان، والتحقق من امتثال المؤسسات المالية مع القواعد التنظيمية الاحترازية لتصنيف مخاطر المقترضين. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مقارنة تقييم لنفس المقترض في مختلف البنوك أو حساب مصفوفات الانتقال وقياس مدى تدهور محفظة البنك نسبة إلى المؤسسات المالية الأخرى.

تلزم جهود السلطات الإشرافية المؤسسات المالية تحديث آليات العمل من أجل تقييم الأداء المالي ومخاطر المؤسسات المالية، وتكييف مختلف أساليب إدارة المخاطر الائتمانية التي تم إدخالها أو تطويرها من طرف القطاع المالي والمصرفي. على الرغم من أن الاعتماد على قواعد البيانات ليس بديلا مثاليا للرقابة الميدانية، وبشكل خاص يتم تسهيل عملية المراقبة المكتبية من قبل السلطات الإشرافية التي تستخدم المعلومات الائتمانية لإنتاج تقييمات أكثر موثوقية ومفيدة لتحديد المخاطر القطاع المالي والمصرفي، على سبيل المثال، تلك التي تستخدم المعلومات الائتمانية في التقنيات، مثل تقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر، ونماذج محفظة الائتمان واختبارات الضغط، وكذلك التي تحتاج إلى بيانات مفصلة عن قروض البنوك.¹

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية:

لقد أصبحت مخاطر الائتمان إحدى القضايا الهامة التي توليها السلطات الاقتصادية والنقدية في كافة الدول المتقدمة والنامية أهمية كبيرة خاصة في ظل تسارع عجلة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية لذلك أصدرت لجنة بازل مجموعة من القرارات والمعايير الجديدة تتعلق بأسس مخاطر الائتمان في البنوك تستهدف تدعيم البنية المالية العالمية وإصلاح القطاع المالي والمصرفي من خلال إيجاد بيئة مناسبة للائتمان و إدارته جيدا ووضع المعايير المناسبة لتنفيذها ولضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان وتطوير دور المراقبين ومفتشي الائتمان.

أولا- إطار لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية:

عززت اتفاقية بازل من أهمية نظم الاستعلام الائتماني ودورها في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وزيادة فرص الحصول على التمويل، وقد أصدرت عدة توصيات وإرشادات رقابية تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر.

1- الربط بين الجدارة الائتمانية والأوزان الترجيحية للمخاطر:

اتسم تقدير المخاطر في بازل1 بالتقدير العشوائي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي، وجاءت عملية تقدير المخاطر أشبه بعملية آلية بعيدة عن تقديرات السوق لهذه المخاطر ومن ثم جاءت بعيدة عن ربط الجدارة الائتمانية بأوزان ترجيحية مقابلة وهو الأمر الذي تفتن له اتفاق بازل2، فيما تضمنه من معايير وقياسات وأوزان، وأصبح يقوم على الأوزان الترجيحية للمخاطر التي تتوقف درجتها على نوع الملتزم سواء كان سيادي(دولة) أو بنك أو مؤسسة... الخ، وفي إطار التوفيق بين الجدارة الائتمانية والأوزان الترجيحية للمخاطر فقد أوضح الاتفاق مسؤولية السلطة الرقابية في التأكد من أن تقديرات الجدارة الائتمانية تتفق مع الأوزان الترجيحية المختلفة المرتبطة بها وذلك تحاشيا لأن تقوم البنوك باختيار التقديرات الائتمانية الأعلى والتي تتطلب أوزان ترجيحية أقل للمخاطر وذلك بغرض استثناء متطلبات أقل لرأس المال.¹

وبصفة عامة فقد حث الاتفاق البنوك في التوجه صوب الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة درجة الأمان، ويتطلب دائما الموازنة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها .

كما جاء اتفاق بازل2 بحساسية أكبر لدراسة المخاطر وفقا لتقديرات السوق، فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر ما تكون على تحديد مثل هذه المخاطر وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزائي لاتفاق بازل1، ومن ثم بات الاتجاه العام لبازل2، هو حفز البنوك على وضع نظم داخلية لتقدير وتصنيف المخاطر احتكاما للسوق وفي نفس الوقت وفي إطار من المرونة والتدرج في التطبيق فإن الاتفاق يسمح للبنوك الصغيرة والمتوسطة وغير القادرة على تطوير برامج داخلية لتقدير المخاطر، بالاعتماد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية.

¹ محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص120، 122.

لقد رسم الاتفاق لأنظمة التقييم الداخلي إطار الإدارة الجيدة والرقابة عليه، باعتبار أن ذلك هو الأساس في تبنى برامج داخلية لتقدير المخاطر بالاعتماد على السوق، فحددت ضوابط للإدارة الجيدة لنظام التقييم ومراقبة مخاطر الائتمان.¹

2- الإرشادات الرقابية لمخاطر الائتمان والخسائر المتوقعة له:

أصدرت لجنة بازل 3 إرشادات رقابية لمخاطر الائتمان تهدف إلى وضع تعليمات رقابية بشأن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية تشمل الممارسات التي تؤثر على تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والمخصصات المكونة والتي ناقشتها اللجنة العربية للرقابة المصرفية، وأعدت بناء عليها هذه الإرشادات:

أ- مجلس الإدارة والمسؤوليات: مجلس إدارة البنك والإدارة العليا هي المسؤولة عن التأكد من أن البنك لديه تطبيق مناسب لمخاطر الائتمان، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية، لتحديد كفاية المخصصات وفقا لسياسات وإجراءات البنك المعلنة والإطار المحاسبي المعمول به في ضوء التوجيهات الرقابية المعنية.

ب- أساليب سليمة لقياس تآكل الأصول: يجب على البنك تبنى وتوثيق سياسات وإجراءات وطرق رقابية سليمة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان لكافة تعرضات المحفظة الائتمانية، ويجب أن يبنى قياس المخصصات المتعلقة بتلك المحفظة على منهجيات قوية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب .

ت- عملية تقييم وتجميع مخاطر الائتمان: يجب أن يتوافر لدى البنك نظام للتصنيف الائتماني يتم من خلاله تجميع التوظيفات بناء على خصائص مخاطر الائتمان المشتركة.

ث- كفاية المخصصات: كفاية مخصصات البنك المكونة بغض النظر عما إذا كان تم احتسابها وقياسها على مستوى المجموعات المتشابهة أو على مستوى العميل الواحد، يتعين أن تتوافق مع الإطار المحاسبي المعمول به.

ج- وجود سياسات وإجراءات للتحقق من صحة النماذج المستخدمة في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقع: يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات للتحقق من صحة النماذج المستخدمة في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ح- الحكم الشخصي على الائتمان من ذوي الخبرة: من الأمور الضرورية في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة أن يتم استخدام البنك للخبرة الائتمانية لأصحاب القرار الائتماني في الحكم على سلامة الائتمان الممنوح من خلال معلومات ملائمة ومدعمة بالمستندات بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية.

خ- البيانات المشتركة: يجب أن يتوفر لدى البنك عملية قياس وتقييم سليم لمخاطر الائتمان من خلال أدوات وبيانات ونظم عامة قوية توفر احتساب سليم لخسائر الائتمان المتوقعة.

¹ محب خلة توفيق، مرجع نفسه، ص 126-127.

د- الإفصاح العام: يجب أن يعزز إفصاح البنك، الشفافية وإمكانية المقارنة بتوفير المعلومات الملائمة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.¹

ثانيا- الدور الإشرافي والرقابي للبنوك المركزية في إدارة مخاطر الائتمان حسب لجنة بازل:

يشير المبدأ السابع عشر المحدد من قبل لجنة بازل لتقييم إدارة البنوك لمخاطر الائتمان إلى وجود دور فعال للسلطة الإشرافية، إذ يجب على السلطة الإشرافية التحقق من وجود نظام فعال لدى البنوك للتعرف على وقياس مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر لديها كما يجب عليها إجراء مراجعة مستقلة لإستراتيجيات وسياسات وإجراءات وممارسات البنك المتعلقة بمنح التمويل والإدارة المستمرة لمحفظة الائتمان². ويجب على السلطة الإشرافية أن تتولى المهام التالية:

1- تقييم إدارة مخاطر الائتمان:

يجب أن يكون لدى المشرفين سياسات تدعو إلى مراجعة دورية احترازية لوظائف تقييم الإقراض ومخاطر الائتمان للبنك والتوصية بإدخال تحسينات عليها عند الضرورة، ويجب على المشرفين تقييم ما يلي:

أ- أن مراجعة مخاطر الائتمان، داخل البنك هي صلبة وشاملة.

ب- نوعية العمليات والأنظمة التي يعتمد عليها البنك في تحديد وتصنيف ورصد ومعالجة التغييرات في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب كافية، وأن يتضمن الحكم الشخصي على الائتمان من ذوي الخبرة الأوضاع الحالية والمعلومات المستقبلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية، والموثقة بشكل جيد.

ت- أن تعكس تطبيقات البنك هامش المخاطرة المحدد بطريقة تضمن التعرف على تعرضات الإقراض بشكل سريع عند زيادتها إلى مستوى يزيد من معدل المخاطر المقبولة لدى البنك ورصدها بشكل صحيح، وتعكس تقديرات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على نحو صحيح حجم الزيادة في مخاطر الائتمان لهذه التعرضات، توفير المعلومات المناسبة حول مخاطر الائتمان لتعرضات الإقراض، والتغييرات في مخاطر الائتمان، وخسائر الائتمان المتوقعة والتغييرات في احتساب المخصص لمجلس الإدارة والإدارة العليا على أساس منتظم.

ث- التوقعات المدرجة عند تقييم مخاطر الائتمان والقياسات ليست فقط مناسبة ومدعمة بالمستندات، ولكن أيضا تتفق مع توقعات استخدامها لأغراض أخرى من قبل البنك، وأن يتم إتاحة كافة تلك المعلومات للمشرفين.

ج- الإجراءات الموضوعية للتأكد من دقة وانسجام نماذج تقييم المخاطر الائتمانية الداخلية للبنك.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 84-2018، ص 8-25.

² اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 14.

ح- عند وضع هذه التقييمات موضع التنفيذ، قد يطلب المشرفون من البنوك تقديم معلومات تكميلية، لم يفصح عنها علناً، من خلال تقارير رقابية عادية، أو من خلال تقارير التفتيش الميداني للرقابة على البنوك.

2- تقييم قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

عند تقييم أساليب البنك المستخدمة في تقدير المخصصات، يجب أن يكون الرقايين على قناعة بأن البنك اتبع سياسات وممارسات تتفق مع مبادئ قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما فيها ما يلي:

أ- متانة الإجراءات التي يستخدمها البنك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة وأن تكون في الوقت المناسب، وتأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة والتقييمات المحدثة من مخفضات مخاطر الائتمان (وعلى وجه الخصوص الضمانات)، وتقديرات التدفقات النقدية بناء على تقييم عوامل مقترض معين والظروف الحالية والمستقبلية المحيطة وظروف الاقتصاد الكلي، جنباً إلى جنب مع المعلومات المستقبلية الأخرى ذات الصلة والتي تؤثر على إمكانية تحصيل المتوقع من تعرضات إقراض البنك.

ب- قوة إطار وأسلوب تحديد المخصصات، سواء تلك التي تحدد بشكل جماعي أو فردي.

ت- أن تكون المخصصات الكلية عن تعرضات إقراض البنك مناسبة طبقاً للمتطلبات المحاسبية وفيما يتعلق بتعرضات مخاطر محفظة البنك الائتمانية.

ث- من المسلم به أنه يجب تكوين المخصصات عند عدم قابلية تحصيل الديون خلال فترة مناسبة وشطب الدين من سجلات البنك.

ج- بغض النظر عن الطريقة المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة، والعمليات الداخلية للبنك لقياس اضمحلال الأصول يجب الأخذ في الاعتبار توقعات البنك لمخاطر الائتمان والتغيرات التي قد تطرأ على مخاطر تعرضات البنك الائتمانية. قد يستفيد المشرفون من العمل الذي يقوم به المدققين الداخليين والخارجيين في مراجعة تقييم مخاطر الائتمان وتكوين خسائر الائتمان المتوقعة وطريقة قياس البنك لها.¹

3- تقييم معيار كفاية رأس المال:

أ- يجب على الرقايين في أداء تقييمهم لكفاية رأس المال البنك، النظر فيما إذا كانت الإدارة لديها ما يلي:

- المحافظة بشكل فعال على النظم والضوابط لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مستوى مخاطر الائتمان، والزيادات الكبيرة في مشاكل مخاطر الائتمان وجودة الأصول في الوقت المناسب.

- تحليل كافة العوامل الهامة ذات الصلة التي تؤثر على مخاطر الائتمان وتحصيل المحفظة.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- أن عملية تقدير المخصص المقبول، كحد أدنى يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في هذا التوجيه، بما في ذلك متطلبات المحاسبة المعنية.

ب- عند وجود قصور يجب على الرقابي التوصية بإدخال تحسينات في ممارسات المخاطر الائتمانية للبنك، وأن ينظر المشرفون في مجموعة كاملة من الإجراءات الرقابية المتاحة لها للسيطرة على أوجه القصور ولفت انتباه الإدارة إليه للتصحيح في الوقت المناسب والاستجابة الرقابية بما في ذلك مدى تواصل الجهة الرقابية مع مجلس إدارة البنك، وينبغي أن تتناسب مع خطورة أوجه القصور، وأثره على مستوى المخاطر في البنك، وكذلك قدرة البنك على تحمل المخاطر وسرعة استجابة الإدارة لإزالة تلك المخاوف. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الردود الرقابية الأساليب والتدابير التالية:

- إيصال ملاحظات المشرفين للإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل دوري ومنتظم وتقييم رد فعل إدارة البنك بشأن تلك المخاوف وما هي خطة المعالجة.

- العوامل الواردة في التصنيفات الرقابية وملاحظات المشرف على مخاطر محفظة البنك الائتمانية.

- اتخاذ إجراءات رسمية أو غير رسمية رقابية تطلب من المجلس والإدارة العليا لمعالجة أوجه القصور في غضون فترة زمنية محددة، وتقديم تقارير مكتوبة للمشرفين بشكل دوري.

- عند تقييم كفاية رأس المال، يجب على المشرفين النظر في كيفية وضع سياسات البنك وكيفية التطبيق المحاسبي لدى البنك وتقييم مخاطر الائتمان والتي تؤثر على تقييم أصول وأرباح البنك، وبالتالي وضع رأس ماله.

- يجب على المشرف أن ينظر في ما إذا كان القصور في قياس خسائر الائتمان المتوقعة يعكس التصنيفات الرقابية أو من خلال طلب رأسمال أكبر في ضوء الدعامة الثانية من اتفاق بازل .

- علاوة على ذلك، على المشرف النظر في كيفية تأثير هذه العيوب على مستوى المخصصات وما إذا كان المبلغ الإجمالي للمخصصات غير متناسب في إطار المعايير المحاسبية المعمول بها، يتعين على المشرف مناقشة هذا الأمر مع إدارة البنك ومجلس الإدارة واتخاذ إجراءات رقابية مناسبة عند الضرورة.¹

¹ تقرير صندوق النقد العربي، الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة، مرجع سبق ذكره، ص 27-32.

ثالثاً- أثر اتفاق بازل على قواعد بيانات المعلومات الائتمانية واستخداماتها:

تشكل المعلومات نقطة قوة إذا تم استخدامها وإدارتها بشكل صحيح ويمكن للتحسينات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية أن تسهل إلى حد كبير تشغيل ونمو سوق الائتمان، ومن ثم السوق المالية والاقتصاد ككل، فاستخدام أنظمة التقارير الائتمانية مفيداً للمؤسسات الرقابية لتحليل الأنظمة البنكية فيما يتعلق برأس المال والتمويل، وهناك خمسة أهداف أساسية لاستخدامها¹:

- لتحسين الوصول إلى الائتمان.
- لتعزيز الرقابة المصرفية.
- لتعزيز المنافسة.
- البحوث الاقتصادية للاقتصاد الكلي.
- لتحسين التنظيم المصرفي.

إن تطبيق اتفاق بازل له تأثير كبير على إقراض البنوك الأصغر التي تمثل فيها الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم العملاء الرئيسيون، وقد أولت البنوك الصغيرة على وجه الخصوص مزيداً من الاهتمام لطرق تقييم المخاطر المتقدمة تقنياً، حيث بينت دراسة أجريت على اليابان أن تشجيع استخدام نموذج التقارير الائتمانية من خلال التغييرات التنظيمية وبموجب معايير رأس المال الدولية الخاصة ببازل2 والتي تنطبق على أكبر المؤسسات المصرفية، أن قروض الشركات الصغيرة التي يتم إصدارها بموجب درجات الائتمان سوف تتلقى معاملة تفضيلية نسبياً (أي أن يكون لديها متطلبات رأس مال أقل)، كما جلب بازل الثاني دافع قوي لإنشاء قاعدة بيانات المعلومات، علاوة على ذلك تشهد صناعة المعلومات الائتمانية توسعاً كبيراً مع الانتقال إلى بازل2 وكلما كان التحليل الإحصائي لاحتمالات خسارة القروض أكثر تطوراً، كلما استفاد المقترضون الأصغر من قروض بنكية أرخص، على سبيل المثال فإن استخدام بيانات من سجل الائتمان العام التشيلي قد أظهر أن توزيع خسائر القروض من القروض الصغيرة (أقل من 20,000 دولار أمريكي) هو أقل بكثير من منح القروض الكبيرة².

كما أظهرت نتائج إحدى الأبحاث التي قدمت للمؤتمر التاسع للمال والأعمال بإسطنبول سبتمبر 2013 أن العلاقة بين منحنيات كل من المعلومات الائتمانية وحجم التمويلات المقدمة وعدد العملاء المستخدمين للتمويلات بالإضافة لعدد مؤسسات التمويل المانحة ذات اتجاه إيجابي بدرجة عالية جداً مقارنة بالمنحنى السلبي

¹ Andrew Powell, Nataliya Mylenko, **Improving Credit Information, Bank Regulation and Supervision: On the Role and Design of Public Credit Registries**, World Bank Policy Research Working Paper 3443, November 2004, p12.

² Hachinohe, Daiwa, **Development of Database on Corporate Credit Information For ASEAN Plus**, op cit, pp24,46,63.

(الانخفاض) لعدد حالات التعثر المالي نتيجة عدم السداد وهذا بالفعل يؤكد الفوائد المرجوة من تطبيق هذه الأنظمة لكل من (العمل، المؤسسة المصرفية والتمويلية، الاقتصاد المحلي، السلطات الرقابية والتنظيمية، المجتمع).¹ كما يمكن أن تساعد المعلومات الائتمانية على تصميم نظم الرقابة في القطاع المالي و الارتقاء بالمهام التالية:

- **مراجعة معايير الرقابة:** يمكن أن تساعد المعلومات الائتمانية على ضبط الإجراءات الرقابية المتعلقة بالبنوك الفردية أو مؤسسات الائتمان الأخرى التي تشكل نسب مخاطر والتي تم تحديدها خلال اختبارات أوضاع الضغط أو غيرها.

- **مهام التحليل من أجل تصميم أنظمة جديدة أو محدثة:** ويشمل ذلك:

- استخدام آليات رقابية خاصة بمراجعة أنظمة تصنيف المخاطر الداخلية للبنوك IRP.
- التحقق ومراجعة أطر التحقق الداخلي لصحة أنظمة التصنيف لتحديد متطلبات رأس المال، بما فيها:
 - تقدير احتمالات التعثر في السداد المرتبط بخطوط الائتمان في مختلف المؤسسات المالية.
 - التحقق من المعايير المرتبطة بالقروض .
 - اعتماد السلطات على المعلومات الائتمانية لتقييم أنظمة التصنيف وقدرتها التنبؤية إلى جانب مراجعة جودة البيانات ونظم التصنيف.
 - تقييم مدى تطور القوة التمييزية لنظام تصنيف المؤسسات المالية من خلال دورة الأعمال (Business cycle).

- **المخصصات المرتبطة بخسائر القروض:** يمكن للسلطات استبدال النموذج التقليدي القائم على "الخسائر المتحققة" بالنموذج التطلعي، نموذج "الخسارة المتوقعة" (EL). وفي هذا الصدد، يمكن استخدام المعلومات الائتمانية الشاملة للتأكد ما إذا كانت المخصصات مطابقة لخسائر القروض المتوقعة من جهة، إلى جانب نموذج "الخسارة المتوقعة"، الشروط الرقابية يجب أن تتضمن تعريف التعثر في سداد الائتمان، الذي يشمل ليس فقط الأحداث ذات الصلة بعجز سداد الائتمان من الطرف المقابل (counterparty) ذات الصلة بالمقرض، لكن أيضا من المؤسسة التي منحت الائتمان إلى الطرف المقابل.

- استخدام السلطات الإشرافية لمعلومات ائتمانية أكثر دقة لفحص/تقييم تحيد المؤسسة المالية عن الشروط المرتبطة بنموذج IRP، واتخاذ تدابير تصحيحية (add-ons) لضبط متطلبات رأس المال.

¹ محمد فوزي، تطبيقات الأنظمة المركزية للاستعلام الائتماني في القطاع المصرفي، مقال متاح في الموقع:

[\(https://www.al-sharq.com/.../\)](https://www.al-sharq.com/.../) تاريخ الإطلاع: 2019/01/10.

- استخدام السلطات الإشرافية لمعلومات الائتمان لتقييم/ تقدير التعرض الائتماني عند التعثر (EAD) في إطار خطوط الائتمان في المؤسسات المالية المختلفة.

- وضع السلطات الإشرافية "لأنظمة تصنيف مخاطر المؤسسات المالية":

اعتمادا على المعلومات الائتمانية يمكن للسلطات الإشرافية وضع "أنظمة تصنيف المخاطر المؤسسات المالية" و يمكن تقديم هذه الأنظمة للمؤسسات المالية غير القادرة على تطوير أنظمتها الخاصة أو لمقارنة أنظمة التصنيف الداخلي الخاصة بها، على سبيل المثال لأغراض تحديد المقترضين الذين يتم تصنيفهم جيدا بشكل غير طبيعي.

- **مخاطر الائتمان لمحفظه المؤسسات المالية:** إن مراقبة المؤسسات المالية وتقييم قدرتها على تحمل الخسائر لمخاطر الائتمان، وكفاية مستويات رأس المال والأحكام السليمة، يمكن تنفيذه عن طريق استخدام المصفوفات الانتقالية ونماذج مخاطر محافظ الائتمان التي تتضمن معلومات الائتمان على النحو التالي:

- المصفوفات الانتقالية هي أجهزة مفيدة لتحليل ديناميكيات محفظة مخاطر الائتمان، حيث تظهر التغير في الحالة الائتمانية سواء سلبا أو إيجابا، ومتوسط معدل الإقراض الخاصة بهم وإلى أي مدى قد انخرقت عليه من ذلك المتوسط (تقلباته).

- تعتمد أيضا نماذج المحفظة على استغلال معلومات الائتمان التاريخية، حيث أنها توصف أفضل توزيع للخسارة في محفظة القروض.

- يمكن لهذه التقنيات أن تسهم في إمكانية الوقوف على قدرة البنوك على تحمل الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة.

- **اختبارات التحمل:** تساعد البيانات المفصلة عن القروض السلطات الإشرافية بوضع أفضل نموذج لتأثير الأوضاع الضاغطة على محافظ المؤسسات المالية، فضلا عن تحليل قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على الملاءة المالية، عموما يتم تقدير الخسائر المحتملة للمؤسسات المالية وفقا لنماذج تراعي الوضع الداخلي للمؤسسة المالية (أنواع الائتمان، وجودة محفظة القروض والتركز، الخ)، بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (نموذج الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة وغيرها).¹

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-21.

المطلب الثالث: المبادئ العامة لإنشاء قواعد بيانات الاستعلام الائتماني الصادرة عن البنك الدولي:

أصدرت لجنة اتحاد صناع بيانات المستهلكين (CDIA) التي تم تأسيسها من قبل البنك الدولي والتي تضم في عضويتها أكثر من 140 عضو، مجموعة من المبادئ التوجيهية لإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني.

أولاً- البيانات الائتمانية ومعالجتها:

1- البيانات وتوقيت معالجتها: إن جودة البيانات العالية هي لبنة البناء الأساسية لبيئة التقارير الائتمانية الفعالة إذ يمكن أن تؤدي عدم دقة البيانات الموجودة في الأنظمة إلى رفض غير مبرر للقرض وارتفاع تكاليف الاقتراض وعواقب أخرى غير مرغوب فيها.

تعتمد دقة البيانات المتوفرة للمستخدمين على سلسلة من الخطوات تبدأ عادة بالمعلومات التي يتم جمعها حول المقترضين من خلال طلبات القروض والعقود، والتي يتم تخزينها بعد ذلك عن طريق مزودي التقارير الائتمانية ومصادر البيانات الأخرى، الجزء الآخر من المعادلة هو مجموعة العمليات التي يتم تنفيذها بواسطة مزود الخدمة لتحويل البيانات الخام إلى المنتجات التي يتم الوصول إليها من قبل المستخدمين، ويشمل ذلك التحقق من صحة البيانات والعمليات الفنية الأخرى، وكذلك تطبيق الخوارزميات لتحويل البيانات إلى سلسلة من المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة، و لضمان دقة البيانات المقدمة ينبغي استخدامها بشكل مستمر فالبيانات التي لا تطبق عليها ضوابط الجودة المستمرة والعمليات الروتينية تنطوي على خطر أن تصبح لاحقاً غير دقيقة أو مضللة لذلك ينبغي أن توازن أنظمة التقارير الائتمانية بين جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات مع جمع المعلومات المفيدة للخدمة، وينبغي وضع قواعد مناسبة لتعزيز الامتثال للمعايير السارية بشأن جمع البيانات وتوزيعها خاصة فيما يتعلق بالبيانات غير الصحيحة أو غير المكتملة أو غير الدقيقة .

أما بشأن توقيت البيانات فيجب على مقدمي خدمات التقارير الائتمانية ومقدمي البيانات تطبيق قواعد واضحة ومفصلة لتحديث المعلومات حيث تضمن هذه القواعد إجراء التحديثات على أساس جداول محددة مسبقاً، كحد أدنى يجب أن يتضمن هذا إجراءً فورياً للتعديلات على الأخطاء في حالة حدوث تغييرات متعلقة بالدين كالتعرض للمخاطر الائتمانية والمتأخرات والاحتيايل والتخلف عن السداد والإفلاس، يجب على الأعضاء تقديم معلومات عن الطلبات الجديدة للحصول على تمويل مما يسمح بتحديث البيانات قبل تحميلها في قاعدة البيانات، تخضع المعلومات المحتجزة للتحقق الدقيق والتحكم وحتى أنظمة الاستعلام الائتماني يجب أن تستجيب في أقرب وقت ممكن لمطالب المقرضين¹.

تشير البيانات السلبية عن التأخر في السداد وكذلك الإفلاس والعمليات القضائية الأخرى، يتضمن التقرير الائتماني الإيجابي أيضاً العديد من المعلومات الأخرى عن المدين، مثل أرصدة الحسابات، وعدد

¹ FEKIH Fatima Zohra,op cit, p120.

الاستفسارات، ونسب الديون، والمدفوعات في الوقت المحدد، وحدود الائتمان، ونوع الحساب، ونوع القرض، ومؤسسة الإقراض، وأسعار الفائدة، وبيانات السجلات العامة، تقارير مفصلة عن الأصول والخصوم والضمانات، هيكل استحقاق الديون، نمط السداد، سجلات التوظيف... الخ.

هناك حد للمعلومات التي يمكن مشاركتها، والتي ترتبط عادةً بالأغراض المسموح بها لتبادل المعلومات أو اعتبارات الخصوصية عند التعامل مع القضايا الحساسة مثل البيانات العرقية وهناك قيود قانونية أو تنظيمية على استخدام تلك المعلومات، (لتقليل إمكانية إدخال التحيز في قرارات الدائنين).

ينبغي أن تكون قواعد أو لوائح بشأن الحد الأقصى لطول الوقت الذي يمكن فيه تخزين البيانات الائتمانية، أو استخدامها لأغراض وضع النماذج أو توزيعها على المستخدمين.¹

2- معالجة البيانات: الأمن والكفاءة:

يجب أن تكون معايير صارمة للأمان والموثوقية، وأن تكون فعالة، وعلى المشاركين في نظام التقارير الائتمانية حماية البيانات من أي خسارة أو فساد أو تدمير أو سوء الاستخدام أو الوصول غير المبرر، ويجب عدم الكشف عن المعلومات التي يتم جمعها تحت أي ظرف من الظروف إلى طرف ثالث أو لأي غرض آخر.²

تشمل بعض التهديدات الشائعة لأمن البيانات هجمات سببرانية من جهات خارجية واستخدام البيانات بطريقة غير لائقة من قبل مقدمي الخدمة أو المستخدمين.

وينبغي وضع تدابير وضمانات محددة للتعامل مع الجوانب المنطقية والمادية والتنظيمية لأمن البيانات، الهدف من هذه الضمانات هو احتواء خروقات أمن البيانات والحد منها والاستجابة لها و ينبغي مراجعة التدابير والضمانات على أساس منتظم لضمان تحديثها وفعاليتها ضد التهديدات الناشئة حديثاً.

تعتبر موثوقية خدمات التقارير الائتمانية مسألة لا تتعلق فقط بمقدميها ولكن أصحاب المصلحة الآخرين كذلك، بما في ذلك مقدمو البيانات والمستخدمون والسلطات، ولذلك فإن مستوى الموثوقية "الأمثل" لنظام معين يجب أن يكون نتيجة مناقشات توازن مستويات الخدمة، والتكاليف والبنية التحتية، والتنظيمية.

ثانياً- الحوكمة وإدارة المخاطر:

ينبغي أن تضمن ترتيبات إدارة مقدمي خدمات الاستعلام الائتماني ومقدمي البيانات ضمان المساءلة والشفافية والفعالية في إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال والوصول العادل إلى المعلومات من جانب المستخدمين.

حيث توفر الإدارة السليمة حوافز للإدارة العليا في المنظمة لتحقيق مصالح المنظمة على المدى الطويل، مثل النمو المستمر، وزيادة التغطية، والربحية، والسلامة العامة.

¹ Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit,pp22-26.

² FEKIH Fatima Zohra,op cit,p120.

ونظراً للطبيعة الحساسة لأنشطة الاستعلام الائتماني، يجب أن يكون مقدمي خدماته ومقدمو البيانات مسئولين أمام مختلف المشاركين في النظام بما في ذلك الأشخاص المعنيين بالبيانات الذين يحملون معلومات بشأنهم وأن يخضعوا لآليات المساءلة والرقابة المستقلة بما في ذلك عمليات المراجعة المستقلة كالإشراف من قبل سلطة عامة.

ينبغي لإدارة مقدمي خدمات الاستعلام الائتماني ومقدمي البيانات أن تكفل الكشف في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالأعمال التجارية، قد تتضمن المعلومات ذات الصلة التي يتم الكشف عنها ما يلي: هدف مقدم الخدمة، الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم أنشطتها، النتائج المالية الرئيسية كما يقتضي القانون، مدونات السلوك، أنواع الكيانات التي قد تصبح مستفيدة من الخدمة وظروف القيام بذلك؛ قواعد وإجراءات جمع ومعالجة البيانات، بما في ذلك نطاق جمع البيانات، استخدامات البيانات وآليات تحديد المخاطر وتخفيفها، توزيع الأسهم والمساهمين الرئيسيين والأطراف ذات الصلة، آلية حل النزاع التي يطبقها مزود الخدمة، وتشمل المخاطر الرئيسية التي تواجهها أنشطة الإبلاغ الائتماني، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

تواجه جميع الأنشطة الاقتصادية مجموعة متنوعة من المخاطر، ودور الإدارة هو تحديد ما إذا كان ينبغي تجنب المخاطر المحددة أو قبولها أو تقاسمها أو نقلها إلى أطراف ثالثة، ستحتاج الإدارة إلى وضع ضوابط داخلية للتخفيف من المخاطر التي تقرر قبولها، كما تحتاج الإدارة أيضاً إلى تحليل ما إذا كان نظام الضوابط الداخلية سيكون له تأثير على الخدمات المقدمة في السوق، وإلى أي مدى سيتم نقل هذا التأثير إلى المستخدمين في شكل تكاليف أعلى أو أقل¹

ثالثاً- الإطار القانوني والتنظيمي:

ينبغي أن تكون القواعد متاحة للجمهور وواضحة وغير متناقضة ومستقرة نسبياً فيما يتعلق بالمفاهيم والوظائف والمسؤوليات الرئيسية، ويجب كتابة القوانين والتنظيمات لاستيعاب الاتجاهات المتطورة المتعلقة بالاستعلام الائتماني دون الحاجة إلى إجراء تعديلات متكررة.

ينبغي أن يكون للمصطلحات الأساسية المستخدمة في الاستعلام الائتماني معنى فريد يسمح للمشاركين والمنظمين بالحصول على أقل مساحة للتأويل، كما أن نشر الإطار القانوني والتنظيمي أمر ضروري لكي يدرك المشاركون في نظم الاستعلام الائتماني حقوقهم والتزاماتهم بالكامل.

¹ Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit,pp27-30.

يستند الوصول إلى قواعد البيانات على درجة معينة من المعاملة بالمثل بين مقدمي البيانات/المستعملين ومقدمي خدمات الاستعلام الائتماني، وينبغي أن يصمم الإطار القانوني لموازنة مصالح كل الأطراف ولتشجيع تدفقات المعلومات الائتمانية والابتكار في نظام الاستعلام الائتماني.

ينبغي أن يكون بمقدور الأشخاص المعنيين بالبيانات الوصول إلى البيانات التي يحتفظون بها بصورة دورية بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة، بناء على طلبهم، مع نسخة من التقارير عنها بدون تكلفة مرة واحدة في السنة أو في حالة اتخاذ إجراء معاكس.

يتطلب الإطار القانوني من مقدمي خدمات الاستعلام الائتماني آلية داخلية لتسوية المنازعات، ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون الآلية الداخلية شفافة ويسهل الوصول إليها، وينبغي أيضاً تشجيع آليات أخرى بديلة لتسوية المنازعات مثل التحكيم أو الوساطة أو وجود سلطة إشرافية تؤدي دوراً محايداً بين الأطراف المتنازعة.¹

رابعاً- تدفقات البيانات عبر الحدود:

في المناطق أو التكتلات الاقتصادية التي تتسم بتكامل مالي واقتصادي قوي، قد ترغب السلطات في أن تضع مؤسسات الأعمال ورعايا في التكتل يتلقون خدمات مالية في ظل ظروف مماثلة بغض النظر عن البلد الذي يقيمون فيه، قد يتطلب هذا أن تصبح تقارير الائتمان متوفرة ومتنقلة عبر البلدان .

حقيقة أن نقل البيانات عبر الحدود قد يكون أداة مفيدة و مناسبة، لتسهيل توفير الائتمان والخدمات المالية الأخرى وكذلك لأغراض الإشراف المصرفي، ونظراً لتعقيد مختلف الأنشطة عبر الحدود، بما في ذلك الجوانب القانونية والتنظيمية والاختلافات في أطر حماية المستهلك، والبنية التحتية، والطبيعة المتنوعة للمؤسسات المعنية، وبالتالي إمكانية تضارب المصالح، وعدم اليقين بحجم تدفقات البيانات المستقبلية وغيرها، من المهم أن يكون هناك تحليل دقيق إذا كانت الفوائد المحتملة سوف تبرر التكاليف.

يعد توحيد محتوى البيانات على الأقل فيما يتعلق بما يعتبر مدخلات إلزامية بين نظم الاستعلام الائتماني في مختلف الدول عنصراً ضرورياً لضمان الاتساق في عمليات التقييم الائتماني أو الإشرافي عبر الحدود. عندما يقوم مزود خدمة التقارير الائتمانية بتقديم خدمات لبلدان أكثر يتم تخزين البيانات التي يتم جمعها من بلدان متعددة في مستودع واحد يقع في بلد معين، وسيتم إرسال المعلومات المخزنة في المستودع لعدة دول قد ينطوي مثل هذا النموذج على مخاطر تشغيلية وقانونية محددة.

وبصفة عامة تتطلب الأنشطة عبر الحدود مستوى عال من التعاون (المتعدد الأطراف) بشأن المسائل التقنية والتنظيمية والرقابية، سيهتم المنظمون والمراقبون بشكل طبيعي بمقدمي الخدمات والمستخدمين حيث يراقبون جميع القوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في الدول ذات الصلة، ولكن يمكن أن يكون الأمر كذلك هو أن المنظمين

أنفسهم سيكونون مستخدمي و/أو موفري نقل البيانات الائتمانية عبر الحدود (على سبيل المثال لأغراض الرقابة المصرفية)، ومن ثم يشكل إطار التعاون والتنسيق أداة مفيدة لضمان فهم مشترك للقضايا والمشاكل ذات الصلة فضلاً عن مناقشة الحلول واقتراحها ووضعها، يتكون الإطار الأولي للتعاون عادة من اجتماعات دورية بين الأطراف، وفي العديد من الحالات يتطور هذا الأخير إلى أشكال أكثر رسمية من التعاون مثل مذكرة تفاهم (MoU) بين طرفين أو أكثر من أجل مثلاً تأمين تبادل منتظم للمعلومات، أو فرق عمل مشتركة لمعالجة قضايا محددة¹، وفيما يلي ملخص هذه المبادئ:

شكل رقم(3-1): مبادئ تنظيم عمل أنظمة الاستعلام الائتماني



المصدر: اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الإستمعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص16.

¹ Report :General Principles for Credit Reporting, op cit.p35.

المبحث الثاني: متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

تشكل أنظمة الاستعلام الائتماني الركيزة الأساسية لتهيئة بنية تحتية سليمة للنظام المالي والمصرفي والتي ينعكس تطويرها بشكل كبير على استقراره واستقرار الاقتصاد ككل ونموه، فتطوير مثل هذه الأنظمة يتطلب توفر بيئة مناسبة تنظم عمل هذه النظم سواء من ناحية تجميع ومعالجة البيانات والإفصاح عنها وتبادلها، أو من ناحية تنظيم وحماية حقوق المقترضين من أفراد أو مؤسسات.

المطلب الأول: البيئة التشريعية والمؤسسية والفنية المناسبة:

تفترض الممارسات السليمة لتطوير أنظمة سليمة للاستعلام الائتماني، توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية لنجاح عمل هذه الأنظمة وتحقيقها للأغراض والأهداف المأمولة منها، وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

أولاً- البيئة التشريعية :

يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني توفير البنية التشريعية المناسبة والتي تطرقنا لها سابقاً، حيث تسمح بتبادل المعلومات الائتمانية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وتتيح الحق للأفراد والشركات في الحصول على البيانات الائتمانية الخاصة بهم والاعتراض عليها وتصحيحها في حالة وجود أخطاء.

ويلعب الإطار التشريعي دوراً مهماً في حماية خصوصية الأفراد و أيضاً في ضمان إمكانية الوصول إلى البيانات المطلوبة من قبل الجهات الفاعلة المخولة لتوفير الخدمات والتي تساهم في النمو الاقتصادي، وهنا يأتي دور صانعي السياسات في وضع المسؤوليات والالتزامات على الأطراف المشاركين في النظام¹.

ثانياً- البيئة المؤسسية:

يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني توفر الإطار المؤسسي الملائم في شركات الاستعلام الائتماني، والذي يشمل مشاركة عادلة في الملكية وتوفير مزود كفؤ لتقنية المعلومات، وتبنى القواعد والممارسات المهنية السليمة، وتجميع المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية بالإضافة إلى بناء القدرات لتوسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها.

إن بناء نظام ناجح للاستعلام الائتماني يجب أن يراعي في بناءه المؤسسي مجموعة من الاعتبارات، وبوجه خاص النقاط التالية:

1- اختيار المزود المناسب للخدمات التقنية (technical provider)، الذي يتمتع بالخبرة اللازمة وبالاستعدادات الفنية والإدارية لتوفير الدعم الفني على مدار الساعة، والقدرة على معالجة التحديات والصعوبات التي قد تواجه العمل.

¹Positive Credit Reporting System ,faculty of law ,university of oslo, Submission deadline: 1st of December 2014,P12.

- 2- إرساء معايير عالية للممارسات المهنية (code of conduct)، الذي ينظم كافة العمليات الداخلية لنظام الاستعلام الائتماني، ويحكم العلاقة بين موظفي هذا النظام وكافة الجهات الأخرى ذات العلاقة وبشكل خاص الأعضاء(الجهات المقرضة) والمستهلكين والجهات الإشرافية، ويوضح مسؤوليات كل طرف، كما يتعين أن تفرض هذه اللوائح الضوابط المناسبة لضمان توفر أعلى مستوى من المهنية الفنية والأخلاقية للموظفين والعاملين.
- 3- نوعية البيانات التي يتم تجميعها: من المفيد في تصميم عمليات نظام الإستماعل الائتماني، تحديد نوع البيانات والمعلومات التي يتعين الحصول عليها والتي يجب أن تشمل ليس فقط البيانات أو المعلومات السلبية (négative data) بل أيضا وبنفس القدر من الأهمية البيانات والمعلومات الإيجابية عن المقرضين(positive data). كذلك يتعين تحديد أوسع نطاق متاح من جمع البيانات، بحيث لا يقتصر جمع المعلومات من المصارف فقط بل يشمل شركات التمويل وشركات بطاقات الدفع ومؤسسات الخدمات المختلفة ذات الفواتير(مثل الاتصالات).
- 4- تطوير خدمات إضافية: مع تزايد المنافسة في كل المجالات، بما في ذلك تبادل المعلومات الائتمانية، يتم دفع مزودي الخدمات التقليديين لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة لتلبية احتياجات المستخدمين المتزايدة، تشمل الخدمات ذات القيمة المضافة (VAS) فئة واسعة من المنتجات التي يمكن أن تقدمها مكاتب الائتمان الأكثر تطوراً، (تندرج هذه الخدمات بشكل عام في نطاق المكاتب الخاصة، على الرغم من أن بعض السجلات، مثل تلك الموجودة في فرنسا وفلسطين تقدم هذه الخدمات)ومنها على سبيل المثال لا الحصر: خدمات التسويق، التصنيفات الائتمانية، معالجة الطلب، مراقبة المحفظة، كشف الاحتيال، التحقق من الهوية من خلال التكنولوجيا الرقمية، رؤى تجارية، المنتجات والخدمات الاستهلاكية، منتجات وخدمات الإبلاغ عن الائتمان التجاري مثل المعلومات التجارية عن المؤسسات والنسب المالية للشركات، ومعلومات عن المساهمين والميزات...الخ.
- يمكن لمجموعة متنوعة من التقنيات، بدءاً من تجميع البيانات والإحالة إلى الخوارزميات الإحصائية المعقدة، أن توفر للمقرضين تفسيراً بسيطاً للمعلومات (مثل درجة المخاطر).¹

ثالثاً- توعية الجمهور:

لا يكفي توفير التشريعات والقوانين وبناء الإجراءات والعمليات المتكاملة لخدمات أنظمة الاستعلام الائتماني في نجاح هذه الأنظمة وتحقيق الأغراض المنشودة منها، بل يتعين بذل جهود لزيادة التوعية بدور الاستعلام الائتماني للحد من سوء الفهم أو السلبية التي قد تصاحب عملها. كذلك يتعين التوعية بمسؤوليات وحقوق والتزامات مختلف الأطراف، وبالذات بحقوق العملاء والمستهلكين.

وقد يكون من المناسب أن تشمل جهود التوعية العمل على نشر القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالاستعلام الائتماني على كافة وسائل الإعلام، وعقد ورشات العمل والندوات لمناقشة عمل هذه الأنظمة وكيفية

¹ World bank group, credit reporting knowledge guide 2019, p81.

إدارة الائتمان، كما يتعين أن تشمل التقارير الائتمانية، الإشارة إلى حقوق المقترضين وكيفية الاعتراض على المعلومات في حالة عدم صحتها.¹

رابعاً- استخدام التقنيات الحديثة الأكثر كفاءة وسلامة:

تعتمد صناعة التقارير الائتمانية على البيانات، فالتحسينات في برامج إدارة قواعد البيانات تخفض تكاليف الأجهزة وتخزين ومعالجة البيانات، وقد أدى استخدامها في قدرة العديد من الأسواق على خفض تكاليف خدمات الائتمان. ففي السنوات الأخيرة، كان مقدمو خدمات الاستعلام الائتماني يبحثون في ابتكارات لتطبيقها مثل تقنية blockchain* وإمكانية الاستفادة من توفر خدمات الحوسبة السحابية "cloud computing"، بالإضافة إلى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، والطاقة الحاسوبية، واستخراج البيانات، وتحليلات البيانات، فإن هذه التطورات الجديدة تحفزها زيادة الإقبال على الائتمان الاستهلاكي بالإضافة إلى التركيز على توفير منتجات مخصصة ومصممة لتلبية احتياجات العملاء.²

خامساً- إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الأعضاء(الجهات المقرضة):

يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الجهات المالية المقرضة، بما يمكنها من الاستفادة من المعلومات الائتمانية بكفاءة في إجراءات وقواعد منح الائتمان الخاصة بها. مهما قدمت أنظمة الاستعلام الائتماني من معلومات وتقييمات وخدمات، فإن عدم توفر إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الجهات المقرضة المصرفية وغير المصرفية، تستطيع من خلالها هذه الجهات توظيف هذه المعلومات في تحسين إدارتها للمخاطر الائتمانية، فإنه سيصعب تحقيق الأهداف التي يمكن جنيها على صعيد تحسين الخدمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي. ومن المهم هنا أن تمارس السلطات الإشرافية دورا إيجابيا ومحفزاً للمؤسسات المصرفية يدفعها لتوظيف خدمات التقييم والاستعلام الائتماني في إجراءات منح الائتمان والقروض.³

¹ محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص15.

*Blockchain: سلسلة الكتل: عبارة عن قاعدة بيانات تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات، وهي آمنة حسب التصميم تسمح بتحقيق نظام توافقي لا مركزي. cloud computing: الحوسبة السحابية: تشير إلى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوفرة تحت الطلب توفر خدمات متكاملة تشمل مساحة لتخزين البيانات، معالجة برمجية، الطباعة عن بعد... الخ.

² World bank group, credit reporting knowledge guide ,op cit, p27.

³ محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: أهمية تطوير نظم الاستعلام الائتماني:

تكمن أهمية تطوير نظم الاستعلام الائتماني فيما يلي:

أولاً- تحسين فرص الحصول على الائتمان:

إن توفير معلومات دقيقة وشاملة عن مديونية المقترضين وتاريخهم الائتماني يشجع المؤسسات المصرفية على تسعير أفضل وأدق للمخاطر ومكافأة المقترضين الجيدين بمنحهم ائتمان أقل تكلفة بسبب انخفاض معدلات المخاطرة من جهة ومن تدني الحاجة للاعتماد على الضمانات من جهة أخرى، كما أن وجود تجميع وتحليل كفؤ وفعال ودقيق للمعلومات والبيانات الائتمانية يساعد المؤسسات المقرضة على الاعتماد على السمعة والجدارة الائتمانية كضمانات بدلا من الضمانات المادية، وبمنح ذلك الفرصة للعديد من المقترضين الجيدين في التوسع بالحصول على ائتمانيات جديدة لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم التجارية.

ثانياً- دعم فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's):

يمثل تشجيع ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية وسيلة هامة وأساسية لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب جزء كبير من السيولة المصرفية الفائضة. وبالنظر لطبيعة عمل هذه المؤسسات فإن الاحتياجات التمويلية موجهة بصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل الشيء الذي يؤدي إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات مقابل الحصول على التمويل، من هنا فإن غياب هذه الضمانات يدفع المصارف إلى العزوف عن منح الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، إلا أن وجود أنظمة كفؤة للاستعلام الائتماني، ستسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من سمعتها وسلوكها الائتماني للحصول على التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسيعها.

ثالثاً- المساهمة في الحد من المخاطر الائتمانية:

إن وجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل أيضا المعلومات الإيجابية عن المستعلم عنهم طالبي التسهيلات الائتمانية، مما يشكل عامل حيوي في تحسين جدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية، وتقلل كثيرا من ممارسات الإقراض المندفعة والخطئة كما يمكن من المساهمة في ضبط السلوك الائتماني للمقترضين وخفض حالات التعثر لديهم.يقود ذلك جهات الإقراض إلى خفض تكاليف الائتمان والإجراءات والوقت اللازمين لاتخاذ القرار الائتماني مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية التي تنعكس بشكل إيجابي على تعزيز فرص التمويل لقطاع المنشآت.

ولا يقتصر الحد من إدارة المخاطر الائتمانية على المقترضين الأفراد فقط بل أيضا يمتد إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن إدارة المخاطر الائتمانية لمحظة التسهيلات تعمل على توفير السيولة اللازمة لجهات الإقراض للتوسع في

عملياتها الاقراضية وتحقيق الربحية المطلوبة، وسيكون أثر ذلك واضحاً على المقترضين من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن إدارة المخاطر الائتمانية المستندة للمعايير الدولية والسلوك الائتماني للمقترضين من الأفراد والمنشآت يعزز من فرص منح قروض جديدة أو التوسع بعمليات الاقتراض بأسعار وشروط معقولة، كما أن ذلك يعمل على تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض لاستقطاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة صاحبة السلوك الائتماني منخفض المخاطر والتدفقات النقدية الكافية¹.

رابعاً- المساهمة في تطبيق أفضل لاتفاقية بازل:

يمثل اتفاق بازل2 لكفاية رأس المال بصورة عامة إطاراً لإدارة وقياس المخاطر المصرفية، يعتمد على مدى كفاءة المصارف نفسها في إدارة وقياس هذه المخاطر. ولا شك أن المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني إذا ما تم استخدامها بكفاءة، ستساهم في تحسين قدرات هذه المصارف على تقدير أفضل للمدخلات الأساسية (parameters) لتحديد المخاطر الائتمانية مثل احتمالات التخلف عن السداد والخسائر الناجمة عن التخلف عن السداد والتوضيفات المعرضة للمخاطر في حالة التخلف عن السداد كما تساعد هذه المعلومات الائتمانية على الحكم على مصداقية المدخلات المستخدمة من قبل هذه المصارف. كما أن تحسين قدرات المصارف على تقييم أفضل للمخاطر، يمكن أن يساهم في تطبيق هذه المصارف لمنهجيات متقدمة في إطار اتفاقية بازل2 بالاستناد إلى أساليب التقييم الداخلي. ولا يخفى انعكاس ذلك على استفادة أفضل من تطبيق هذه الاتفاقية في كفاءة وسلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

خامساً- تعزيز الممارسات الإشرافية للمصارف المركزية:

لا يختلف في أن جودة وعمق المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية لمختلف المقترضين التي يمكن أن تقدمها أنظمة مركزية متطورة للاستعلام الائتماني، ستساهم في تحسين قدرات المصارف المركزية في إدراك خلفية المخاطر الائتمانية واتجاهاتها في القطاع المالي والمصرفي. ويساعد هذا الأمر المصارف المركزية على رسم سياستها وإجراءاتها الإشرافية بما يتفق مع ذلك.

سادساً- المساهمة في إدخال أدوات الدفع الحديثة :

يمثل تطوير أدوات دفع حديثة واحداً من محاور تعزيز كفاءة القطاع المالي والمصرفي، وستشجع المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني، المؤسسات المصرفية على توسيع العمل بأدوات الدفع

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

الحديثة كالبطاقات الائتمانية والمصرفية، أدوات الخصم المباشر (Direct Debit)، وأوامر الدفع وغيرها من أدوات الدفع الحديثة¹.

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية في إرساء الأسس اللازمة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

تقوم البنوك المركزية في إطار الصلاحيات المخولة إليها بتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني وفق الممارسات الدولية من خلال القيام بمسؤولياتها في التنظيم المناسب والإشراف الفعال والرقابة المستمرة والتعاون فيما بينها مع اعتماد المبادئ التوجيهية والإفصاح عن الأهداف واللوائح المتعلقة بهذه النظم للجمهور.

المطلب الأول: مهام البنوك المركزية في مجال تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

ينبغي على السلطات النقدية تعزيز نظام الاستعلام الائتماني يتسم بالكفاءة والفعالية في تلبية احتياجات مختلف المشاركين، ويدعم موضوع البيانات وحقوق المستهلك وذلك من خلال القيام بالأدوار التالية:

أولاً- تنظيم ومراقبة نظم الاستعلام الائتماني:

ينبغي أن تخضع أنظمة الاستعلام الائتماني للتنظيم المناسب والإشراف الفعال من قبل البنك المركزي أو المشرف المالي، يختلف توزيع المسؤوليات بين السلطات على تنظيم أنظمة الاستعلام الائتماني والإشراف عليها تبعاً للإطار القانوني والمؤسسي للبلد، قد تتخذ السلطة المعنية أشكالاً مختلفة للتنظيم والرقابة، كما يجب عليها معالجة أي ثغرات قائمة في تنظيم أو مراقبة أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال التنسيق مع الهيئة التشريعية المعنية لتنفيذ التغييرات القانونية، حيثما أمكن أو من خلال قدرات أخرى بما في ذلك الإقناع الأدبي².

ثانياً- السلطات الرقابية والإشرافية:

يجب أن تتمتع السلطات بقدرات تتوافق مع مسؤوليات الإشراف الخاصة بها بما في ذلك القدرة على الحصول على المعلومات وإحداث تغيير، كما يجب أن يكون لديها موارد كافية للوفاء بمسؤولياتها التنظيمية والرقابية.

البنوك المركزية والمشرفين الماليين وفي بعض الحالات السلطات الأخرى (مثل وزارة المالية) تتشارك بشكل عام الهدف المشترك المتمثل في ضمان سلامة وكفاءة أنظمة الاستعلام الائتماني بيد أن المسؤولية الأساسية عن ضمان سلامة وكفاءة نظام الاستعلام الائتماني تقع على عاتق مالك النظام ومصممه ومشغله، كما ينبغي أن يتمتع المنظمون والمراقبون بالصلاحيات والموارد المناسبة لإدارة مسؤولياتهم الرقابية بفعالية. وينبغي أن يكون لدى السلطات المختصة القدرة في معرفة أو الوصول إلى:

¹ محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 7-11.

² Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit,p39.

- المعلومات التي تمكنها من فهم وتقييم المخاطر التي تتكبدتها أو تنشئها أنظمة الاستعلام الائتماني.
 - الالتزام بالأنظمة والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك القواعد والإجراءات وضوابط إدارة المخاطر.
 - مختلف الوظائف والأنشطة والحالة المالية العامة.
 - تأثير أي نظام استعلام ائتماني معين في النظام المالي والاقتصاد الأوسع.
- ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال تقارير دورية أو مخصصة، أو زيارات ميدانية، أو عمليات تفتيش، أو حوار مع أعضاء مجلس الإدارة، أو مراجعي الحسابات الداخليين أو المشاركين الآخرين في النظام، كما ينبغي أن تتمتع السلطات بضمانات قانونية مناسبة لحماية جميع المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها من مقدمي خدمات الاستعلام الائتماني ومقدمي البيانات، ومع ذلك ينبغي أن تكون السلطات قادرة على تبادل المعلومات السرية مع السلطات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لتقليل الفجوات في التنظيم أو الرقابة.
- يجب أن تتمتع السلطات أيضًا بصلاحيات وأدوات مناسبة لإحداث تغيير في نظام التقارير الائتمانية الذي لا يتوافق مع اللوائح، تختلف الأدوات التي يمكن استخدامها لإحداث التغيير من الحوار والإقناع الأدبي إلى أدوات التدخل مثل اللوائح والعقوبات .
- ولتعزيز التنظيم والرقابة الفعالة ينبغي أن يكون لدى السلطات موارد كافية للقيام بمهامها التنظيمية والرقابية، بما في ذلك التمويل الكافي والموظفين المؤهلين وذوي الخبرة والتدريب المناسب والمستمر ويجب أن يكون لديهم حماية قانونية مناسبة عند القيام بمسؤولياتهم¹.

ثالثاً- الإفصاح عن الأهداف والسياسات فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني:

يجب أن تحدد البنوك المركزية أو المشرفين الماليين بوضوح أهدافها التنظيمية والرقابية والأدوار واللوائح والسياسات فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني، تتمثل الأهداف الرئيسية للسلطة فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني في تعزيز سلامتها وكفاءتها، ويجب أن تكون هذه الأهداف والأدوار والسياسات متسقة مع الإطار التشريعي، ففي العديد من البلدان قد تجد السلطة أنه من المفيد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين و/ أو الجمهور العام فيما يتعلق بالأهداف والسياسات، وقد تكون هذه المشاورات مطلوبة بموجب القانون.

وينشر الكشف العلني لهذه الأهداف والأدوار بيئة شفافة واتساقاً في التنظيم ويسهل الامتثال لمتطلبات ومعايير السياسة السارية، وعلاوة على ذلك فإن الإفصاحات العامة تنقل أدوار ومسؤوليات السلطة للجمهور الأوسع وتعزز مساءلتها ومع ذلك، فإن هذه الإفصاحات لا تحول عبء المسؤولية من المشاركين في النظام إلى السلطة. إذ ينبغي على السلطة التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن الامتثال للمبادئ التنظيمية والإشرافية تقع على عاتق المشاركين في نظام الاستعلام عن الائتمان أنفسهم، ويمكن الكشف علناً عن الأهداف والأدوار

¹ Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit,p40.

والسياسات من خلال الوثائق والمستندات على أن تكون آلية تضمن توفرها بسهولة كنشرها مثلاً على موقع ويب عام.

رابعاً-تطبيق المبادئ العامة:

يجب على البنوك المركزية أو المشرفين الماليين أن تعتمد المبادئ العامة لأنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير إطار تنظيمي ورقابي متسق وطنياً وإقليمياً ويجب التأكد من تطبيق المبادئ العامة والأدوار ذات الصلة بشكل متسق على جميع المشاركين في النظام و عبر الدول ويعد التطبيق المتسق للمعايير أمراً مهماً لأن الأنظمة المختلفة قد تعتمد على بعضها البعض، أو تنافس بعضها البعض، وعندما تمتلك البنوك المركزية هذه الأنظمة يجب أن تطبق نفس المعايير الدولية.

خامساً- التعاون بين السلطات:

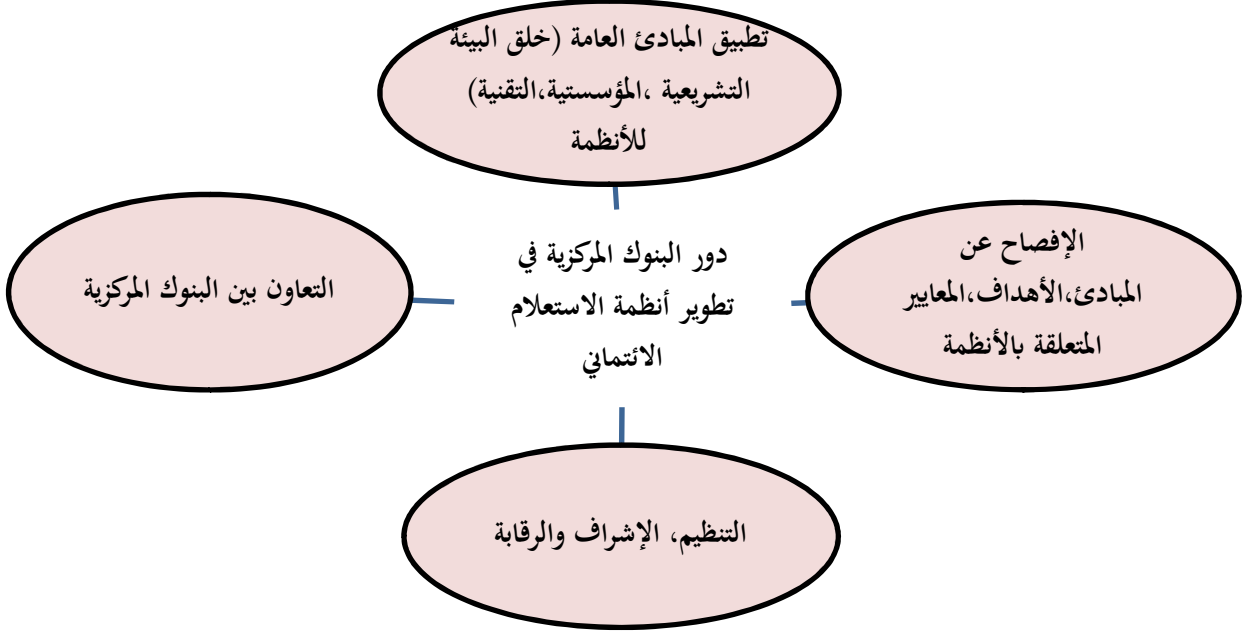
يجب على البنوك المركزية أو المشرفين الماليين التعاون مع بعضهم البعض على الصعيدين المحلي والدولي حسب الاقتضاء لدعم الأهداف المشتركة لأنظمة الاستعلام الائتماني التي تجري أعمالاً في دول متعددة، توفر الترتيبات التعاونية آلية يمكن من خلالها تحقيق المسؤوليات الفردية للسلطات بكفاءة وفعالية من خلال المساعدة المتبادلة، وينبغي معالجة الترتيبات التعاونية بطريقة توفر التنظيم والرقابة بما يتفق مع مسؤوليات كل سلطة وتقلل من ازدواجية الجهود والعبء على المشاركين في النظام، كما ينبغي أن يساعد التعاون في تجنب التناقض في نهج السياسات والحد من احتمال وجود فجوات في التنظيم والرقابة، غير أن الترتيبات التعاونية ينبغي أن تكون متسقة مع الصلاحيات القانونية للسلطة والأطر القانونية الأخرى.

ستحتاج الترتيبات التنظيمية والرقابية التعاونية للأنظمة التي لها روابط مهمة عبر الحدود أو تخدم دول متعددة إلى إجراء ترتيب رسمي بسبب إشراك السلطات غير المحلية، تتم تغطية حالة نقل البيانات عبر الحدود بموجب (المبدأ العام الخاص بتدفق البيانات عبر الحدود)، ويجب أن يخضع نظام الاستعلام الائتماني الذي يعمل عبر الحدود للتنظيم اليومي والرقابة من قبل سلطة تقبل المسؤولية الأساسية، في معظم الحالات يكون المنظم أو المشرف الرئيسي هو السلطة المختصة أين يوجد النظام، حيث يتمتع بسلطة توفير التنظيم والرقابة الفعالة وتجربة السوق المحلية، وعند الضرورة ينبغي على الجهة التنظيمية أو المشرف الأساسي تنظيم عملية فعالة للتعاون والتشاور مع السلطات الأخرى ذات الصلة للتوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا المشتركة وإطلاع كل طرف على التطورات المتعلقة بنظام الاستعلام الائتماني.¹

¹ Report :General Principles for Credit Reporting ,op cit,pp41-42.

و يمكن تلخيص الدور المنوط بالبنوك المركزية للارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني في الشكل (2-3):

الشكل رقم (2-3): أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني



المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: مبادرة صندوق النقد العربي لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية:

نظرا لأهمية هذه الأنظمة ظهرت مبادرات لتطوير أنظمة الإستماع الإئتماني وذلك لحماية المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل من المخاطر المحتملة للتعثر من خلال تخصيص خبراء ومتخصصين ونشر الوعي بشأن هذه الأنظمة وتقديم مقترحات لتطويرها.

أولاً- الهيئات والمؤسسات المساهمة في المبادرة:

على ضوء الاحتياجات المتزايدة لتوفير الدعم والدراية الفنية للدول العربية لمساعدتها على الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني وخلق أنظمة فعالة وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية الساندة بما ينعكس على تحسن إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية والمصرفية والأثر الإيجابي لذلك على كفاءة واستقرار القطاع المالي والمصرفي، فقد حرص صندوق النقد العربي على التواصل مع المؤسسات الدولية للتعاون في إنشاء برنامج لتقديم الدعم الفني المطلوب للدول العربية في هذا المجال. وبالاستناد إلى تجربة مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية (API)، فقد توصل الصندوق إلى التفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي إلى إطلاق مبادرة مشتركة ماثلة لغايات المساهمة في الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لنجاح هذه الأنظمة في الدول العربية، وقد جرى التوقيع في أبريل 2008 على مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسستين من خلال مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRI).¹

ثانياً- الهدف من المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الفوائد أهمها:

- دراسة أوضاع أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية وتقديم مقترحات إصلاحها وتطويرها.
- نشر الوعي بثقافة وقضايا الاستعلام الائتماني.
- توفير الخبراء والمستشارين المتخصصين لترقية هذه الأنظمة.
- المساعدة في تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية في الإشراف والرقابة على هذه الأنظمة لتحسين كفاءة تحليل المعلومات الائتمانية بهدف تحقيق هدف الاستقرار المصرفي و المالي في الدول العربية على وجه الخصوص والنظام المصرفي والمالي العالمي على وجه العموم.² وتجدر الإشارة أن قوانين و قواعد العمل في بعض الدول تستند على

¹ محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء- بنك السودان المركزي)، العدد 62، ديسمبر 2011، ص 7.

جهات أخرى غير البنوك المركزية تتولى مهام الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية كما في الولايات المتحدة الأمريكية، و حتى الآن كل البلاد العربية التي يتواجد بها شركة للمعلومات الائتمانية فيتم الرقابة على أعمالها من البنك المركزي بهذه الدول، ويراعي أن بعض الدول تقوم بإنشاء مركز للمعلومات الائتمانية كأحد إدارات البنك المركزي و لا يمنع ذلك وجود شركة خاصة أيضا للمعلومات الائتمانية.¹

هذا ويقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية، كما تم تشكيل فريق العمل الأساسي لهذه المبادرة المكون من فنيين من مؤسسة التمويل الدولية ومن صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى خبراء ومستشارين مستقلين. وتتمثل أهم خدمات أو منتجات هذه المبادرة فيما يلي:

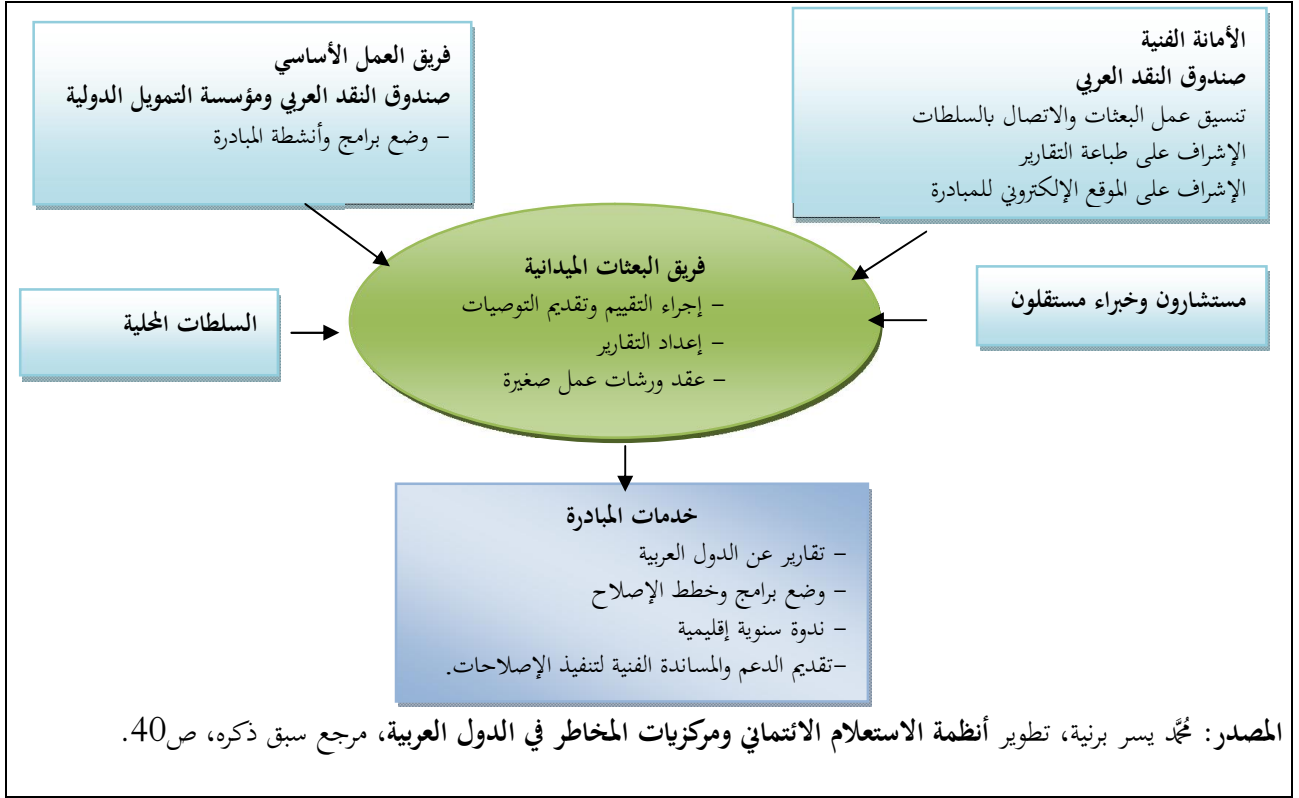
أ- القيام بزيارات ميدانية لتقييم أوضاع نظم الإستماعل الائتماني في الدول العربية، وتقديم النصح والمشورة حول المتطلبات القانونية والمؤسسية والفنية لتطوير هذه الأنظمة، وما هي الخطوات والإجراءات المطلوبة، وسيتم في إطار هذه البعثات القيام بإعداد ما يلي:

- تقرير علني (وصفي) حول نظم الإستماعل الائتماني، وما هي الإجراءات والممارسات القائمة.
- عقد ورشة عمل صغيرة للمعنيين أثناء البعثة لمناقشة أوضاع ومتطلبات التطوير بحضور الأطراف المعنية من المصرف المركزي والمؤسسات المالية والمصرفية المختلفة.
- ب- المتابعة من خلال تقديم المساعدة المباشرة والمستمرة لمساعدة السلطات على تنفيذ الإصلاحات والخطة المقترحة في تقارير البعثات.²

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 107-2019، ص25.

² محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

الشكل رقم (3-3): الإطار التنظيمي لمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية.



تعتبر مبادرة صندوق النقد العربي خطوة إيجابية نحو تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية التي تتشابه كثيرا من حيث الصعوبات والتحديات التي تواجهها، ويبقى على الدول العربية الاستفادة من إرشاداتها وخبرائها المتخصصين وتخصيص الإمكانيات اللازمة لبناء أنظمة متطورة تتواءم مع التطور في التكنولوجيا وفي الاحتياجات الخدمية.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

اهتمت العديد من الدول بموضوع الاستعلام والتصنيف الائتماني، ومن التجارب العربية الناجحة التي سوف نتطرق لها هي التجربة السعودية في إنشاء "الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة"، وتجربة مصر في إنشاء "الشركة المصرية للاستعلام الائتماني i-score"، كما نتطرق لتجربة سلطة النقد الفلسطينية في تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد.

أولاً- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-score):

1- الإطار القانوني والتنظيمي للشركة : لقد رخص البنك المركزي المصري لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني بتقديم خدماتها المتعلقة بمديونية العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية، وقد نظم قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 93 الصادر في سنة 2005 الإطار التشريعي الذي يرخّص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وينظم عملها، كما حدد نظام الرقابة عليها وقواعد تبادل المعلومات¹.

2- نشأة الشركة وخدماتها:²

تأسست الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بتاريخ 30 أوت 2005 كشركة مساهمة مصرية بمساهمة 25 بنك والصندوق الاجتماعي للتنمية تحت اسم "استعلام" كأول اسم تجاري للشركة وتم تجديد العلامة التجارية للشركة لتحمل اسم "I-Score" في عام 2007 وأصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري ترخيصه للبدء في النشاط في 22 جانفي 2008.

تحتوي حالياً الشركة على بيانات ائتمانية تقارب 16,5 مليون عميل ائتمان وما يقرب من 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة، بقيمة 550 مليار تسهيلات ائتمانية للأفراد، 160 مليار تسهيلات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة و525 مليار إشهار مسجلة في سجل الضمانات المنقولة.

وأُسند إلى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني تشغيل وإدارة السجل المصري للضمانات المنقولة و تم العمل به في مارس 2018، وقد شهد عدد المنتجات تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية وارتفع من منتج التقرير الائتماني في 2006 إلى 17 منتج في عام 2019، بالإضافة إلى المنتجات التي يتم تطويرها حالياً (جدول 3-1).

حققت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني نمواً بنحو 18% خلال سنة 2018 في حجم أعمالها ليسجل 240.06 مليون جنيه مقابل 203.12 مليون جنيه في عام 2017.³

¹البنك المركزي المصري ، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 المعدل بالقانون رقم 93 لسنة 2005 ، ص 19 . متاح عبر الموقع الإلكتروني: (www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/.../creditbureau).

² <http://www.i-score.com.eg/ar/products-and-services/products-under-development>.

³ سيد بدر، «I-Score» تعدل علامتها التجارية ضمن إستراتيجية جديدة للتوسع مقال منشور بتاريخ: 2019/09/01 على الساعة 1:04 على الموقع: <https://almalnews.com/i-score>

3- حقوق العملاء: تبين القواعد الصادرة من البنك المركزي المصري في سنة 2006، حقوق العملاء، حيث حسب هذه القواعد يحق للعميل الحصول على تقريره الائتماني، تفويضه لتبادل معلوماته، الاعتراض على البيانات الخاطئة وتصحيحها، حماية خصوصية معلوماته، بالإضافة إلى إلغاء البيانات السلبية، تتراوح مدة إلغاء البيانات السلبية من 3-5 سنوات، ولضمان حسن الأداء، هناك عقوبات تم النص عليها في حالة عدم الالتزام بخصوصية المعلومات وحقوق المستهلكين المذكورة.¹

جدول رقم (1-3): تطور منتجات الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-SCORE:

سنة 2009-2006	سنة 2010	سنة 2016	سنة 2019-
التقرير الائتماني	التقرير الائتماني	التقرير الائتماني	التقرير الائتماني
التقييم الرقمي	التقييم الرقمي	التقييم الرقمي	التقييم الرقمي
مطابقة الرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني
الإفلاس	الإفلاس	الإفلاس	الإفلاس
الاستعلام من جهاز إلى جهاز p2p	الاستعلام من جهاز إلى جهاز p2p	الاستعلام من جهاز إلى جهاز p2p	الاستعلام من جهاز إلى جهاز p2p
مراجعة محافظ الائتمان	مراجعة محافظ الائتمان	مراجعة محافظ الائتمان	مراجعة محافظ الائتمان
التقارير الإحصائية المجمعة	التقارير الإحصائية المجمعة	التقارير الإحصائية المجمعة	التقارير الإحصائية المجمعة
متابعة حسابات العملاء	متابعة حسابات العملاء	متابعة حسابات العملاء	متابعة حسابات العملاء
تطوير القائمة السلبية	تطوير القائمة السلبية	تطوير القائمة السلبية	تطوير القائمة السلبية
الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك	الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك	الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك	الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك
الربط مع مصلحة الأحوال المدنية	الربط مع مصلحة الأحوال المدنية	الربط مع مصلحة الأحوال المدنية	الربط مع مصلحة الأحوال المدنية
التقييم الرقمي للعملاء الجدد	التقييم الرقمي للعملاء الجدد	التقييم الرقمي للعملاء الجدد	التقييم الرقمي للعملاء الجدد
نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث	نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث	نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث	نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث
الاستعلام عن التقييم الرقمي من خلال ماكينات الصرف			الاستعلام عن التقييم الرقمي من خلال ماكينات الصرف
الاستعلام الذاتي عن طريق مواقع البنوك			الاستعلام الذاتي عن طريق مواقع البنوك
السجل المصري للضمانات المنقولة			السجل المصري للضمانات المنقولة
تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة			تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: سيد بدر، «I-Score» تعدل علامتها التجارية ضمن إستراتيجية جديدة للتوسع مقال منشور بتاريخ: 2019/09/01

على الساعة 1:04 على الموقع: <https://almalnews.com/i-score>

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 7.

4- دور البنك المركزي المصري كجهة رقابية على عمل شركة الاستعلام الائتماني :

إن البنك المركزي المصري هو الجهة المختصة قانوناً بالترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني و الرقابة عليها، وله في ذلك :

- أ. الترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني.
- ب. وضع قواعد و شروط و إجراءات الترخيص للشركات و نظام العمل بها، و القواعد المنظمة لتبادل المعلومات.
- ج. مراجعة النماذج المعدة من قبل الشركة و كذلك أية تعديلات عليها.
- د. الرقابة على أنشطة الشركة بغرض متابعة مدى التزام الشركة بالقانون، و القواعد الصادرة في هذا الشأن.
- هـ. طلب المعلومات و البيانات و التقارير الائتمانية التي تحقق أغراض الرقابة و الإشراف على أنشطة الشركة .
- و. الاطلاع و التفتيش على أعمال الشركة.¹

5- تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

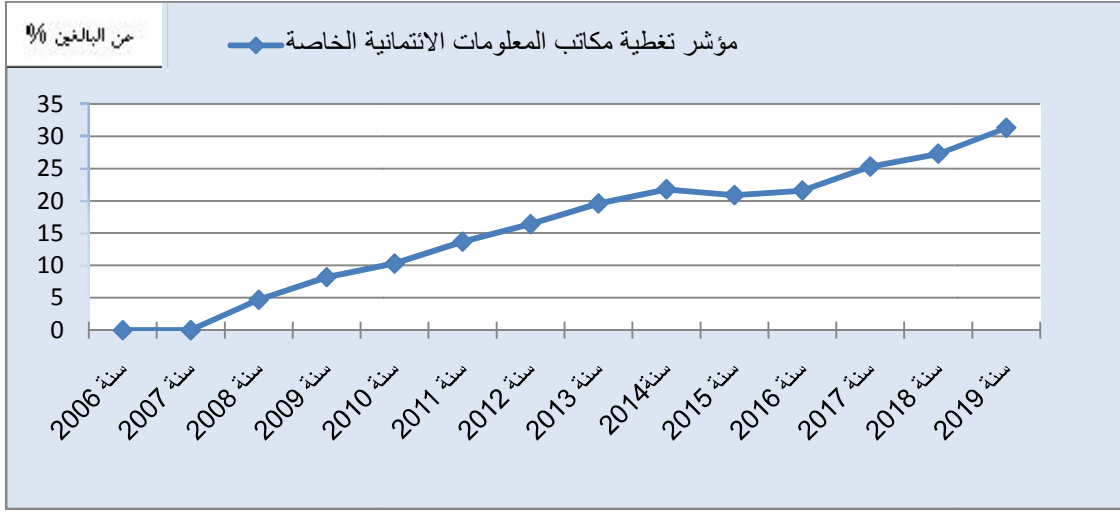
تعتبر الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-score) من النماذج الخاصة لأنظمة الاستعلام الائتماني، حيث نحاول في هذا الصدد رصد تغطيتها للمعلومات الائتمانية، ويقصد بتغطية مكاتب أو مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة عدد الأفراد والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز الخاصة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية.²

وقد انعكست جهودات البنك المركزي المصري في مجال تطوير نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني بشكل مباشر على نطاق التغطية الائتمانية الموضحة في الشكل(3-4):

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 107-2019، ص ص 23-24.

² *Doing Business, Economy Profile, téléchargé de :arabic.doingbusiness.org, consulté le 24/02/2018 à 09H00.*

الشكل رقم(3-4): تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في مصر خلال الفترة (2006-2019).



Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à 22H00.

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع ملحوظ في تغطية المكاتب أو الأنظمة الخاصة للاستعلام الائتماني حيث انتقلت من 0% في سنة 2006 إلى 31.30% في سنة 2019، للإشارة فقد بلغ مؤشر عمق الاستعلام الائتماني 8 نقاط في السنوات 2018 و 2019 وهي قيمة أقصى له مما يبين أن مصر من بين الدول التي تحظى بأفضل كفاءة ائتمانية حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة من البنك الدولي (Doing Business)، ويعد هذا المؤشر العالمي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم اعتبارها كمرجع عند اتخاذ قرارات البدء في ضخ استثمارات جديدة من قبل الدول والشركات.

ثانيا- الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة":

تعتبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة" هي أول شركة مرخص لها في مجال المعلومات الائتمانية في المملكة العربية السعودية.

1- الإطار القانوني والتنظيمي: تعمل "سمة" وفق نظام المعلومات الائتمانية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/37 بتاريخ 8 يوليو 2008م، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) برقم أ ق/13709 بتاريخ 22 أغسطس 2011م، وقواعد العمل التي أقرتها مؤسسة النقد .

2- نشأة شركة سمة وخدماتها:

أنشئت شركة سمة في عام 2002م وبدأت العمل فعليا في عام 2004م تحت مظلة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، من قبل عشر بنوك تجارية محلية عاملة في المملكة العربية السعودية من خلال قوانين

وأنظمة البنوك التي أصدرت من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالإشراف المباشر على سمة.

أ- أهداف شركة سمة:

- نشر الثقافة الائتمانية في المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه، سواء للأفراد أو الشركات.
- خلق بيئة ائتمانية تقوم على الشفافية وتوفير المعلومة الائتمانية الصحيحة المحدثه.
- مساعدة مانحي الائتمان على اتخاذ قرارات تمويلية صحيحة وموضوعية من خلال جمع المعلومات الائتمانية وتحليلها وتصنيفها ومن ثم تزويدهم به ليقوموا بتقييم مقدرة عملائهم الحاليين أو المرتقبين على السداد.
- مساعدة العملاء في الحصول على تنوع لا محدود من الخدمات البنكية، من أبرزها التسهيلات البنكية بأنواعها وبتكاليف و ضمانات أقل.
- تهيئة المناخ المناسب للدائنين لاتخاذ قرارات أسرع وأفضل.
- تقليل مخاطر عدم السداد.
- رفع مستوى الوفي لدى العملاء للاستفادة من تاريخهم الائتماني من خلال تحملهم لعمولات أقل وشروط أيسر.¹

الجهات التي يمكنها الانضمام لعضوية شركة سمة:

كافة الجهات التي لديها تعاملات ائتمانية بشكل مباشر أو غير مباشر مع العملاء في القطاعين الحكومي والخاص، بما يتضمن القطاع المصرفي والمالي والاستثماري وقطاع التأمين، والقطاعات الطبية والزراعية والصناعية والسياحية والعقارية، والغرف التجارية والصناعية، وقطاع التمويل والتأجير وقطاع السيارات، وقطاعات التعليم والاتصالات وقطاع الخدمات العامة، بالإضافة إلى الوزارات والهيئات والصناديق الحكومية.

ب- أمن المعلومات الائتمانية:

تتخذ سمة كافة التدابير والإجراءات التقنية الصارمة لضمان أمن وحماية المعلومات الائتمانية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام قاعدة البيانات بطرق غير مشروعة نظراً لوجود إجراءات تقنية وفنية عالية الجودة تتبعها سمة لحفظ المعلومات الائتمانية، ويمكن لسمة وحسب أحكام اتفاقية العضوية، وقواعد العمل تعليق

¹ خالد حسن أحمد، الوسيط في شرح نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم 53 وتاريخ: 13/8/1434 هـ، مركز الدراسات العربية للنشر

والتوزيع، ط1، ص399. متاح على الموقع: <https://books.google.dz>

العضوية وتحميدها أو إنهاؤها في حال تم الإخلال بأي من أحكام نظام المعلومات الائتمانية و/ أو لائحته التنفيذية و/ أو قواعد العمل.¹

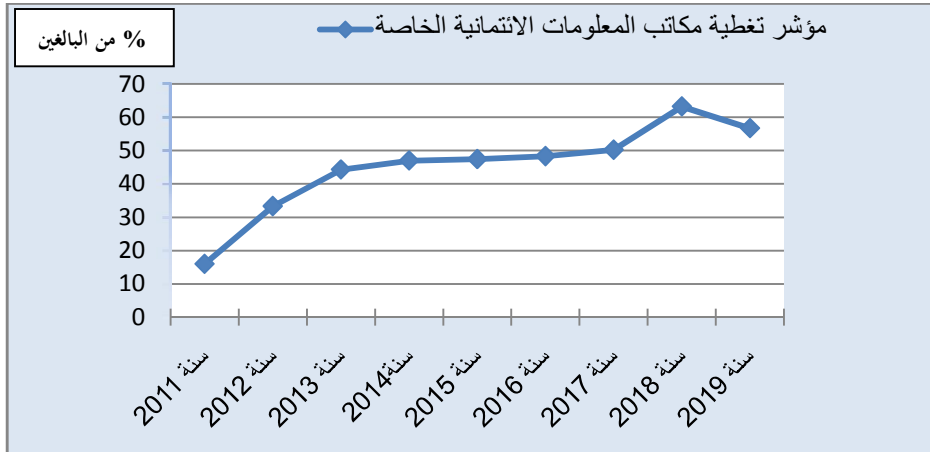
ت-تطور نشاط شركة "سمة":

بلغ حجم قاعدة بيانات سمة منذ عام 2004 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2019 نحو 15 مليون مستهلك للأفراد والشركات، وبلغ إجمالي عدد التقييمات الائتمانية في قواعد سمة الائتمانية أكثر من 8 ملايين تقييم ائتماني، كما بلغ إجمالي الحسابات الائتمانية في سمة نحو 47 مليون حساب ائتماني، فيما بلغ مستوى جودة البيانات الائتمانية 99.94 في المائة، مما يجسد مدى التطور في صناعة المعلومات الائتمانية في السوق السعودية تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي.²

3- تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

ساهمت شركة "سمة" بشكل كبير في تحسين فرص الحصول على التمويل حيث كان لها دور كبير في تحسين مؤشر الاستعلام الائتماني الذي بلغ أقصى حد له في سنة 2019 حسب تقرير البنك الدولي لنشاط الأعمال. يمثل الشكل (3-5) تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة والتي تعتبر سمة جزء منها:

الشكل رقم(3-5): تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2019).



Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à22H00.

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاعا ملحوظا في تغطية المكاتب الائتمانية الخاصة من 16% في سنة 2011 إلى 56.7% في سنة 2019 رغم تراجعها بشكل طفيف عن سنة 2018 وتعد شركة سمة إحدى هذه النماذج من الاستعلام الائتماني إلى جانب شركة أخرى هي شركة البيان للمعلومات الائتمانية والتي تأسست في ديسمبر 2015

¹ <https://www.simah.com/Arabic/Pages/FAQ.aspx>

² https://www.simah.com/Arabic/Press-Media/_News

(تعود ملكيتها لشركة ثقة، شركة تكامل، بنك البلاد، مصرف الإنماء وبنك الخليج الدولي)، توفر هذه الأخيرة معلومات ائتمانية لحوالي 40 ألف شركة عاملة في المملكة السعودية، وتعد شركة سمّة هي أقدم وأوسع شركة من حيث قاعدة البيانات ونوع الخدمات المقدمة.

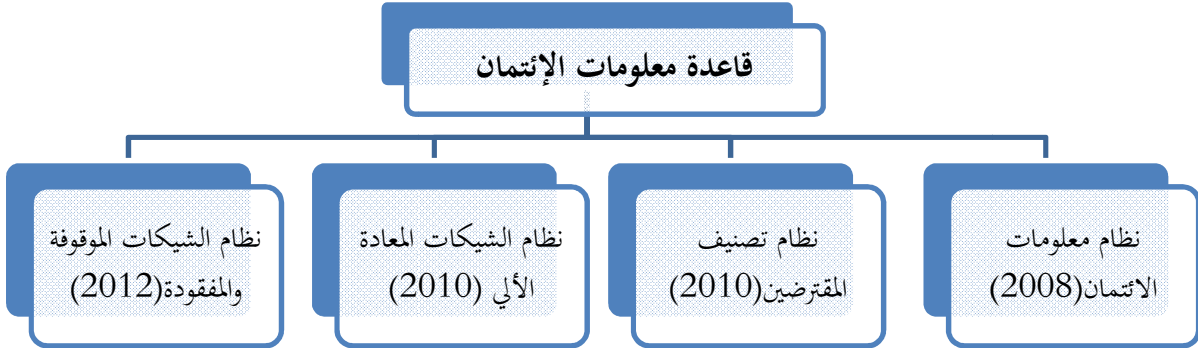
ثالثاً- نظام الاستعلام الائتماني الموحد الفلسطيني:

تعتبر تجربة السلطة الفلسطينية تجربة رائدة على مستوى الدول العربية في مجال تطوير أنظمة المعلومات الائتمانية لاسيما في تطوير نظام للاستعلام الائتماني هجين أو موحد.

1- أنظمة المعلومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية:

قامت سلطة النقد بإطلاق مجموعة من الأنظمة الالكترونية لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي، تهدف هذه الأنظمة إلى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية تسمح لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض بإدارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر المتعلقة بها، وتستند هذه القاعدة لأربعة أنظمة الكترونية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-6): أنظمة المعلومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية.



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي، آب 2013 ص 9.

أ- نظام معلومات الائتمان: دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي في تاريخ 2008/04/13. ويعتبر هذا النظام بمثابة قاعدة بيانات، يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين وكفلائهم، تتيح إمكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، ويصنف هذا النظام من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية بأنه نظام هجين (Hybrid system) لأنه يجمع بين خصائص الأنظمة التي تشرف عليها البنوك المركزية (Public Credit Registry) والأنظمة التي يشرف عليها القطاع الخاص المشمولة بنظم التصنيف الائتماني (private credit registry).

ب- نظام تصنيف المقترضين:

يعتبر هذا النظام إضافة جديدة لأدوات خفض المخاطر الائتمانية التي يمكن الاستعانة بها في إعداد الدراسة الائتمانية، وقد دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/07/04 ويعزز هذا النظام قدرة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة على دراسة وتحليل بيانات تسهيلات العميل المسددة والقائمة، بهدف تحديد مستوى المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية، التي قد يتعرض لها المقترضون أو كفلائهم، من أجل خفض المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن.

ت- نظام الشيكات المعادة الآلي:

دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/03/31، ويوفر هذا النظام قاعدة بيانات شاملة عن العملاء الذين يعاد على أي من حسابهم شيكات، سواء لعدم كفاية الرصيد أو لأسباب فنية، من جانب آخر، تم خلال العام 2012 تصميم الشاشات الخاصة بالاستعلام الموحد، بما في ذلك شاشة طلب الاستعلام وشاشة جواب الاستعلام، وربطها على نظام الشيكات المعادة الآلي، وتم التعميم على المصارف بضرورة تأمين التفويض بالاستعلام من كافة العملاء حملة دفاتر الشيكات لتوفير التغطية القانونية.

ث- نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة: تم إطلاق نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة ضمن موقع المعلومات الائتمانية بتاريخ 2012/09/19، وبناء على ذلك أصبح التبليغ عن أية شيكات مفقودة أو موقوفة يتم إلكترونياً، وهذا من شأنه أن يحقق ضبط ورقابة أكبر وأسرع حول الشيكات الموقوفة والمفقودة¹.

2- تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

قامت سلطة النقد الفلسطينية بتطوير هذا النظام بغية الحد من ظاهرتي الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، حيث تم استنباط عينة من البيانات المالية والديمغرافية من نظامي المعلومات الائتماني والشيكات المعادة، كافية لمؤسسات القطاع الخاص لإعداد الدراسة والتحليل الائتماني لاتخاذ القرار الائتماني

¹ سلطة النقد الفلسطينية، التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، صص 10-11.

السليم الذي يحد ويجنب هذه المؤسسات من التعرض لمخاطر ائتمانية أو تشغيلية ويحافظ على ديمومتها واستمرارية أعمالها.

أ- ميزات النظام: يمتاز النظام بمجموعة من الخصائص التي تلي احتياجات المستخدمين، حيث أنه لا يحتاج إلى تدريب وغير معقد العمليات، وتم تصميمه بشكل يراعي إمكانية الاستخدام من كافة المستخدمين (User Friendly)، وقد امتاز النظام بمجموعة من الخصائص أهمها:

- نظام آلي متوفر لاستخدام مؤسسات القطاع الخاص طيلة أيام الأسبوع ولمدة 24 ساعة.
- نظام هجين يستمد بياناته من نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة.
- يتمتع بدرجة عالية من الأمان بما لا يخل بشروط الحفاظ على السرية المصرفية.
- يمتاز بالدقة والحداثة والسرعة في الإفصاح عن البيانات المتوفرة.
- سهل الاستخدام وقابل للتطوير بكل سهولة.

ب- آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد: هو نظام هجين يتكون من ثلاث نظم تشمل شاشات رئيسية هي: شاشة الاستعلام، شاشة التقرير الائتماني، شاشة ترحيل البيانات ومعالجتها.

حيث يتم من خلاله الإفصاح عن بعض البيانات المالية والديمغرافية للمقترضين ومحري الشيكات، وذلك باستنباط هذه البيانات من نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة والإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص للتعرف على الملاءة الائتمانية وحجم المديونية وطبيعة حركة الشيكات للعميل المتعامل معه.

مقابل ذلك تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتزويد سلطة النقد ببيانات محفظة الشيكات الآجلة للعملاء بشكل شهري وفق تعليمات محددة وذلك للإفصاح لمستخدمي نظام المعلومات الائتماني من المصارف ومؤسسات الإقراض، وتظهر هذه البيانات في التقرير الائتماني كالتزامات قائمة على العميل المستعلم عنه تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب نسبة الدين (الالتزام الشهري) إلى صافي الدخل الشهري.

وفقاً لآلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد فإن التقرير الائتماني المستخرج من النظام يوفر للمستخدمين إمكانية الاستعلام عن مجموعة من البيانات التي تعكس وضع العميل الائتماني على نظام معلومات الائتمان ونظام الشيكات المعادة.¹

يوضح الشكل (3-7) البيانات المستمدة من عمليات أنظمة الائتمان والتي تجتمع معاً لتكوين نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

¹ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، مرجع سبق ذكره، ص 12-15.

شكل قم (3-7): مكونات نظام الاستعلام الائتماني الموحد لسلطة النقد الفلسطينية.



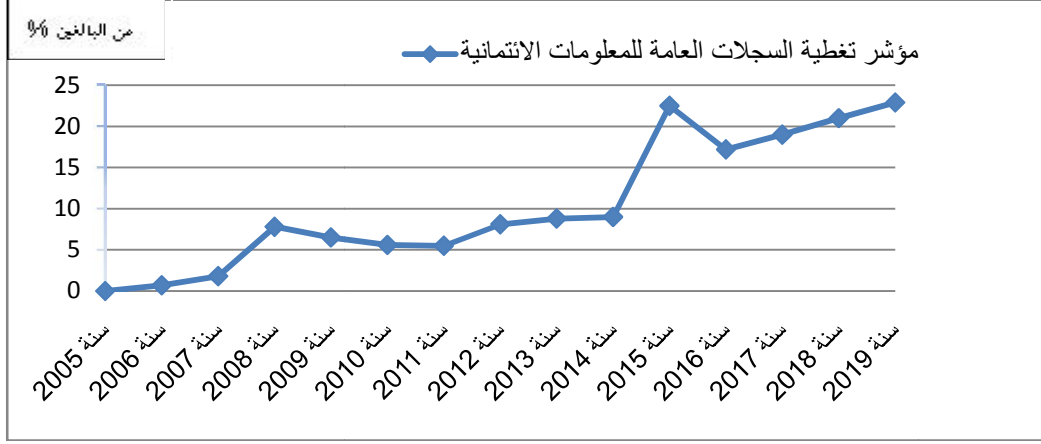
المصدر: نفس المرجع ص 17.

3- تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

تعتبر أنظمة المعلومات الائتمانية التي استحدثتها سلطة النقد الأكثر حداثة، وهي الدولة العربية الوحيدة التي قامت بإنشاء وتشغيل نظام للضمانات المنقولة عام 2017، وقد أسهمت هذه الأنظمة بشكل كبير في تفعيل وتعزيز عمليات الإقراض في فلسطين، وخفض حجم التعثر في المحفظة الائتمانية، وباعتبار أن هذا النموذج تديره سلطة النقد، سوف نحاول رصد تغطيته للمعلومات الائتمانية.

فحسب البنك الدولي يقصد بتغطية المراكز أو المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز العامة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية.

الشكل رقم(3-8): تطور تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2005-2019).



Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à22H00

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية والمتمثلة في تغطية الأنظمة السالفة الذكر باعتبارها تابعة لسلطة النقد تديرها وتشرف عليها رغم مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث انتقلت من قيم متدنية جدا في السنوات 2005،2006،2007 لتصل إلى 22.9% في سنة 2019 وهو مؤشر جيد يظهر مدى نجاح تجربة سلطة النقد في تعزيز بنيتها المصرفية والمالية يمثل هذه الأنظمة حيث حققت المرتبة الأولى عربيا في مجال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدره البنك الدولي.

استطاعت سلطة النقد الفلسطينية من تطوير نموذج رسمي للاستعلام الائتماني من خلال توسيع خدماته لتشمل خدمات التصنيف الائتماني وخدمات التصنيف على نظام الشيكات المعادة، وذلك بإشراك القطاع الخاص في هذا النظام، وتعتبر تجربة فلسطين من التجارب الناجحة التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر خاصة وأن هذه الأخيرة تمتلك نظاما رسميا يديره بنك الجزائر.

خلاصة الفصل:

تلعب نظم الاستعلام الائتماني دورا هاما في دعم تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه فتوافر المعلومات الائتمانية عن المقترضين يمكن السلطات الرقابية والإشرافية من تحديد مخاطر الائتمان للبنوك ويضمن التنظيم الحكيم للمعايير المتعلقة بمتطلبات المخصصات ورأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، كما يساعد أيضا من التحقق من صحة نظم التقييم الداخلية للبنوك وأداء اختبارات الضغط. لذلك تزداد احتياجات السلطات الإشرافية إلى المعلومات الائتمانية الدقيقة، وإلى تطوير الآليات التي تسمح باستغلال أكبر قدر ممكن من المعلومات الائتمانية المتوفرة، ونظرا لأهمية هذه الأنظمة ظهرت مبادرات برعاية المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطويرها وذلك للحفاظ على النظام المصرفي والمالي المحلي والعالمي من المخاطر المصرفية وتعرضه للأزمات المالية.

فقد حثت هذه المبادرات البنوك المركزية على تكثيف جهودها لتطوير هذه الأنظمة وفق أفضل الممارسات الدولية من خلال القيام بمسؤولياتها في التنظيم المناسب والإشراف الفعال والرقابة المستمرة مع اعتماد المبادئ التوجيهية لهذه الأنظمة، وذلك باستخدام معايير تمكن البنوك من تقييم فعاليتها في تحقيق أهدافها تبعا للإطار القانوني والمؤسسي للبلد، وفي بيئة شفافة تفصح فيها عن أهدافها التنظيمية والرقابية والأدوار واللوائح والسياسات المتعلقة بهذه النظم للجمهور الأوسع لتعزيز المساءلة وتسهيل الامتثال لمتطلبات ومعايير السياسة السارية. من جهة أخرى تخضع أنظمة الاستعلام الائتماني التي تعمل عبر الحدود وتخدم أكثر من دولة للتنظيم والرقابة من قبل مشرف رئيسي ينظم عملية التعاون بين البنوك المركزية لدعم الأهداف المشتركة لهذه الأنظمة وذلك لتقليل ازدواجية الجهود والعبء على المشاركين، والحد من احتمال وجود فجوات في التنظيم والرقابة.

كما ساهمت المبادرة العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي بشكل كبير في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر لدى الدول العربية، فنتيجة لذلك قامت عدة دول عربية بإنشاء وكالات للمعلومات الائتمانية بغية الارتقاء بأنظمتها وتحسين إدارة المخاطر، كمصر، المملكة العربية السعودية، أما فلسطين أنشأت نظام هجين يجمع بين النظم العامة والخاصة للاستعلام الائتماني... الخ، والجزائر هي الأخرى قامت بجهود معتبرة في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني، وهو ما سنتطرق له في الفصل الرابع من هذه الدراسة بعنوان "دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني".

الفصل الرابع

دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام
مركزي للاستعلام الائتماني

تمهيد:

يؤدي القطاع المصرفي الجزائري دورا حيويا في تنشيط الاقتصاد الوطني وتوجيهه، من خلال تمويله لمختلف القطاعات والاستثمارات المنتجة، إلا أن المخاطر الائتمانية التي تصاحبه تحول دون تطور هذا القطاع، ودون تأديته لأهدافه التنموية، وهو ما دفع بالبنك المركزي الجزائري إلى تركيز اهتمامه بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية، فمبدأ المخاطر الائتمانية أصبح أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيرا من قبل البنك وهو ما أكدت عليه متطلبات لجنة بازل التي أقرت بتبني سياسات لإدارة المخاطر الائتمانية وكان لزاما عليه إيجاد الحلول الناجحة والأنظمة المعاصرة للآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المخاطر والتغلب عليها، وكانت الجزائر على غرار باقي الدول العربية قد أنشأت مركزية المخاطر لأغراض الرقابة إلا أن صورتها التقليدية التي كانت عليها عجزت عن احتواء المخاطر الائتمانية، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي الجزائري بإنشاء نظام مركزي للاستعلام الائتماني والعمل على تطويره بما يتماشى مع الممارسات الدولية، بغية مساعدة النظام المصرفي في التقليل من المخاطر الائتمانية وبالأخص تلك المرتبطة بالقروض، وضبط أداء البنوك والمؤسسات المالية على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية.

نتناول هذا الفصل بشيء من التفصيل عبر تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

- المبحث الأول: واقع الاستعلام عن المخاطر الائتمانية و إدارتها في النظام المصرفي الجزائري.
- المبحث الثاني: جهود بنك الجزائر في مجال إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.
- المبحث الثالث: تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستعلام عن المخاطر الائتمانية و إدارتها في النظام المصرفي الجزائري.

يعمل بنك الجزائر، وهو البنك المركزي للجزائر على توجيه توزيع الائتمان كما يحدد شروط وقواعد عمل البنوك والمؤسسات المالية، ونظرا لما ينطوي عليه منح الائتمان من مخاطر لاسيما تلك المرتبطة بالقروض، يعمل بنك الجزائر دورا هاما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة التي تمكنه من التحكم في الائتمان وتوجيهه، حيث تسمح أجهزته بدفع البنوك والمؤسسات المالية على احترام القواعد والمعايير الاحترازية خاصة المتعلقة بتسيير ومتابعة المخاطر الائتمانية.

المطلب الأول: الائتمان المصرفي في الجزائر ومخاطره:

لقد نجحت الجزائر في وضع الأطر القانونية التي تنظم الوساطة المالية حيث سمح ذلك بإنشاء عدة بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية إلى جانب البنوك العمومية، مما سمح بتوسع حجم الائتمان، إلا أنها تميزت بضعف احتوائها للمخاطر الائتمانية لاسيما تلك المرتبطة بمنح القروض.

أولا- هيكل النظام المصرفي الجزائري:

لقد أعطى قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض دفعا قويا نحو الإصلاح المصرفي تجسدت هذه الإصلاحات في تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر وذلك من أجل تطوير الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات والمساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال التمويل للاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الجزائري، كما سمح الإطار القانوني المنظم لوظيفة الوساطة المالية بإنشاء البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية وبقي القطاع العمومي يسيطر على الساحة المصرفية بواقع 88%.

ويتكون النظام المصرفي الجزائري من:

1- بنك الجزائر:

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 1962/12/13 بموجب قانون رقم 62-144 وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات البنك الجزائري الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم فهو المسؤول عن إصدار النقود وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله وهو حسب قانون تأسيسه بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والاقراضية وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم ذلك عليه أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم السندات المكفولة من طرفها.

وقد عرفت المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي الجزائري بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وقد أصبح منذ صدور هذا القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر"، وقد أتاحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك¹.

ويمكن تعريف بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.² ولكي يمكن للبنك المركزي القيام بأدواره وتحقيق أهدافه لا بد من توفره على قدر من الاستقلالية التي تعتبر الأساس في عملية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وفي هذا الإطار، فقد منح قانون النقد والقرض 10/90 بنك الجزائر صلاحيات أوسع وأعاد تشكيل دوره بعيدا عن التأثيرات وضغوطات السلطات العمومية، حيث يتكفل بالسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف³، ويسير بنك الجزائر جهازين هما:

أ- المحافظ ونوابه: يعين كل من المحافظ ونوابه بمرسوم من رئيس الجمهورية، وهم لا يخضعون لقواعد الوظيفة العمومية⁴، وهو ما يعني أن بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري والمراقبة الممارسة من طرف السلطة المركزية على نشاط وممارسات المحافظ ونوابه.

ب- مجلس النقد والقرض: يؤدي وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، يقوم باعتباره مجلس إدارة البنك بإجراءات تنظيم البنك، تحديد ميزانية البنك،... الخ، كما يقوم بصفته سلطة نقدية بتنظيم إصدار النقود، وضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية والترخيص لها، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف.⁵

وبعد أزمة بنك الخليفة، جاء الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليحسن من صلاحياته بالفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بتحديدته للسياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وتعزيز التشاور بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية في المجال المالي، ففي الجانب العملي نجد هناك تنسيق بينه وبين الحكومة حتى تتوافق أهداف السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية العامة

¹ المواد 11، 12، 16، من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990.

² المادة 9 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 52، ص 4.

³ المادة 55 من قانون النقد والقرض (90-10).

⁴ المواد 20، 21، 22 من قانون النقد والقرض (90-10).

⁵ المواد 43، 44، 45 من قانون النقد والقرض (90-10).

للدولة، فرغم أن استقلاليتها عن الحكومة غير مطلقة إلا أنه يتمتع بقدر يمكنه من قيام بدوره في الإشراف والرقابة وفي خلق الآليات والأنظمة وتوفير الأدوات المناسبة التي تمكن من تطوير القطاع المصرفي وتحسينه من الأزمات.

2- البنوك والمؤسسات المالية:

يتشكل الجهاز المصرفي الجزائري والذي يقف على رأسه بنك الجزائر من تسعة وعشرين (29) مصرفاً ومؤسسة مالية منها، 20 بنك تجاري (عام وخاص) و 9 مؤسسات مالية، إلى جانب مكاتب التمثيل.

أ- بنوك تجارية عمومية: تعود ملكيتها بالكامل للدولة تقوم بصفتها وسطاء معتمدين بجمع الموارد لدى الجمهور ويمنح القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية وتوفير وسائل الدفع للعملاء وتسييرها ومختلف العمليات المصرفية الملحقه. حيث تستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي نظراً لشبكتهما الواسعة التي تغطي معظم البلاد والتي بلغت في نهاية ديسمبر 2017 حوالي 1145 وكالة، مقابل 1134 في 2016 و 1126 وكالة في 2006.

ب- بنوك تجارية خاصة: وهي البنوك التي تم إنشاؤها بعد تحرير السوق المصرفية وانفتاحها على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وقد قام مجلس النقد والقرض باعتماد عدد كبير منها، ويعد بنك البركة وهو بنك مختلط أول بنك خاص في الجزائر، وقد أثرت أزمة الخليفة والبنك التجاري الصناعي بشكل سلبي على البنوك التجارية الخاصة حيث تراجعت ثقة الجمهور في هذا النوع من البنوك¹. وقد تعززت شبكة المصارف الخاصة بصفة معتبرة، حيث انتقلت من 152 وكالة في 2006 إلى 355 وكالة في 2016 و 364 وكالة في 2017.

ت- المؤسسات المالية: تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور وتوفير وتسيير وسائل الدفع، حيث انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017. بذلك بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604، مقابل 1577 في 2016².

ث- مكاتب التمثيل: هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية في الجزائر بلغ عددها 06 مكاتب في سنة 2018. يوضح الجدول (4-1) قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 28 جانفي 2018.

¹ محمد طرشي، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013، ص 252. بتصرف.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2016 و 2017، تم تحميلها من الموقع الرسمي للبنك:

الفصل الرابع: دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

جدول رقم(4-1): البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف وتنظيم البنك المركزي.

البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل
بنك الجزائر الخارجي	بنك البركة الجزائري	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية	البنك التجاري العربي البريطاني
البنك الوطني الجزائري	المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف	اتحاد البنوك العربية والفرنسية
القرض الشعبي الجزائري	نتيكسيس الجزائر	شركة إعادة التمويل الرهني	القرض الصناعي والتجاري
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	سوسيتي جنرال الجزائر	الشركة العربية للإيجار	بنكو سابادل BANCO SABADELL
بنك التنمية المحلية	سيتي بنك الجزائر(فرع بنك)	المغربية للإيجار الجزائر	MONTE DIE PASCHI DI SIENA
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)	الشركة الوطنية للإيجار	CAIXABANK " Espagne "
	ب. ن. ب. باريباس الجزائر	إجار إيجار الجزائر	
	ترست بنك - الجزائر	الجزائر إيجار	
	بنك الخليج - الجزائر	الصندوق الوطني للاستثمار	
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر		
	فرنسا بنك - الجزائر		
	القروض الزراعية - الشركات & بنك الاستثمار الجزائري		
	بنك السلام - الجزائر		
	اتش. اس. بي. سي - الجزائر (فرع بنك)		

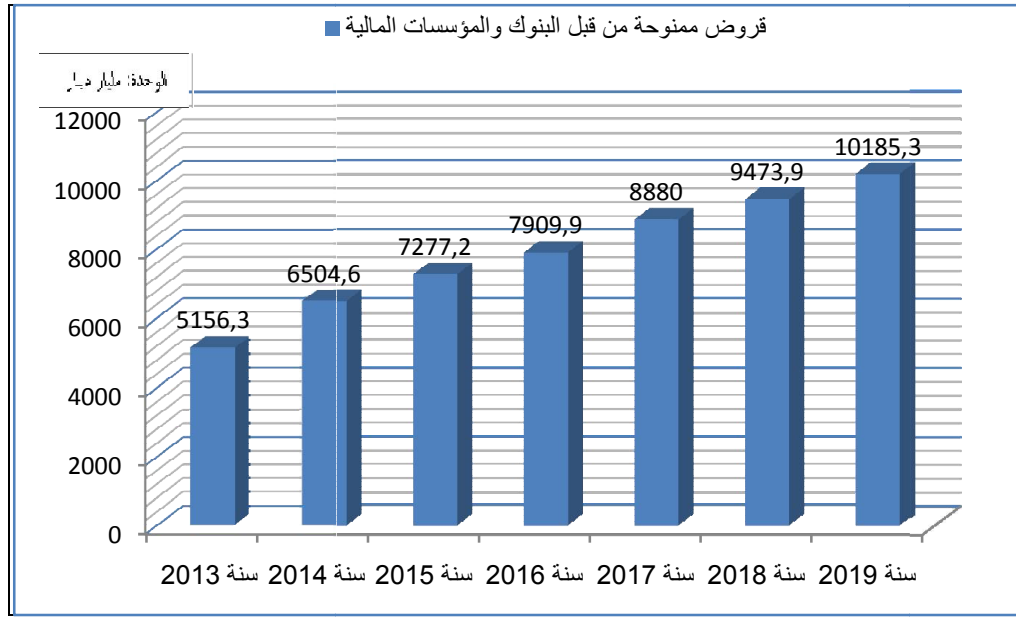
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر (<https://www.bank-of-algeria.dz>)، أطلع عليه يوم : 2019/06/24.

ثانيا- تطور النشاط الائتماني في القطاع المصرفي الجزائري:

يعتبر الائتمان النشاط الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية والموارد الرئيسي لإيراداتها، فهي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئتها لقنوات الاستثمار والدفع بالنشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة وبالتالي زيادة الإنتاج.

يبين الشكل (4-1) تطور حجم القروض الممنوحة والتي تعد أهم الأنشطة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

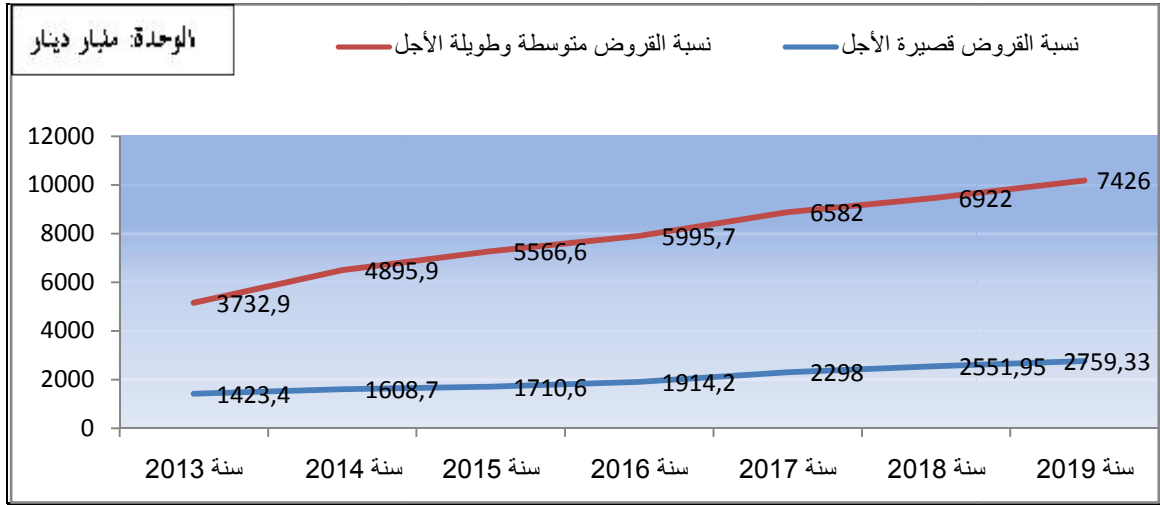
شكل رقم(4-1) تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2019.

عرفت القروض الممنوحة للاقتصاد توسعا ملحوظا حيث بلغت في الثلاثي الأول من سنة 2019 حوالي 10185.3 مليار دينار مقابل 8880 مليار دينار في سنة 2017 و 5156.3 مليار دينار في سنة 2013 وذلك راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع المشاريع الاستثمارية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط، وتهدف جهود الدولة في هذا الإطار إلى تنويع الاقتصاد ورفع مستوى النمو وتخفيض نسبة البطالة كدعم تمويل مشاريع الشباب، وتستحوذ البنوك على النسبة الأكبر من هذه القروض بالمقارنة مع القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية والتي بقي نشاطها ضعيفا (لا يتجاوز 60مليار دينار) نظرا لمواردها المحدودة كونها لا تجمع الودائع من الجمهور.

شكل رقم(4-2): هيكل القروض الموزعة من طرف البنوك في الفترة(2013-2019).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2019.

تمثل القروض متوسطة وطويلة الأجل النسبة الأكبر من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنوك بالمقارنة مع القروض قصيرة الأجل، حيث سجلت أعلى قيمة لها في الثلاثي الأول من سنة 2019 بقيمة 7426 مليار دينار مقابل 2759.33 مليار دينار من القروض القصيرة الأجل في نفس الفترة، وتستحوذ البنوك العمومية فيها على أكبر حصة من هذه القروض، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل هو زيادة القروض لتمويل القطاع العقاري، فمثلا قدرت لهذا القطاع حوالي 515.7 مليار دينار في سنة 2017 مقابل 483.3 مليار في 2016.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد تراجعت حصتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل تدريجيا نتيجة تباطؤ في توزيع القروض للأسر، وقد أثر القرار المتعلق بمنح القروض الاستهلاكية الذي اتخذته السلطات العمومية في سنة 2009¹ بشكل كبير على فعالية البنوك خاصة تلك المتخصصة في توزيع القروض الاستهلاكية.

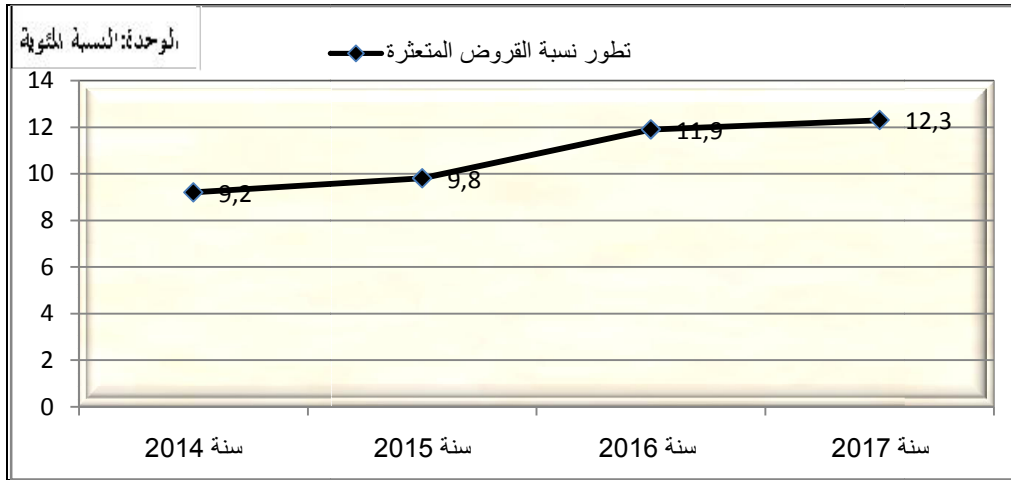
ثالثا- تطور حجم المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الجزائري:

تتعرض البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لمخاطر ائتمانية وتشكل المخاطر المرتبطة بمنح القروض أبرز هذه المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، فرغم تطور في حجم التمويل للاقتصاد إلا أنه في الواقع نجده لم يرقى إلى المستوى المطلوب في تمويل التنمية الاقتصادية، فجزء كبير من هذه القروض لم تتمكن البنوك من استرجاعها في مواعيد استحقاقها، كما نجد أن حجم القروض المتعثرة في تزايد مستمر وهو ما يؤرق القائمين في النظام المصرفي.

¹ المادة 75 من قانون المالية 2009، أمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 يوليو 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادرة في 26 يوليو سنة 2009.

يمثل الشكل (3-4) تطور نسبة القروض المتعثرة في الجزائر.

الشكل رقم(3-4) تطور نسبة القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة(2014-2017).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2015 و 2017.

نلاحظ من خلال الشكل المبين ارتفاع مستوى القروض المتعثرة إلى 12.3% في سنة 2017 مقابل 11.9% في سنة 2016 و 9.8% في سنة 2015 و 9.2% في سنة 2014. حيث ساهمت القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب (ANSEJ, CNAC, ANGEM) بنسبة 78% في ارتفاع القروض المتعثرة للمصارف العمومية حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

وهذا يرجع إلى عدة أسباب من بينها :

- عدم وجود معلومات دقيقة وشاملة عن المقترضين لضعف الاستعلام عنهم.
- غياب الدراسة العلمية لجدوى المشاريع والتي تعتمد على التقييم الدقيق لمخاطر القروض.
- منح قروض لأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير (تعتبر سمعة المقترض من المعايير الأساسية لتصنيف خطر القرض).
- عدم متابعة المشاريع الممولة، وتحديد ملفات القروض.
- من جهة أخرى كشفت سنة 2019 حقائق أخرى حول القروض الممنوحة فقد صرحت مصادر رسمية في الدولة عن استثمارات وهمية، وكذا قروض بمبالغ ضخمة استفاد منها مسؤولون في الدولة ورجال أعمال لم يتم استرجاعها حيث تم استغلال الوظيفة في تبديد المال العام.
- ويبقى النظام المصرفي الجزائري أمام تحدي كبير سواء في ضبط المخاطر الائتمانية واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإدارتها أو في مكافحة الفساد الذي ينخر النظام والذي يجب أن تتكاتف فيه جميع الجهود من الدولة والمجتمع.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بمركز الاستعلام ببنك الجزائر.

يسعى بنك الجزائر إلى تبني إدارة سليمة للمخاطر الائتمانية للحفاظ على استقرار النظام المصرفي، حيث يعمل على تكييف النظام المصرفي مع المعايير الدولية التي جاءت بها لجنة بازل لاسيما فيما يخص توفير رؤوس الأموال والمعلومات الائتمانية اللازمة.

أولاً- واقع تطبيق معايير لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر:

تعتبر الرقابة العنصر الأساسي في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والمالي ويمثل الالتزام بمعايير لجنة بازل تحدياً للبنوك والسلطات الرقابية في مجال توفير الأنظمة المتطورة والمعلومات اللازمة ورؤوس الأموال الكافية للحفاظ على سلامتها، فقد أضافت مقررات بازل المزيد من السلامة على المعاملات المصرفية من خلال تحسين إدارة المخاطر المصرفية، وتعزيز صلابة البنوك وقدرتها على تحمل الصدمات.

لقد أفرز قانون النقد والقرض 90-10 الحاجة إلى الالتزام بالمعايير الاحترازية الدولية، ومن أجل تطبيق مقررات بازل 2 اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة حيث اتخذ عدة إجراءات منها:

- إنشاء فريق متخصص لمشروع بازل 2 بمساعدة خارجية.

- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام .

1- الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال: لقد التزمت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بالحدود الدنيا لرأس المال المطلوب، حيث قام بنك الجزائر بتدابير إضافية منها:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر والمقرر بـ 20 مليار دينار جزائري بالنسبة للبنوك وستة ملايين وخمسمائة دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.¹

- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر.

- تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر، لاسيما في مجال تركيز مخاطر القرض.

2- معدل كفاية رأس المال: لقد التزمت المنظومة المصرفية في الجزائر بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي نصت عليه اتفاقية بازل 2 فقد تم التركيز على معدل كفاية رأس المال المحدد بـ 8%، على أن يطبق تدريجياً وحددت نهاية ديسمبر 1999 آخر أجل لتطبيقها²، هذا وقد تم إلزامها في سنة 2014 بمعامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق من جهة أخرى،

¹ النظام رقم 18-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

² Instruction n° 74-94 du 29 Novembre 1994 Relative a la Fixation des Regle Prudentielles de Gestion des Banques et Etablissements Financiers, article 3.

على أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل، هذا بالإضافة إلى تشكيل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.¹

3- المراجعة الرقابية لرأس المال

إن الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية يعد من العناصر الأساسية لتحقيق سلامة الجهاز المصرفي حيث ترى أن على السلطات الرقابية أن تقوم بتحديث التشريعات الرقابية والتأكد أن كفاية رأس المال تناسب ونوعية المخاطر التي يواجهها البنك، وفي هذا الإطار اعتمدت السلطات الرقابية في الجزائر والممثلة في مجلس النقد والقرض بإصدار العديد من القوانين والنظم والتعليمات البنكية المنظمة للمهنة المصرفية، كما كلفت اللجنة المصرفية بمراقبة تطبيق ما يصدره مجلس النقد والقرض من طرف البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص تقيدها بالمعايير الاحترازية.

4- انضباط السوق المصرفي الجزائري:

يعمل انضباط السوق على جعل البنوك تعمل بشكل سليم ويعزز ذلك قدرتها في مواجهة المخاطر المستقبلية من خلال إفصاحها عن القوائم المالية، حيث نجد أن بنك الجزائر أصدر عدة تعليمات وأنظمة تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح عن مركزها المالي، وذلك لمعرفة مدى تقيدها بالقواعد التنظيمية وتصحيح الانحرافات التي تطرأ عليها وتوجيه مسارها ومن بينها النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها وهي الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق.² كما ألزم النظام 14-01 في المادة 31 منه البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية وبنك الجزائر بالنسب المنصوص عليها سابقا وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

تلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحسين نفسها جيدا ضد الأزمات المالية، وعلى هذا الأساس وفي إطار وضع الشطر الثاني لبازل 3 باشر بنك الجزائر في إصلاح مسار الرقابة الاحترازية من خلال اقتناء برنامج القدرة على تحمل الضغوط يهدف إلى تقييم صلابة المؤسسة وقدرتها على مقاومة الصدمات، إذ يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط قد تنجم خصوصا عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف.³

¹ المواد 3، 4، 2، من النظام 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

² النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الجريدة الرسمية عدد 76 مؤرخة في 29 ديسمبر 2009، الصفحة 16.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 103.

إن حماية النظام المالي والمصرفي في الجزائر يعد من أولويات بنك الجزائر حيث أن التزامه ببعض المعايير لبازل تعد خطوة مهمة نحو إصلاحه بما يتماشى والمعايير الدولية بغية حمايته من الصدمات التي قد تعصف به سواء كانت داخلية أو خارجية في ظل بيئة مصرفية غير مستقرة.

ثانيا- المعايير المتخذة في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات:

تعتمد البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية في منح القروض على عدد من المعايير التي تضمن تأمينها ضد مخاطر عدم القدرة على السداد وتبقيها محافظة على ملاءتها؛ حيث تستعمل لتقييم القرض ترجيحات حسب طبيعة ونوعية الطرف المقابل يحددها البنك المركزي الجزائري، وتحدد معدلاتها حسب الفئات أدناه¹:

أ. المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة:

في حالة تبنى بنك أو مؤسسة مالية التقييم الخارجي (من طرف هيئات خارجية تحدد قائمتها اللجنة المصرفية) في تقييم المخاطر على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، فعليه استعمال هذه الطريقة لتقييم جميع مستحقاته على المؤسسات المنقطة:

جدول رقم(4-2): يوضح معدلات ترجيح مخاطر المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

لا يوجد تنقيط	أقل من B-	B+ إلى B-	BB+ إلى BB-	BBB+ إلى BBB-	A+ إلى A-	AAA إلى AA-	التنقيط الخارجي للمؤسسة
%100	%150	%150	%100	%100	%50	%20	الترجيح

المصدر: بنك الجزائر، نظام رقم:14-01، مرجع نفسه، مادة 14.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة ترجيح مخاطر القرض لدى المؤسسات الكبيرة والمتوسطة المصنفة في AAA مثلا تحدد ب20% وهي نسبة أقل؛ حيث أن هاته المؤسسات تتمتع بجدارة ائتمانية عالية وبالتالي نسبة مخاطرها أقل، بينما ترتفع نسبة ترجيح الخطر إلى 150% لدى المؤسسات التي تصنيفها أقل من B-؛ حيث أن هذه المؤسسات لا تتمتع بجدارة ائتمانية وقدرة على تسديد التزاماتها ضئيلة، فحين تحدد لها نسبة ترجيح 100% في حالة عدم استخدام البنوك والمؤسسات المالية التقييم الخارجي، مما يبين أن عملية التصنيف تساهم بشكل كبير في تحديد وبدقة نسبة الخطر المرتبطة بالمقترض.

ب. المستحقات على المؤسسات الصغيرة جدا والخواص:

يطبق ترجيح 75% على هذه المستحقات شرط أن لا يتجاوز مستوى التعرض على المستفيد الواحد مبلغ 10.000.000 دج، يأخذ التعرض أحد الصيغ الآتية على وجه الخصوص: قروض قابلة للتجديد، مساعدات

¹ بنك الجزائر، نظام رقم 01-14 مؤرخ في 16 فيفري سنة 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 13 و 14.

لإنشاء مؤسسات، تسهيلات للمؤسسات الصغيرة، قروض تجهيزات جارية لفائدة الخواص. كما ترجح هذه المستحقات بنسبة 100% في حالة عدم استجابتها للشروط المذكورة.

ت. القروض العقارية للاستعمال السكني:

يطبق ترجيح 35% على القروض العقارية للاستعمال السكني التي تستجيب للشروط الآتية:

- أن تكون القروض الممنوحة للأفراد بغرض اقتناء أو تهيئة أو بناء سكنات مضمونة برهن رسمي.
- اعتمادات إيجاريه لاستعمال سكني موجهة ليشغلها المستأجر.

- أن يعادل مبلغ القرض 80%.

- أن يكون الرهن الرسمي من المرتبة الأولى.

- أن يمين بفترات منتظمة.

وفي حالة عدم احترام أحد المعايير المذكورة يطبق ترجيح نسبته 75%. كما يمكن أن يخصص لها تطبيق 50% حسب حالات يحددها النظام.

ث. القروض العقارية للاستعمال التجاري:

يطبق ترجيح 75% على القروض المضمونة برهن رسمية على الأملاك العقارية للاستعمال المهني أو

التجاري. غير أنه يطبق ترجيح نسبته 50% على الاعتمادات الإيجارية المالية والعملياتية المتضمنة حق الشراء شريطة تقييم العقار المرهون رسميا بفترات منتظمة.

إن ترجيح المخاطر الائتمانية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية مبني على أساس نوعية الطرف المقابل، المكون أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة غير مصنفة، فمعظم القروض المقدمة هي قروض غير مصنفة وبالتالي فإن ترجيحها هو 100% أي أنها مكلفة بالنسبة للأموال الخاصة وهو ما يبين عجزها في تطبيق معايير بازل 2 التي تنص على استخدام نماذج رياضية معقدة لقياس مختلف أنواع المخاطر والاعتماد على التصنيف الخارجي لتقييم مخاطر القرض، بحيث تقلل من حجم الضمانات المطلوبة.

ولكن رغم ذلك فإن بنك الجزائر يحاول الالتزام قدر الإمكان بمقررات لجنة بازل 2 وهذا من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات من أجل المحافظة على سلامة القطاع المصرفي.

ثالثا- دور الاستعلام الائتماني لبنك الجزائر في رصد المخاطر الائتمانية:

إن توفير المعلومات عن المقترضين يعتبر مطلب أساسي للبنوك لتوخي الحيطة والحذر في منح للائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الإقراض، حيث أن قلة المعلومات الائتمانية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ويشدد من إجراءات منح الائتمان وبالتالي يحد من التوسع في منح الائتمان.

وفي هذا المجال نجد أن بنك الجزائر قد أدرك أهمية الإفصاح عن المعلومات الائتمانية وتبادلها، وهذا ما نلمسه من خلال إنشاء مركزا تابعا له للاستعلام عنها، حيث أنشأ مركزية المخاطر (بموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض)، يديرها ويشرف عليها بنك الجزائر، حيث تتولى بتجميع المعلومات عن المقترضين من البنوك والمؤسسات المالية في قاعدة بياناتها لتقديم إليهم في شكل تقارير لترشيد قراراتهم الائتمانية. وتلعب مركزية المخاطر دورا مهما في توفير المعلومات حول المقترضين إضافة إلى أن وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر منها:¹

- مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد الحذر التي يحددها بنك الجزائر.

- منح البنوك والمؤسسات المالية فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناءً على معطيات سليمة نسبيا.
- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي مما يسمح بتسيير أفضل لسياسة القروض.

بالإضافة إلى مركزية المخاطر أنشأ بنك الجزائر مركزية الميزانيات ومركزية المستحقات غير المدفوعة، تكوّن هذه المركزيات الثلاثة شبكة معطيات ومركز للمعلومات الهامة في إطار سياسة حذرة للقرض وتسيير جيد لأجهزة الدفع والقرض، ومعرفة خاصة لحوادث عدم الدفع وجعل البنوك و المؤسسات المالية تسهر على مراقبة أدائها وذلك من خلال:

- المعرفة الدقيقة للمخاطر المتوقعة سواء كانت تخص محتويات الميزانية أو ما هو خارجها خلال التعامل مع الأطراف الأخرى.

- التحكم في مختلف الأنواع الجديدة للمخاطر من خلال المعلومة ذات النوعية والكمية.

- تقسيم مجال عملهم تجاه مختلف المستفيدين حسب مستوى الخطر المتوقع من كل قطاع سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية أو المنطقة الجغرافية.

تعتبر هذه المركزيات كآلية من الآليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال الائتمان حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز دوره الإشرافي ورسم سياسته، إذ يعمل بنك الجزائر على ربط هذه المركزيات الثلاثة في قاعدة بيانات موحدة لتسهيل جمع وتبادل المعلومات الائتمانية والعمل على تطويرها لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية، حيث تناوّلها بالتفصيل في المبحثين الثاني والثالث.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 207.

المطلب الثالث: الإطار الإشرافي والرقابي على الائتمان لبنك الجزائر.

يعمل بنك الجزائر على الحفاظ على استقرار النظام المصرفي من خلال القيام بدوره الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية، وتساهم مركزيات المخاطر بشكل كبير في تعزيز دوره إذ تعتبر آلية لمراقبة تعليمات البنك في مجال التقييد بمعايير منح الائتمان أو التصريح بالمعلومات وذلك بالإبلاغ عن كل المخالفات إلى اللجنة المصرفية التي تعتبر أهم هيئة رقابية إلى جانب المديرية العامة للمتفشية العامة.

أولاً- آليات رقابة بنك الجزائر على الائتمان:

نظراً لأهمية الاستقرار الاقتصادي في تعزيز الثقة في البنوك عمدت السلطات النقدية إلى انتهاج سياسة رقابية على النظام البنكي والتي تدعمت أكثر مع صدور القانون 90-10، حيث عملت على إنشاء هيئات رقابية مهمتها متابعة نشاطات البنوك بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وهي:

1- اللجنة المصرفية:

أنشئت اللجنة المصرفية بموجب قانون 90-10 للنقد والقرض كسلطة إدارية مستقلة، إذ تنص المادة 143 من هذا القانون على أنه "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة"¹.

تتخذ اللجنة المصرفية قراراتها بالأغلبية وتتألف من الأعضاء اللذين يعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمسة سنوات والمتمثلين في²:

المحافظ رئيساً

ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.

قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء .

ومن خلال الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، فإن اللجنة المصرفية تتمتع بصلاحيات إدارية وأخرى قضائية:

أ- السلطة الإدارية:

تتمتع اللجنة المصرفية بسلطة تنظيم وتطبيق الرقابة، بناء على الوثائق وفي عين المكان، ويخول لها طلب من كل شخص معني بتبليغها أي سند وأية معلومة، ولضمان الرقابة الجيدة يمكن للجنة أن توسع من تحرياتهما وهذا من خلال فروع هذه البنوك والمؤسسات المالية سواء في الجزائر أو بالخارج. وتتمثل تدخلات لجنة الرقابة المصرفية

¹ المادة 143 من القانون 90-10 من قانون النقد والقرض (90-10).

² المادة 106 من الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003.

في التأكد من تطبيق القرارات المتخذة والمتعلقة بقواعد الحذر، ويهدف كل هذا إلى دفع المؤسسات إلى إصلاح وضعها.¹

ب- السلطة القضائية:

يمكن للجنة المصرفية أن تتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات بصفتها هيئة قضائية في حالة ما إذا أخلت إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة بقواعد حسن سير المهنة، فيمكن للجنة أن توجه لها تحذيرات، بعد إتاحة الفرصة لمسير هذه المؤسسة لتقديم تفسيراتهم و يمكن أن تدعو أي بنك أو مؤسسة مالية عندما يبرر وضعيته تلك، ليتخذ في أجل معين كل التدابير التي من شأنها أن تعيد أو تدعم توازنه المالي أو أن تصحح أساليب تسييره، وإذا أخل البنك بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه ولم يأخذ في حسبانته التحذير، يمكن للجنة أن تقضي بإحدى العقوبات التالية:

- الإنذار

- التوبيخ

- المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها .

- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم على الإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.

- سحب الاعتماد.²

ولقد أدخل الأمر 10-04 تغييرات على تركيبة اللجنة المصرفية هدف المشرع من خلالها إلى تقوية المركز القانوني للجنة، إلا أن هناك تراجع نسبي لاستقلالية اللجنة بتدخل للسلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات على مستوى اللجنة من خلال إضافة ممثل وزير المالية خلال تعديل سنة 2010.

2- المديرية العامة للمفتشية العامة:

قام بنك الجزائر بتأسيس المديرية العامة للمفتشية العامة طبقا لقانون النقد والقرض من أجل مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة وبالعمليات البنكية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى. كما تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية.

وفي هذا الإطار شهدت سنة 2016 تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف المصرفي من خلال وضع ثلاثة مشاريع تنظيمية تتعلق بما يلي:

¹ حسب المادة 108، 109، 110، من الأمر 03-11، الصادر في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.

² حسب المواد 111، 112، 114، من الأمر 03-11.

- مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية، مع إضافة فصل خاص بالحوكمة.
- الإشراف على أساس موحد.

- إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية¹.

وفي إطار المهمة المسندة لبنك الجزائر في مجال الاستقرار المالي، ووفقا للأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، قام بنك الجزائر بأعمال عصرنة، تهدف إلى تعزيز قدراته في تحليل والكشف عن مواطن الضعف النظامية في القطاع المصرفي.

حيث تم تطوير المشروع المعلوماتي المسمى "SYNOBA"، يندرج هذا المشروع في إطار إرساء نظام تنقيط مصرفي جزائري، ويهدف إلى حوسبة كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من المصارف والمؤسسات المالية في محمل مغناطيسي، والتشغيل الآلي لرقابتهم بغية التأكد من اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الإشراف²، من جهة أخرى، تتواصل جهود بنك الجزائر في تكوين المفتشين لتطوير قدراتهم وتحديث معارفهم في ميدان الإشراف المصرفي، إذ عرفت سنة 2017 مشاركة ثمانية وخمسون 58 مفتشا، في عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، السياسات الاقتصادية الكلية، رقابة القطاع المالي وكذا المواضيع المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية³.

ثانيا- الأساليب الرقابية لبنك الجزائر:

أ- الرقابة المستمرة (الرقابة على أساس المستندات) :

طبقا للمادتين 71 و72 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، تلزم المصارف والمؤسسات المالية أن ترسل إلى اللجنة المصرفية، مرة واحدة على الأقل في السنة، تقريرا عن الرقابة الداخلية وتقريراً عن المراقبة وقياس المخاطر التي يتعرضون لها.

يتضمن التقرير الأول النقائص التي تمت معابنتها خلال التحقيقات الجرات، وكذا التدابير التصحيحية المتخذة، ويتطرق التقرير الثاني إلى تفصيل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المعنية وكذا جهاز القياس والمراقبة المتبنى للحد من هذه المخاطر. سمحت دراسة هذه التقارير في سنة 2016 بالكشف عن:

- حالات رقابة غير ملائمة للعمليات والإجراءات الداخلية.

- حالات تنظيم غير ملائمة للرقابة الدورية.

- حالات قصور في أنظمة تحديد وتقييم وقياس المخاطر.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 109، 110.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 112، 110.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 99.

أما سنة 2017 تميزت بانخفاض إجمالي عدد النقائص التي سجلتها المصارف والمؤسسات المالية، حيث كشفت مديرية الرقابة على أساس المستندات عن ثمانية واربعون 48 حالة من النقائص على مستوى ستة 06 مصارف، وتم التبليغ عنها للجنة المصرفية، مقابل خمسة وسبعون 75 حالة مسجلة في 2016.

ب- الرقابة بعين المكان:

لقد أظهرت نتائج الرقابة التي قامت بها المديرية المكلفة بعمليات الرقابة بعين المكان، خلال السنوات الأخيرة العديد من النقائص في عملية تصنيف وقياس ومتابعة مخاطر القرض من طرف بعض البنوك والمؤسسات المالية التي خضعت للرقابة، تجسدت هذه النقائص حول¹:

- تجاوز المعيار القانوني لتقسيم المخاطر (25% من الأموال الخاصة القانونية) بفعل تركيز عال المخاطر لأحد المصارف على مؤسسة تنتمي إلى القطاع العام.

- عدم وجود تحليل تفصيلي لمردودية الزبائن عند تصنيف المخاطر، مما أدى تواجد مستفيدين من قروض، يتميزون بأوضاع مالية في تدهور بل حتى غير متوازنة.

- معدل مرتفع نسبيا للمستحقات غير الناجعة على مستوى المؤسسة المالية التي خضعت للرقابة بالغا أحيانا 12% من إجمالي القروض الممنوحة.

- تواجد نقائص في التنظيم العام تتعلق أساسا بغياب سياسات وإجراءات وهيكل مخصص للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة، وكذا بغياب المتابعة وتعيين ملفات القرض.

بالرغم من إدخال بنك الجزائر بعض المعايير والإجراءات في عملية منح الائتمان في محاولة منه لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية إلا أن المهام الرقابية التي قامت بها هيئاته المكلفة كشفت عن العديد من النقائص في مجال تقييم وقياس المخاطر الائتمانية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على دقة المعلومات الائتمانية وتوفرها وهو ما يسعى من أجله بنك الجزائر من خلال بناء نظام مركزي متطور للاستعلام الائتماني لتعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية 2016 و 2017.

المبحث الثاني: جهود بنك الجزائر في مجال إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني:

أعطى قانون النقد والقرض 90-10 دفعا قويا لإنشاء مركزيات للمعلومات الائتمانية وقد عرفت عدة تحسينات منذ نشأتها فقد ساهم الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل كبير في ذلك، ومع التطور التكنولوجي الذي تشهده الساحة المصرفية، وكذا المبادرة العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي في سنة 2008 لتطوير نظم المعلومات الائتمانية، لم يصبح أمام بنك الجزائر إلا أن يواكب هذا المسعى، حيث سارع بإطلاق مشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر وجعلها قاعدة موحدة للاستعلام الائتماني تربط كل من مركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية الميزانيات في محاولة منه لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية وتحسين سمعة الجزائر في التصنيف الدولي لنشاط الأعمال.

المطلب الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية لإنشاء نظام مركزي للاستعلام الائتماني:

لقد ساهمت البيئة التشريعية والتنظيمية التي أحدثها بنك الجزائر في إنشاء ثلاث مركزيات للمعلومات الائتمانية تشكل هذه المركزيات الثلاثة الأرضية لبناء قاعدة متطورة للبيانات والمعلومات الائتمانية يديرها ويشرف عليها البنك المركزي كنظام مركزي للاستعلام الائتماني ونموذجا من النماذج الرسمية لهذه الأنظمة.

أولا- الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية المخاطر:

1- تعريف مركزية المخاطر:

هناك مجموعة من التعاريف منها¹:

مركزية المخاطر هي قاعدة بيانات تستعمل كأداة ل:

- التحليل والوقاية من مخاطر القروض: تمنح مركزية المخاطر للبنوك والمؤسسات المالية يد المساعدة لاتخاذ القرارات في مجال تسيير مخاطر القروض.

- الرقابة: حيث تمنح للأجهزة والهيئات المكلفة بالرقابة المصرفية المعطيات والمعلومات الضرورية لأداء مهامهم. وهناك تعريف آخر: "مركزية المخاطر هي مصلحة مسؤولة عن الاحتفاظ بملف ائتماني اسمي بجميع أنواعه وبجميع المبالغ، مما يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الملتزمة بهذه المركزية بمعرفة مجموع ديون عملائها، و بما أن الائتمان يعادل خلق النقود، فإن مركزية المخاطر تبلغ السلطات النقدية بأي معلومة تسمح بتقييم حجم الائتمان الممنوح للشركات والأسر يوميا".

2- نشأة مركزية المخاطر:

على غرار العديد من الدول أنشأت الجزائر مركزية لتجميع المعلومات الائتمانية لأهداف الرقابة والإشراف المصرفي.

¹ معومات مقدمة من مركزية المخاطر - بنك الجزائر.

أ- نبذة تاريخية عن مركزية المخاطر:¹ في الحقيقة تأسست مركزية المخاطر في الجزائر سنة 1948 أي أثناء الحقبة الاستعمارية وكانت تعمل وفق نظام يسمى بمصلحة مركزية الأرشيف للمخاطر (SCAR)* وكانت تتم عملية التصريح وجمع المعلومات بطريقة تقليدية وبعد سنة 1962 أي بعد الاستقلال بقي نفس النظام الفرنسي المعمول به ولكن تحت السلطة الجزائرية المحدودة الخبرة في هذا المجال آنذاك، وبالتالي تم العمل بنفس الطرق السابقة لتسيير المخاطر.

وبعد مرور سنوات قليلة من الاستقلال وبعد انتهاج الجزائر ما يسمى بالاقتصاد الموجه كان نشاط البنوك آنذاك محدد حسب القطاعات المختصة بها وكل بنك نشاطه مرتبط بمؤسسات معينة كالمحروقات والتعمير. وقد كان ذلك ما بين الفترة (1962-1989)، وبعد شروع الجزائر مرحلة الإصلاح الاقتصادي وذلك بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق والمنافسة توسع نشاط البنوك أكثر من السابق وقد تم إلغاء نظام (SCAR) المعمول به سابقا لأنه أصبح بإمكان المؤسسات على خلاف أنشطتها وقطاعاتها الحصول على قروض من عدة بنوك مختلفة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الخطورة الناجمة عن هذه العمليات.

وفي ظل ارتفاع المخاطر الائتمانية وتنوعها لاسيما تلك المرتبطة بمنح القروض تم إصدار قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و تم إنشاء مركز للمعلومات بموجب المادة 160 منه، عرف بمركزية المخاطر بحيث توفر المعلومات اللازمة للبنوك والمنشات المالية.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي:

لقد أعطى قانون النقد والقرض 10/90 دفعا قويا لإنشاء مركزية المخاطر، ولمعالجة موضوع الخطر تم إحداث عدة تعديلات عليه، فقد تضمن النظام 01/92 المؤرخ في 22 مارس 1992،² وأمر التنفيذ 92/70 المؤرخ في 24 نوفمبر 1992 تنظيم وتسيير مركزية المخاطر ووجوب تصريح كل ثلاثة أشهر عن القروض التي تعادل أو تفوق قيمة 2.000.000 دج الممنوحة للمؤسسات من قبل البنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالمعاملات التي تتم في شبانيك وكالاتها، كما تم إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة عبر سنوات مختلفة تنصب كلها في تنظيم وتسيير مهام المركزية نلخصها فيما يلي:

- بداية من سنة 1994، يتم التصريح عن القروض المستحقة، كل شهرين بدلا من ثلاث أشهر (التعليمية رقم 94-56 المؤرخ في 07 سبتمبر 1994 المعدل للتعليمية رقم 70-92 المذكورة سابقا).
- بداية من سنة 2006 يتم تسجيل الديون غير المسددة الناتجة عن القروض المصنفة، في ملف منفصل في مركزية المخاطر للسماح بإجراء تقييم نوعي لمحفظه العملاء (التعليمية رقم 07-2005 المؤرخة في 11 أوت 2005

¹ وثائق مقدمة من المدرسة العليا للصيرفة، بنك الجزائر.

* service central archives des risque

² بنك الجزائر، النظام 01-92 مؤرخ في 22 مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها، المادة 4 والمادة 8.

المحددة بأحكام المادة 17 من التعليم رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية).

■ بداية من سنة 2008 يتم الاستعلام عن المعلومات المتعلقة بالائتمان المقدم للأفراد من قبل البنوك والمؤسسات المالية وتعاونيات الادخار والائتمان (التعليم رقم 01-2008 المؤرخة 09 مارس 2008 تكلف بجمع المعلومات المتعلقة بالائتمان المقدم إلى الأفراد من البنوك والمؤسسات المالية).

■ بداية من سنة 2009، فإن الائتمان الممنوح من قبل البنك أو المؤسسة المالية لا يشارك في رأس المال (التعليم رقم 05-09 بتاريخ 30 يوليو 2009 المتعلقة بإعلان الائتمان من قبل بنك أو مؤسسة مالية لمؤسسة يمتلك فيها حصة) للتذكير، يسمح المرسوم رقم 09-01 بشأن قانون المالية التكميلي لعام 2009 (المادة 107) بمنح ائتمان من مصرف أو مؤسسة مالية، بحد أقصى قدره 25٪ من أموالها الخاصة لشركة تملك فيها حصة، المادة 75 من نفس المرسوم تقيد منح القروض للأفراد على القروض العقارية.

فيما يتعلق بملف الإبلاغ عن الائتمان الشخصي (القروض العقارية والاستهلاكية)، فإنه يسجل معلومات شهرية عن القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين لأغراض غير تجارية من قبل البنوك والمؤسسات المالية المعنية بهدف المتابعة الإحصائية.¹

■ الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقروض، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، إن نص المادة 98 من هذا الأمر، تضع على عاتق بنك الجزائر مهمة تنظيم وتسيير مركزية المخاطر تكلف هذه الأخيرة بجمع المعطيات المتعلقة ب:²

- التعرف بزبائن المؤسسات المصروفة (المقترضين).

- تبليغ كل مؤسسة مصروفة، وبطلب منها المعلومات التي تتلقاها المركزية، بطريقة مجمعة.

- تلمز المادة 98 من نفس الأمر المؤسسات المصروفة بالانضمام إلى مركزية المخاطر والمساهمة في تكاليفها المباشرة.

■ وإدراكا بأهمية نظم الاستعلام الائتماني قام بنك الجزائر بإعادة تنظيم مركزية المخاطر من خلال النظام رقم 01/12 المؤرخ في 02 فيفري 2012 المتضمن مركزية مخاطر المؤسسات والأسر والتي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة لهم (سواء إيجابية أو سلبية)، حيث تكلف مركزية المخاطر بجمع من البنوك والمؤسسات المالية أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة ومبلغ الاستعمالات ومبلغ القروض المسددة وكذا الضمانات المأخوذة فيما يخص كل صنف من القروض.³ باستعمال رقم تعريف خاص، وتكلف مركزية المخاطر بجمع ومعالجة وحفظ المعلومات حول القروض البنكية.

¹ معلومات مقدمة من مركزية المخاطر - بنك الجزائر.

² الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقروض.

³ نظام 12-01 مؤرخ في 20 فيفري سنة 2012، يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، المادة 2.

- مركزية مخاطر المؤسسات: وتسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر.

- مركزية مخاطر الأسر: تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد. للإشارة فقط ساعد هذا التشريع الجديد في توسيع قاعدة البيانات الائتمانية وأعطى توجهها جديدا لبناء قاعدة متطورة للبيانات الائتمانية.

ثانيا- الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية المستحقات غير المدفوعة:

تعتبر مركزية المستحقات غير المدفوعة قاعدة بيانات تجمع فيها كافة المعلومات المرتبطة بحوادث الدفع، حيث تعمل على أساس إطار قانوني وتنظيمي يتكون من:

- النظام رقم 92-02 المؤرخة 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية عوارض الدفع وسيورها.
- النظام رقم 92-03 المؤرخة 22 مارس 1992 متعلق بمنع ومراقبة إصدار شيكات بدون رصيد؛ حيث تنص المادة الثالثة منه على أن مركزية المستحقات غير المدفوعة مكلفة بإجبار كل جهاز دفع أو قرض بما يلي:
 - تسيير وتنظيم ملف مركزي خاص بحوادث الدفع وكل النتائج المترتبة عن ذلك.
 - نشر وفي مدة زمنية معينة لكل البنوك والمنشآت المالية وكل المصالح المعنية قائمة حوادث الدفع والأطراف المتسببة في ذلك.
- التعليم رقم 71-92 المؤرخة 24 نوفمبر 1992 التي تحدد الأحكام التنفيذية للتعليم رقم 92-03 بتاريخ 22 مارس 1992 بشأن منع ومكافحة مسألة الشيكات دون رصيد.
- التعليم رقم 93-47 المؤرخة 18 يوليو 1993 المعدلة والمكملة للائحة رقم 71-92 المؤرخة 24 نوفمبر 1992 والتي تنص على أحكام تطبيق اللائحة رقم 92-03 المؤرخة 22 مارس 1992 بشأن منع ومحاربة إصدار الشيكات دون رصيد.
- القانون رقم 05-02 الصادر في 06 فبراير 2005 المعدل والمكمل للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري.
- النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 جانفي 2008، المعدل والمكمل، المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها.
- النظام رقم 11-07 بتاريخ 19 أكتوبر 2011 يحدد طرق تطبيق النظام رقم 08-01 المشار إليه أعلاه. وقد تميزت سنة 2011 ببدء سريان الأحكام القانونية والتنظيمية الجديدة التي تحكم منع ومكافحة إصدار شيكات بدون رصيد.

تهتم هذه المركزية ب:

- تنظيم المعلومات المرتبطة بكل حوادث الدفع والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.
- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها.
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها للوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معينة.
- تقوم هذه البطاقة بجمع المعلومات بالاعتماد على التصاريح التي تقدمها البنوك التجارية وأيضاً بالاعتماد على المعلومات المجمعة من غرف المقاصة والتي ينكشف من خلالها الشيكات التي لم تستوفي قيمتها وذلك بسبب نقص في الرصيد أو انعدامه أو أي مشاكل أخرى تتعلق باستعمال وسائل الدفع.
- وفي موضوع الوقاية، فالبنوك والمنشآت المالية مجبرين على تفحص القائمة المعدة من طرف المركزية قبل تقديم أي ائتمان. وفي هذا المجال كل حادث دفع (إصدار شيك دون رصيد أو برصيد غير كافي) يصرح به إلى المركزية وذلك بعد مرور فترة التسوية والتي أقصاها 20 يوم.
- مقارنة بنظام المركزية قبل تنفيذ التعليمات رقم 01-11 بتاريخ 09 مارس 2011، تتعلق التغييرات الرئيسية بما يلي:

- المواعيد النهائية لتسوية الشيكات غير المدفوعة وفرض عقوبة الأداء.
- مدة حظر دفتر الشيكات الذي يمتد من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات.
- شروط إمكانية إصدار شيكات من قبل أي شخص ممنوع من دفاتر الشيكات.
- مسؤولية المؤسسة المبلغة في حالة عدم الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية المترتبة عليها من حيث التشاور والإبلاغ عن حوادث الدفع بالشيكات.
- بالرغم من التحسينات التي لوحظت أثناء تنفيذ التعليمات رقم 01-11 المشار إليها أعلاه، إلا أن ذلك لا يوفر شروطاً ملائمة للإبلاغ عن حوادث الدفع إلى هذا المركز كما أن تكرار حظر الشيكات يصبح مصدر قلق لهذا المركز، وهذا ينطوي على تداعيات يومية لحوادث الدفع المسجلة في بنك الجزائر .

ثالثاً- الإطار القانوني والتنظيمي لمركزية الميزانيات:

- تم إنشاء هذه المركزية بموجب التعليمات 96-07 المؤرخة في 3 يوليو 1996 المتعلقة بتنظيم وتشغيل مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، تعتمد على الطريقة الإلزامية المتمثلة في ربط البنوك والمؤسسات المالية بمركزية الميزانيات. وقد شهدت بعض التحسينات، فمنذ سنة 2003 عمل بنك الجزائر على تنظيم لقاءات وأيام دراسية حول هذه المركزية مع البنوك والمنشآت المالية.

هذه اللقاءات ركزت على المهام الخاصة بهذه المركزية خاصة وأنها توفر معلومات قيمة تسمح بربح الوقت، وقد عملت هذه الدراسات لتوعية البنوك بأهمية دعم هذه المركزية وفهم الإيجابيات التي تحققها من خلال المعلومات الاقتصادية، المالية والقطاعية، وتعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي والمالي. حاليا يعد تصنيف المؤسسات ذا أهمية إستراتيجية بالنسبة لبنك الجزائر من أجل تعزيز أدواته وخدمات المعلومات المقدمة للمؤسسات في المجال الذي يندرج ضمن اختصاص مركزية الميزانيات، حيث تقدم هذه المركزية التي تم الشروع فيها جانبيين:

- قاعدة بيانات منسقة وموحدة للشركات التي تم إبلاغ مركزية المخاطر بها.
- خدمة التحليل المالي و التشخيص.

رغم التحديثات في الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه المركزيات لاسيما مركزية المخاطر إلا أنه غير كاف كما ينقصها الآليات والإجراءات التطبيقية التي تدعم عملها، وهو ما يعمل عليه البنك حاليا من خلال العمل على عصرتها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي أطلقها البنك الدولي.

المطلب الثاني: مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر:

أدرك بنك الجزائر بالأهمية المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني خاصة مع تعدد الخدمات الائتمانية وإدخال العمل باتفاقية بازل2، فعمل على تطويرها من خلال إطلاق مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر، يهدف المشروع إلى بناء قاعدة موحدة للمعلومات الائتمانية تربط بين المركزيات الثلاثة وتسمح بتجميع مختلف المعلومات الائتمانية وتبادلها.

أولا- النقائص المسجلة على مستوى مركزية المخاطر:

بالرغم من خلق بيئة تشريعية وتنظيمية من طرف بنك الجزائر إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب حيث تم تسجيل عدة نقائص على مستوى مركزية المخاطر منها¹:

- غياب رقم تعريفي وحيد متعارف عليه.
- عدم تطبيق المعايير (تصنيف القطاعات الاقتصادية، الأشكال القانونية).
- مركزية مقيدة بوجود سقف للتصريح (قبل صدور النظام 01-12).
- عدم التصريح بالضمانات.
- عدم وجود أثر تاريخي للمعطيات .
- تقرير القرض والنشاط غير منفصلين.

¹ معلومات مقدمة من مركزية المخاطر- بنك الجزائر.

- عدم فعالية البنية التقنية: حيث أن النظام المستعمل يعتمد بشكل كبير على المعالجة اليدوية لتدوين وتصحيح المعطيات.

- أداة تبادل المعطيات غير حديثة.

- غياب العلاقات مع المراكز الأخرى (مركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية الميزانيات).

ثانيا- الإطار العملي لتنفيذ مشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر :

كعدم للإطار القانوني والتشريعي الذي تم استحداثه لاسيما الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 و النظام رقم 01-12 المؤرخ في 20 فبراير 2012، قام بنك الجزائر بتعزيزه بآليات وإجراءات عملية تحسن أداء مركزية المخاطر، حيث قام في هذا الصدد بإطلاق مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر، يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتسيير مركزية إعلام حول القروض الممنوحة للمؤسسات والأسر، ذات مقاييس دولية، ولتحقيق هذا الهدف قام بنك الجزائر بما يلي¹:

- نشر مناقصة دولية للترشح في 28 سبتمبر 2013.

- تم إيداع العروض وفتح الأظرفة في 12 نوفمبر 2013.

- الانطلاق في تحقيق المشروع في بداية 2014.

1- شروط نجاح مشروع عصرنة وتطوير مركزية مخاطر :

- استعمال رقم تعريف موحد: رقم التعريف الضريبي بالنسبة للمؤسسات ومفتاح بنك الجزائر للأفراد في انتظار وضع رقم تعريف وطني من طرف وزارة الداخلية.

- وضع إطار تنظيمي مناسب.

- التصريح بكل القروض الممنوحة من طرف كل البنوك والمؤسسات المالية من دون تحديد سقف.

- جمع معلومات دقيقة وذات جودة عالية حول مديونية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، ووضعها تأخرهم عن الدفع.

- إلزامية تحديث المعطيات والتصريح بها بصفة شهرية.

2- المعلومات المصرح بها لمركزية المخاطر:

المعلومات الخاصة بتعريف المستفيدين من:

- الأشخاص المعنوية (الكيانات، مجموعة الكيانات، والكيانات التي تمتلك فيها المؤسسات المصرحة مساهمات).

- الأشخاص الطبيعية التي تمارس نشاطا مهنيا بدون أجر: يوجد نوعين من التصريحات يمكن أن تخص المستفيد نفسه، تصريح بعنوان التزاماته المهنية، وآخر بعنوان التزاماته الخاصة.

¹ وثائق مقدمة من مركزية المخاطر- بنك الجزائر.

- الأفراد: بصفتهم مقترضين أصليين أو مساهمين في حساب جماعي. تشمل هذه الفئة أيضا مستخدمي المؤسسات المصرحة.

المعلومات المالية المتعلقة بالقروض:

- التسهيلات المباشرة والغير المباشرة (المعطيات الايجابية) .

- الضمانات المأخوذة مقابل كل قرض.

- عوارض تسديد القروض (تطور الوضعية المدينة للمستفيد والتسوية الاحتمالية للدين)

- طلبات القروض المرفوضة.

- المعلومات المحاسبية والمالية عند إنشاء مركزية الميزانيات.

3- حماية المقترضين:

- يجب إبلاغ المستفيد من القرض شخصا عند أول تسجيل له في قاعدة البيانات نتيجة تعثره في الدفع .

- يمكن للمستفيد الاستعلام شخصا ومجانا على المعطيات المسجلة باسمه والحصول على تقرير قرض مفصل خاص به.

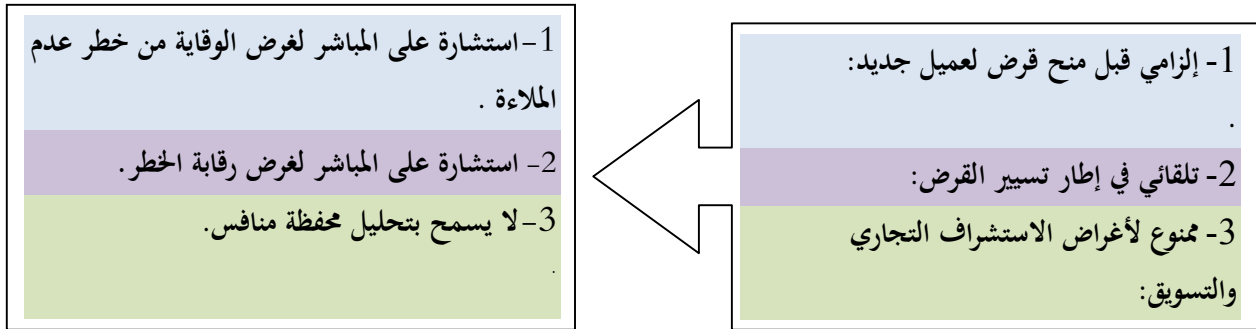
- يمكن له طلب تصحيح بياناته الشخصية إذا تبين له أنها خاطئة.

- تعد البيانات المبلغة من قبل مركزية المخاطر في غاية السرية طبقا للمادة 14 من النظام رقم 01-12 المؤرخ في 20 فبراير 2012.

4- الإطلاع على المعطيات والمعلومات الائتمانية:

يخضع الإطلاع على المعطيات والمعلومات الائتمانية لضوابط محددة نجسدها في الشكل التالي:

شكل رقم (4-4) ضوابط الإطلاع على البيانات والمعلومات الائتمانية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من مركزية المخاطر.

5- التقارير المنتجة:

- **تقرير القرض:** يتضمن مايلي:
 - معطيات التعريف بالعملاء (الأشخاص الطبيعية والمعنوية)
 - معلومات حول القروض الممنوحة والمستعملة وكذا الضمانات المأخوذة مقابل كل صنف من القروض.
 - وضعية تاريخية لتسديد القرض على مدى فترة 5 سنوات.
 - عوارض دفع الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وكذا الممنوعين من إصدار الشيكات.
 - المعلومات المحاسبية والمالية الصادرة عن مركزية الميزانيات في المستقبل.
 - مخططات بيانية للمؤشرات الرئيسية.
- ولا يحتوي تقرير القرض على توصيات في مجال منح القروض.

▪ تقرير النشاط:

- إنتاج تقارير النشاط لغرض استعمال داخلي و أو خارجي حسب مختلف الأغراض:
 - لأغراض احترازية (الرقابة المصرفية).
 - لأغراض السياسة النقدية.
 - لأغراض تجارية (المؤسسات المصرفة)
 - لأغراض دراسة توزيع القروض على الأفراد حسب مختلف المعايير.

6- المزايا المنتظرة:

من بين المزايا الرئيسية للمشروع:

- تحسين تسيير مخاطر القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ما يؤدي إلى تخفيض المستحقات غير الناجعة.
- مكافحة المديونية للمقترضين.
- استبدال تدريجي للضمانات العينية بنوعية توقيع المقترضين.

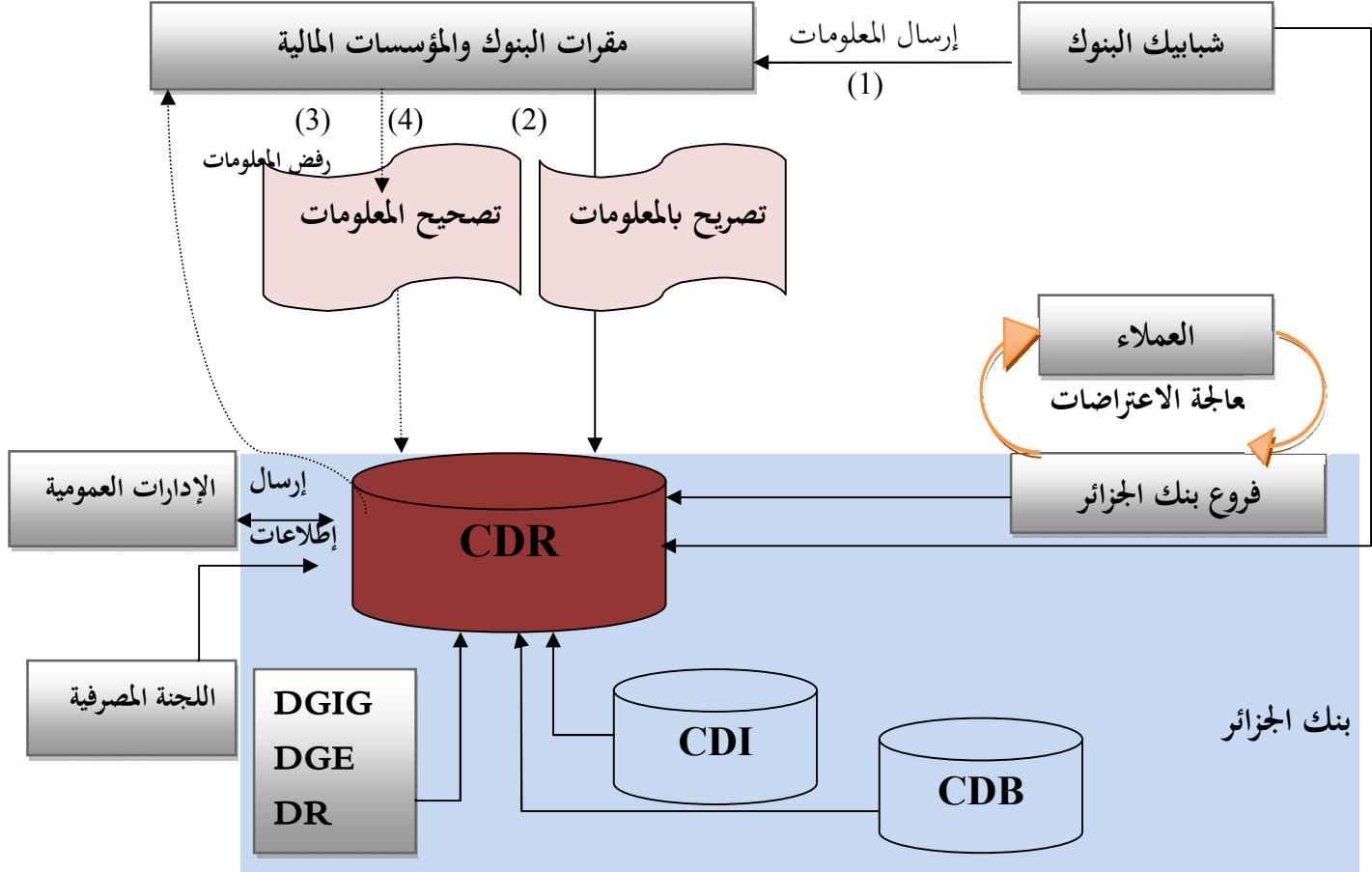
- ولوج أوسع وأسهل للقرض.

7- الميزات التقنية الأساسية:

- تكنولوجيا معاصرة.
- نظام مفتوح ومتطور.
- إدماج كلي.
- تصفح مرن عبر الانترنت، سريع ومؤمن.

- توفر عالي.

شكل رقم(4-5): مخطط سير النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر.



CDR: مركزية المخاطر	DGIG: المديرية العامة للمفتشية العامة
CDI: مركزية المستحقات غير مدفوعة	DGE: المديرية العامة للدراسات
CDB: مركزية الميزانيات	DR: مديرية إعادة التمويل
الإدارات العمومية: وزارة المالية، وزارة التجارة، الديوان الوطني للإحصاءات، ...	

المصدر: بنك الجزائر - مديرية مركزية المخاطر

ثالثا- أهداف ومزايا مشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر:

إن الغرض من مشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر هو تحقيق مجموعة من الأهداف كما أن تطويرها يحقق عدة مزايا سواء للجهات المقرضة أو المقترضين أو الاقتصاد ككل.

1- الأهداف الرئيسية لمشروع تطوير مركزية المخاطر:

يستهدف تطوير وعصرنة مركزية المخاطر تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز جودة محفظة البنوك والمؤسسات المالية، مع تحسين الوصول إلى الائتمان وخفض التكاليف.
- تقليل عدم تناسق المعلومات (حيث يكون لدى متلقي الائتمان معلومات أكثر من الأطراف الأخرى حول المصدقية).

- تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، والتي تعد واحدة من أولويات السلطات العامة.

2- مزايا تطوير مركزية المخاطر: تحقق مركزية المخاطر الجديدة العديد من المزايا سواء للمؤسسات المصروفة أو العملاء أو للاقتصاد ككل وهي:

أ- بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية: بالنسبة للمؤسسات المصروفة، تعد المركزية أداة فعالة لتحليل وتقييم وإدارة المخاطر، ومن خلال جودة المعلومات التي يوفرها، تمكن المركزية هؤلاء المستخدمين من:
- زيادة حجم الائتمان الممنوح، مع تحسين نوعية المحفظة.
- تقليل تكلفة ووقت تحليل ملفات الائتمان.

- توقع المديونية المفرطة للشركات والأسر، وبالتالي منع خطر التخلف عن السداد: بشكل ملموس، تتجلى المديونية المفرطة في القروض المتكررة، والتأخير المتراكم في سداد القروض، في البلدان الأخرى التي ترتفع فيها نسبة الدين، تظهر حالة المديونية المفرطة بعد حادث في الحياة كالبطالة، المرض، ... الخ، المديونية المفرطة في هذه الحالة "سلبية"، أما عندما ينتج عن تراكم الائتمان، فإن المديونية المفرطة في هذه الحالة "نشطة"، ويمكن تجنب الإفراط في المديونية من خلال تسوية الديون، إذ من الضروري تحليل الموقف لإيجاد أصل المشكلة.

ب- بالنسبة لعملاء البنوك والمؤسسات المالية:

- تعزيز الوصول بشكل أفضل إلى الائتمان، وانخفاض التكاليف وانخفاض مستوى متطلبات الضمان.
- مراعاة جودة سمعتها في معايير تقدير البنوك والمؤسسات المالية.
- الاستفادة من جودة أفضل لخدمات البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يتعلق بوقت معالجة ملفات الائتمان الخاصة بهم.

- لديها أدوات مبتكرة (أدوات الويب، على وجه الخصوص) لتمكينهم من خلال فروع بنك الجزائر، من معرفة تقارير الائتمان الخاصة بهم، للتحقق من دقة المعلومات المتعلقة بهم والمتابعة، إذا لزم الأمر، مع المطالبات (التبليغ).

ت- بالنسبة للاقتصاد الوطني:

يساهم عصنة مركزية المخاطر في:

- التوسع في النشاط الاقتصادي، من خلال تحسين تمويل المتعاملين الاقتصاديين، بتكاليف أقل.
- زيادة فعالية الإشراف على النشاط الائتماني.
- تعزيز السمعة الدولية للجزائر لاسيما عن طريق تقوية سلامة نظامها المصرفي .
- زيادة جاذبية الدولة تجاه المستثمرين الأجانب، من خلال تحسين مناخ الأعمال.

ث- بالنسبة للمفوترين الرئيسيين في تبادل المعلومات مع مركزية المخاطر:

توفر مركزية مخاطر المؤسسات والأسر الفرصة لكبار المفوترين للحصول على معلومات عن قروض الوكلاء الاقتصاديين والقدرة على التنبؤ بسلوك عملائهم كجزء من إستراتيجية لتحسين سياساتهم التجارية. في الواقع، فإن المعرفة الجيدة للملف الشخصي للمقترض من عملائها مفيدة لتزويدهم بمنتجات تتكيف مع خصائصهم، علاوة على ذلك، تشكل بيانات المفوترين الكبار (الاتصالات والكهرباء والمياه) مصدراً مكماً وهاماً لتحسين تحليل الملف الشخصي للمقترضين، فضلا عن ذلك، في حالة عدم وجود سجل ائتماني للوكلاء الاقتصاديين مع المؤسسات المالية، يمكن استخدام البيانات من المفوترين الرئيسيين لتقييم جودة المقترض.

المطلب الثالث: آلية عمل مركزية المخاطر:

توفر مركزية المخاطر معلومات مهمة للبنوك والمؤسسات المالية حول المقترضين تساهم في تحليل المخاطر وترشيد قراراتهم الائتمانية، ويكتسي تجميع وتبادل المعلومات بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية صفة الإلزام كون هذه المركزية تقع ضمن هيكل البنك يستخدمها بالدرجة الأولى كآلية للرقابة والإشراف على المخاطر الائتمانية حيث تدعمه في ذلك فروع المنتشرة في كل ولايات الوطن .

أولاً- تجميع، تحديث المعلومات الائتمانية وتبادلها:

تتضمن المعلومات التي يجب الإبلاغ بها طبيعة وسقف الائتمان الممنوح ومقدار الاستخدامات ومقدار الاعتمادات غير المستردة بالإضافة إلى الضمانات المتخذة (ضمان حقيقي وضمان شخصي) لكل نوع من أنواع الائتمان.

تجدر الإشارة إلى أن فعالية مركزية المخاطر تكمن في قدرتها على التخلص من جميع الاعتمادات الممنوحة من (البنوك والمؤسسات المالية) وعلى مدى عدة سنوات¹.

تعتمد دقة البيانات المجمعة على مستوى مركزية المخاطر على دقة المعلومات المصرح بها من طرف البنوك والمؤسسات المالية من خلال طلبات القروض سواء للأفراد أو المؤسسات.

¹ معلومات مقدمة من مركزية المخاطر، بنك الجزائر.

تصرح البنوك والمؤسسات المالية شهريا بجميع القروض الممنوحة لزبائنها من مؤسسات وأفراد لمركزية المخاطر ودون أي حد عتبة، والتصريح بدون تأخير عن كل معلومة طرأت على وضعية المقترض قد تؤثر على ملاءته¹، يكون التصريح وفق قواعد وجداول محددة تضمن إجراء التحديثات، يتضمن هذا الإجراء تعديلات في حالة حدوث تغييرات متعلقة بالدين كالتعرض للمخاطر الائتمانية والتخلف عن السداد والإفلاس... الخ، كما يتعين على المؤسسات المصروفة أن تستشير مركزية المخاطر قبل منح أي قرض لزبون جديد (أنظر الملحق رقم 1).

تخضع المعلومات المجمعة للتحقق الدقيق حيث تستخدم مركزية المخاطر خوارزميات قوية لتحديد المقترضين بشكل فريد، فحين تستجيب مركزية المخاطر في وقت قصير (أقل من 48 ساعة) لمطالب المقترضين²، حيث يسمح هذا الإجراء أيضا بمعرفة حجم مديونية المقترض.

إن الفارق بين الوقت الذي تتلقى فيه البيانات المحدثة والوقت الذي تتاح فيه البيانات الجديدة للبنوك والمؤسسات المالية، تتطابق مع احتياجات البنوك من أجل الحصول على بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، وتعتبر هذه البيانات مفيدة لمتخذي القرار الائتماني (أنظر الملحق رقم 2)، وتجدر الإشارة أن البنوك والمنشآت المالية ملزمة بالتصريح ولكن تتمتع بحرية أخذ القرار النهائي والمخاطرة في منح القروض للزبائن³.

ثانيا- كيفية تبويب البيانات الائتمانية في مركزية المخاطر:

يتم إدراج البيانات المرتبطة بالعملاء في مركزية المخاطر على النحو التالي:

1- بيانات هوية العملاء:

يتم تخصيص رقم سري لكل عميل حصل من أي بنك أو مؤسسة مالية على تسهيلات ائتمانية، حفاظا على سرية بياناته، وبذلك تستخدم البنوك الرقم السري بدلا من ذكر اسمه، ويسمح ذلك أيضا بالتمييز بين العملاء المتشابهين في الأسماء.

ويتم تخصيص الرقم السري للعميل وفق نموذج موحد يشتمل على البيانات التالية:

- الاسم الكامل للعميل
- العنوان الذي يزاول فيه نشاطه التجاري.
- الأنشطة التجارية التي يزاولها.
- الطبيعة القانونية للمؤسسة (فردية، تضامنية، ذات مسؤولية محدودة، مساهمة... الخ).
- جنسية المؤسسة.

¹ Article 06, 10, 13 du règlement n°12/01 du 20/02/2012, portant organisation et fonctionnement de la centrale des risque entreprises et ménages, J.O.R.A.D N°36 du 13/06/2012.p45.

² معلومات مقدمة من مصلحة القرض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تنس

³ معلومات مقدمة من مركزية المخاطر، بنك الجزائر.

- تاريخ تأسيس الشركة.

- بيانات عن المساهمين في المؤسسة المقترضة.

- الرقم السري للعميل المخصص من قبل البنك المركزي، والموحد لدى جميع البنوك التي يتعامل معها.

ويتم تبويب البيانات كالتالي:

- يتم تبويب البيانات الخاصة بالعملاء في بطاقة مرتبة على أساس الترتيب الهجائي لمعرفة بيانات العملاء استنادا إلى أسمائهم.

- يتم تبويب البيانات أيضا في بطاقة مرتبة على أساس الأرقام السرية للعملاء لمعرفة بياناتهم استنادا إلى رقمهم السري.

تخصص بطاقة لكل عميل مبينة تاريخ التعامل مع البنك، ورقم البنك، وتاريخ انتهاء التعامل مع البنك.

2- بيانات التسهيلات الائتمانية:

بعد تخصيص الرقم السري لكل عميل تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح بجميع التسهيلات الائتمانية المرتبطة بكل عميل وتحديثها بصفة منتظمة ودورية.

تشمل البيانات الائتمانية مختلف السلف والقروض والالتزامات الخاصة بالاعتمادات المستندية والكفالات المقدمة.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر:

إن مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر الذي اعتمده بنك الجزائر ساهم إلى حد ما في تطوير هذه المركزية وحقق عدة مزايا بحيث جسد من خلاله بعض المعايير التي نص عليها البنك الدولي وكذا صندوق النقد العربي، إلا أن تطور هذه المركزية لم يصل إلى المستوى المرغوب، حيث لا تزال غير قادرة على خفض المخاطر الائتمانية نتيجة عدة نقائص، وهو ما انعكس في ضعف مؤشر الاستعلام الائتماني في الجزائر، حسب تقرير البنك الدولي.

المطلب الأول: تقييم تطور مركزية المخاطر:

يعد مشروع عصرنه المخاطر خطوة مهمة نحو إنشاء نظام كامل وشامل لجمع وتبادل المعلومات الائتمانية إلا أنه تتخلله العديد من النقائص وخاصة تلك المرتبطة بالمبادئ الأساسية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.

أولاً - تقييم تقدم مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر:

1- الأعمال التي تم إنجازها:

- المصادقة على المواصفات المتعلقة بمشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر (الشركات والأسر) من قبل اللجنة التوجيهية، التي وضعت في التطبيق بناء على قرار المحافظ.
- موافقة اللجنة المركزية للسوق على دفتر الشروط.
- إطلاق العمل لبناء مركز جديد للمخاطر (الشركات والأسر).
- لتنفيذ المشروع، تم اختيار شركة أجنبية؛ والعديد من المقاولين لتوفير المستوى الأول من الدعم، وتزويدهم بالمعدات والبرامج، والتدريب.
- بدء التشغيل العملي لمركزية المخاطر الجديدة.

2- الأعمال التي لا تزال معلقة:

- لا تزال هناك بعض أوجه القصور ذات الطابع التنظيمي حتى يومنا هذا، ومن بينها ما يلي:
- عدم وجود آلية تسعير للخدمات المقدمة للمؤسسات المبلغة (البنوك والمؤسسات المالية) بواسطة مركزية المخاطر.
- سيتم إبلاغ الجهات المقدمة للتقارير بتكاليف التشغيل المباشرة للمركزية الجديدة التي ينص عليها القانون بعد توقيع التعليمات الخاصة بتطبيق اللائحة رقم 01-12 المتعلقة بتنظيم مركزية المخاطر وتشغيلها (الشركات والأسر) لقد مر هذا من خلال تطبيق وحدة تسعير للخدمات المقدمة إلى الشريك التقني، على أن يقوم بتطويرها بنك الجزائر.

- عدم وجود معرف وطني (NIN) تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-2010 المؤرخ 16 سبتمبر 2010

تم تمرير ذلك من خلال إنشاء بروتوكول اتفاق يتعلق بالتعاون وطرق تبادل المعلومات بين وزارة الداخلية وبنك الجزائر.

ثانيا- تقييم مدى تطبيق المبادئ العامة لتطوير نظام الاستعلام الائتماني:

1- نطاق تبادل المعلومات الائتمانية:

نطاق البيانات التي يتم جمعها، كخطوة أولى، الجمع الإلزامي لبيانات الائتمان من المؤسسات التي يشرف عليها بنك الجزائر (البنوك والمؤسسات المالية) كذلك معلومات عن الاعتمادات الممنوحة لموظفي المؤسسات المبلغة وموظفي بنك الجزائر.

تتعلق البيانات التي يتم جمعها وإحالتها إلى المركزية بالمتغيرات التي تظهر في صيغ تبادل البيانات، وخاصة المعلومات التعريفية والوصفية المتعلقة بالمستفيدين من القروض وكذلك الضامين لهؤلاء المستفيدين.

2- مشاركة الشركات الأخرى غير البنوك والمؤسسات المالية في نظام تبادل المعلومات مع مركزية المخاطر:

لا يمكن لهذه الشركات المشاركة في نظام تبادل المعلومات مع مركزية المخاطر إلا عندما يسمح القانون بها، بما في ذلك مبادئ السرية والموافقة المسبقة للشركات والأسر.

3- المنتجات والخدمات التي تقدمها مركزية المخاطر:

تمكن المركزية الجديدة المؤسسات الائتمانية من الحصول على مختلف الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة لتحليل المخاطر وتقييمها وإدارتها، مثل:

- تقارير الائتمان التي تحتوي على أقسام مختلفة من البيانات ومعلومات مفصلة عن التاريخ الائتماني للمقترض.
- أي وكيل اقتصادي يعطي موافقته على نقل بياناته إلى مركز المخاطر لديه إمكانية منحه تقرير ائتماني مجاني مرة واحدة في السنة، بناءً على طلبه، لأغراض شخصية.
- يحتوي التقرير الائتماني على المعلومات التالية المتعلقة بـ:
 - عناصر تحديد الهوية التي أعلن عنها.
 - حالة مديونية القطاع المصرفي.
 - مراجع وخصائص القروض المتعاقد عليها.
 - عدد المؤسسات المبلغة التي أصدرت إعلانات باسمها خلال الأشهر الخمسة الماضية.
 - عدد المشاورات التي أجريت بالاسم.
 - عدد المواعيد النهائية المتأخرة وغير المدفوعة لحساباتهم خلال الأشهر الخمسة الماضية.
 - البيانات السلبية المبلغ عنها إلى البنك المركزي من البنوك الجزائرية، والتي تقتصر في البداية على حظر إصدار شيكات لمدة خمس سنوات.

حصرًا، للشركات الأم التي تعتبر رؤساء مجموعات:

- البيانات التعريفية والوصفية لمديريهم وشركائهم ورأس المال الذي يحتفظون به في هذه الشركات.
- بيانات تحديد هوية الشركات التي تتألف منها المجموعة وإعلاناتها المحتملة للشركة.

4- أمن وخصوصية المعلومات الائتمانية:

يخضع نشاط مركزية المخاطر للإشراف والرقابة الصارمة من قبل بنك الجزائر، حيث يتم تنظيم الضوابط في الموقع بانتظام، واستخدام أدوات لمعالجة البيانات والإشراف على تبادلها بين مؤسسات الإبلاغ ومركز المخاطر. يمكن للمشاركين (والخاضعين لتنظيم البنك المركزي) الوصول إلى نظام تبادل المعلومات الخاص بمركزية المخاطر عبر الإنترنت وعبر شبكة خاصة تسمى VPN، والتي تتيح الربط الآمن لأجهزة الكمبيوتر عن بعد لإجراء الاستشارات والتصريحات.

بالرغم من عدم وجود قانون عام للخصوصية أو حماية البيانات يتعلق بمركزية المخاطر إلا أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بحماية حقوق المعنيين بالبيانات حماية كافية ومنع الوصول إليها بغير مبرر أو الكشف عنها إلى طرف آخر، أو لأي غرض آخر بخلاف تلك المرتبطة بالائتمان. إذ يتم الاستعلام عن المقترضين بناء على موافقتهم، حيث يستخدم المستعلم بمصلحة القرض حساب إلكتروني باسمه معتمد لدى المركزية، بحيث لا يمكن استشارتها بخصوص المقترض إلا إذا كان هناك مبرر وهو طلب قرض مع إمضاء وثيقة (الترخيص بالاستشارة) من طرف المقترض، كما يستخدم المستعلم رقم سري خاص به يمنع أي طرف آخر من فتح حسابه والوصول إلى معلومات المقترضين.

5- الحوكمة وإدارة المخاطر:

تضمن مركزية المخاطر الوصول العادل إلى المعلومات من جانب البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي، إلى جانب بعض الإدارات العامة والشركات والأسر التي تم تحديدها عبر فروعها، ويتم الحصول على التقرير الائتماني من المركزية بدون تكلفة حيث يهدف البنك المركزي من خلال ذلك إلى تحسين إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية واتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة، من جهة أخرى تتمتع إدارة مركزية المخاطر ببنية تحتية تقنية آمنة تلي المعايير الدولية في هذا المجال، لاسيما في إدارة بيانات الائتمان للأفراد.

6- تدفقات البيانات عبر الحدود:

إن مركزية المخاطر في الجزائر هي من النماذج الرسمية للاستعلام الائتماني وتشكل البنوك والمؤسسات المالية المصادر الأساسية للمعلومات المجمع في قاعدة بياناتها حيث لا يوجد تعاون بينها وبين أنظمة الاستعلام الائتماني في دول أخرى فيما يخص تبادل المعلومات، فالبنوك والمؤسسات المالية تنشط في السوق المحلي إذ لا تمنح قروض

لأفراد وشركات أجنبية إلا في حالات استثنائية (مثلا في حالة وجود شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر، يتم منح القروض بناء على تقديم ضمانات كافية).¹

من خلال ما سبق يمكن القول أن بنك الجزائر قد التزم ببعض المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بتطوير نظام الاستعلام الائتماني إلا أن غياب البعض منها يضعف أدائه بشكل كبير، لاسيما في عدم وجود إطار تشريعي محدد يسمح بإنشاء مكاتب خاصة للاستعلام للائتماني، و إطار خاص بالخصوصية وحماية البيانات،... الخ. ويمكن تلخيص أهم المعايير والمبادئ التي جسدها والتي لم يجسدها بنك الجزائر في تطوير نظام الاستعلام الائتماني في الجدول (3-4):

¹ محمد بوسابا، مسؤول مركزية المخاطر، بنك الجزائر مقابلة بتاريخ 17 مارس 2019.

جدول رقم(4-3): أهم خصائص ومميزات النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر.

من سنة 2012 إلى سنة 2019	المعايير
نعم	- هل يوجد في الجزائر سجل ائتمان؟
لا	- هل يوجد في الجزائر مكتب ائتمان أو شركة استعلام ائتماني؟
البيئة القانونية لنظام الاستعلام الائتماني	
لا	- هل يوجد قانون محددة يحكم نظام الاستعلام الائتماني؟
لا	- هل هناك إطار قانوني للخصوصية وحماية البيانات؟
نعم	- هل تتضمن معلومات عن المستهلكين (أفراد، شركات)؟
بيئة حقوق المستهلك في الجزائر	
نعم	- هل يُسمح للمستهلكين (المقترضين) بالوصول إلى تقاريرهم؟
نعم	- هل يُسمح للمستهلكين بإثارة النزاعات؟
نعم	- هل تقوم الكيانات بأخذ موافقة المستهلك قبل إجراء الاستعلامات؟
الكيانات المشاركة في نظام الاستعلام الائتماني	
نعم	- هل الكيانات الخاضعة لرقابة وتنظيم البنك المركزي مشاركة في نظام الاستعلام الائتماني؟
لا	- هل الكيانات غير الخاضعة للتنظيم مشاركة؟
نعم	- هل تشارك كيانات المرافق؟
عمق تبادل البيانات والمعلومات الائتمانية في الجزائر	
نعم	- هل تم تفويض الكيانات لمشاركة البيانات؟
نعم	- هل الكيانات مفضضة بإجراء استفسارات؟
نعم	- هل يتم الاستعلام عن كل من المعلومات الإيجابية والسلبية؟
نعم	- هل يتم الاستعلام عن جميع القروض دون أي حدود؟
نعم	- هل ينطبق مبدأ المعاملة بالمثل؟
لا	- هل تم منح درجات الائتمان للمستخدمين؟
لا	- هل مشاركة البيانات عبر الحدود مسموح بها؟

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

(Arab credit reporting guide, International Finance Corporation and Arab Monetary Fund 2015)

المطلب الثاني: تقييم فعالية النظام المركزي للاستعلام الائتماني في خفض المخاطر الائتمانية:

إن مجموعة الإصلاحات التي أدخلت في عمل مركزية المخاطر وإن لم تكن بالقدر الكاف لترتقي بالممارسات الدولية إلا أنها تؤثر سواء على حجم الائتمان الممنوح أو على حجم المخاطر الائتمانية الناجمة عنه.

أولاً- تطور حجم القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات والمسجلة على مستوى مركزية المخاطر:

1- تطور التصاريحات المسجلة في مركزية المخاطر:

بدأ تشغيل مركزية المخاطر الجديدة في سبتمبر 2015، تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة في هذه المركزية وتزويدها بالمعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة والقروض ومستويات استعمالها الفعلي والالتزامات بالتوقيع المقدمة والضمانات التي تمت حيازتها عن كل قرض و/أو الالتزام بالتوقيع. تهدف هذه المركزية إلى مشاركة كل المصارف والمؤسسات المالية في وضع المعلومات التي تحوزها حول مدينيها، ومن خلال تبادل هذه المعلومات، إلى تحسين إدارتها لمخاطر القرض. تساهم هذه القاعدة للبيانات المشتركة في اتخاذ القرار الأمثل في مجال منح القروض والممارسات المصرفية الجيدة في مجال متابعة الزبائن المستهلكة للقروض. إن للاستعمال الفعلي لقاعدة البيانات هذه آثار إيجابية على المصارف والمؤسسات المالية، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي.¹

عرفت مركزية المخاطر تطورا من خلال تصاعد التصاريحات بالقروض الممنوحة من طرف البنوك والمنشآت المالية وكان عامل التكنولوجيا الحديثة من أهم أسباب ذلك.

والجدول الموالي يبين تطور عدد التصاريح في مركزية المخاطر خلال الفترة (2008-2017).

جدول رقم(4-4):تطور عدد التصاريح في مركزية المخاطر خلال الفترة(2008-2017)

السنوات	عدد التصاريح
2008	63943
2009	69657
2010	72766
2011	87107
2012	94708
2013	113149
2014	144358
2015	541832
2016	758473
2017	854807

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Rapport annuel (2008,2010,2012,2014 ,2016,2017)

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2016، صادر في سبتمبر 2017، ص101.

من خلال الجدول يتضح أن عدد التصاريح المقدمة لبنك الجزائر في تزايد منذ 2008 إلى سنة 2017 حيث بلغ العدد سنة 2017، 854807 تصريحاً مقابل 63943 تصريحاً في 2008، ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً لدعم عملية التقليل من مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية من خلال تفادي التعامل مع مقترضين مشكوك في قدراتهم الائتمانية. مما يسمح بتفادي مشكلة التعثر المصرفي.

للإشارة فقد توفر في نهاية 2017 لدى مركزية المخاطر الجديدة (مؤسسات وأسر) ملف وصفي يضم 854807 شخصا طبيعياً ومعنوياً مقابل 541832 شخصا طبيعياً ومعنوياً في نهاية 2015. وهو أعلى عدد تم تسجيله على مستوى هذه المركزية. كما هو الحال بالنسبة لهيكل ونسيج الإنتاج للاقتصاد الوطني، أين تهيمن المؤسسات الصغيرة جداً، تمثل الأسر (المهنيين والأفراد) المصرح بهم 96.3% من إجمالي المستفيدين، وذلك في نهاية 2017، أي ما يعادل 823421 شخص طبيعي. يغطي هذا العدد حوالي 3.1% من السكان في سن العمل (15 إلى 64 سنة).¹

وأكد بنك الجزائر بأن المركزية لا تزال قيد التطوير؛ حيث تواصل المصارف والمؤسسات المالية في إرسال الموازاة تصريحاتها إلى المركزية القديمة كون رقم هوية المؤسسات والأفراد يختلف في المركزيتين ويتم تحويل التصاريح تدريجياً إلى المركزية الجديدة.²

2- تطور القروض الممنوحة والمسجلة في مركزية المخاطر:

لغاية نهاية 2017، بلغ مجمل القروض (قروض بالصندوق، بما فيها الفوائد المستحقة، القروض بالتوقيع المستعملة فعلياً) 9459 مليار دينار، مقابل 7329.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، أي بزيادة قدرها 29.1% ناتجة أساساً عن ارتفاع قدره 37.4% للقروض بالصندوق. أما حصة القروض بالصندوق فقد بلغت نسبة 79.4% من إجمالي القروض المصرح بها وبلغت حصة القروض بالتوقيع 20.2%، أما حصة الفوائد المستحقة فلا تزال جد متواضعة بما يعادل 2.4%. وكانت المركزية قد سجلت ما قيمته 8886.755 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015.

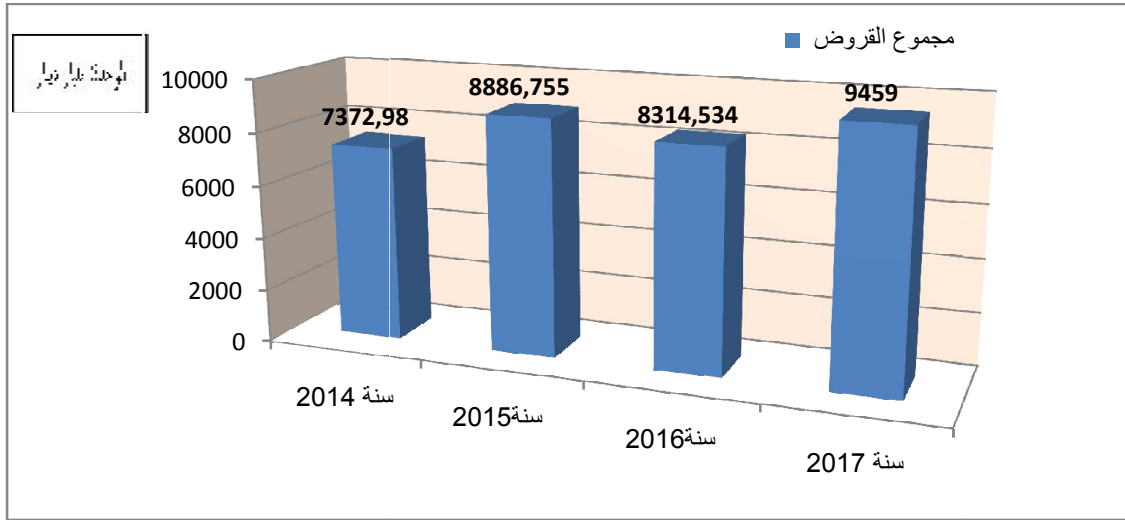
كمقابل لهذه القروض الممنوحة، بلغت الضمانات المأخوذة 5158.7 مليار دينار، منها 2889.8 مليار دينار عبارة عن ضمانات حقيقية و 2268.9 مليار دينار على شكل ضمانات شخصية في نهاية 2017. مقارنة بما سجلته المركزية في سنة 2016، عرف مبلغ الضمانات المأخوذة تزايداً قدره 20.2% نتيجة لارتفاع الضمانات الحقيقية ب 38.6% والضمانات الشخصية ب 28%.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، صادر في جويلية 2018، ص 95.

² Banque d'Algérie, Rapport annuel 2016, p101.

بشكل عام عند مقارنة سنة 2017 بسنة 2015 نجد أن هناك ارتفاع في حجم القروض الممنوحة والمسجلة في مركزية المخاطر مصاحبا بارتفاع في حجم الضمانات المطلوبة، مما يبين أن الدراسة الائتمانية لمخاطر القرض التي تستند عليها عملية منح القروض في البنوك الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على الضمانات المقدمة لاسيما الضمانات الحقيقية وهذا لضمان استردادها.

شكل رقم (4-6): تطور القروض المصرح بها لدى مركزية المخاطر.

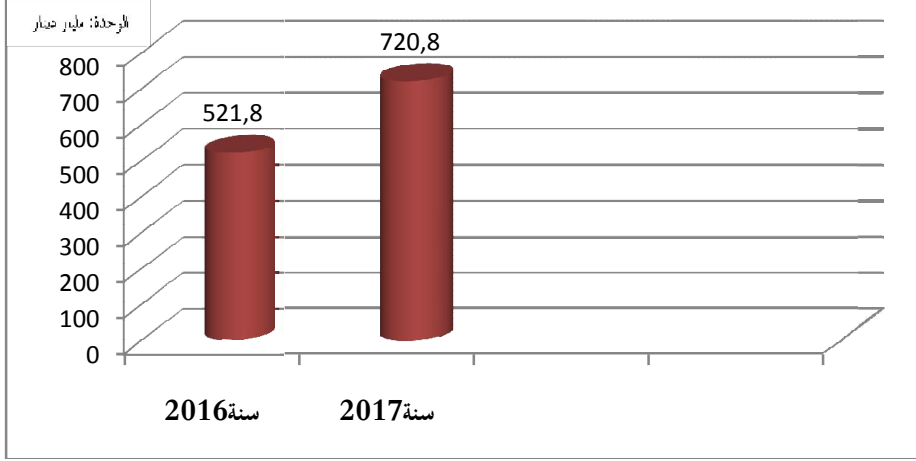


المصدر: بنك الجزائر التقارير السنوية 2016 و2017.

ثانيا- تطور القروض المتعثرة والمسجلة في مركزية المخاطر :

بالرغم من التحسينات التي طرأت على مركزية المخاطر وارتفاع في نسبة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات؛ إلا أن دور هذه المركزية في التقليل من تعثر القروض لم يكن بالشكل المرغوب، ويتضح ذلك من خلال الشكل (4-7):

شكل رقم (4-7): تطور حجم القروض المتعثرة المصرح بها لدى مركزية المخاطر



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017.

يبين الشكل في الأعلى ارتفاعا ملحوظا في القروض غير المسددة من طرف الأسر والمؤسسات والمقيدة على مستوى مركزية المخاطر، فقد سجل بنك الجزائر نسبة 55,4% من القروض غير المسددة، بلغت في نهاية 2017 ما قيمته 720.8 مليار دينار، مقابل 521.8 مليار دينار في نهاية 2016 (60.5%).

وهو ما يفسر عجز هذه المركزية في تحقيق الأغراض المنشودة في المساهمة في خفض المخاطر الائتمانية وبناء سياسات وإجراءات فعالة لإدارتها، فضلا على عجزها عن تغطية المعلومات الائتمانية بشكل أكبر واعتمادها فقط على البيانات السلبية (حالات التعثر) للعملاء، بالإضافة أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة مثل خدمات التقييم (scoring) والدراسات والاستشارات والكشف عن حالات التلاعب وغيرها.

ثالثا- تطور الشيكات بدون رصيد على مستوى مركزية المستحقات غير المدفوعة:

وضع بنك الجزائر جهاز فحص عن بعد *dispositif de consultation* يتصل من خلاله البنوك بهذه المركزية بهدف تطوير منظومة الدفع والحد من ظاهرة إصدار الشيكات دون رصيد أو برصيد غير كاف ولجعل الشيك وسيلة وأداة دفع مؤكدة ومضمونة، وقد سجلت حوادث الدفع في مركزية المستحقات غير المدفوعة ارتفاعا في سنة 2017 ما يوافق 50713 صك، بقيمة تفوق 84.5 مليار دينار، مقابل 62267 صك بقيمة 68.7 مليار دينار في 2015. كما سجل عدد الممنوعين من إصدار الصكوك، المصرح بهم لدى بنك الجزائر، ارتفاعا منتقلا من 8455 في نهاية 2015 إلى 9958 في نهاية 2017.

ويجب ذكر أن هذه المركزية لم يكن نشاطها في المستوى المطلوب وذلك لانخفاض تصريح البنوك بكافة الشيكات. فحوادث عدم الدفع المصرح بها إلى المركزية لها علاقة بالشيكات المرفوضة من طرف غرف المقاصة

الفصل الرابع: دور بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

،فبالمقارنة بين البيانات الواردة من نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض " أتسي " مع تلك المصرح بها والواردة في بطاقة مركزية المستحقات غير المدفوعة، يتبين أنه من أصل 68364 صك مرفوض في المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2017، بسبب عدم كفاية الرصيد، تم التصريح للمركزية عن 39921 صك، أي بمعدل تصريح قدره 41.6%. مقابل 51032 تصريح في سنة 2015 بمعدل 78.9% .

تبقى الصكوك غير المدفوعة المصرح بها لبنك الجزائر، مركزة في الشريحة المحصورة بين عشرة آلاف وواحد دينار (10001) ومليون دينار، حيث تتجاوز نسبة عدد عوارض الدفع في القطاع العمومي (للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري) عن تلك النسبة في القطاع الخاص (فئة الأفراد).

جدول رقم (4-5): تطور حوادث الدفع على مستوى مركزية المستحقات غير المدفوعة.

2017		2016		2015		السنوات
50713 صك بقيمة 84.5 مليار دينار		65263 صك بقيمة 101 مليار دينار		62267 صك بقيمة 68.7 مليار دينار		عدد الحوادث
القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	
88.1%	40%	88.2%	47.9%	62.3%	41.9%	
9958		7437		8455		عدد الممنوعين من إصدار الصكوك
39921 صك بمعدل 41.6%.		51041 صك بمعدل 81.5%.		51032 78.9%		صك مرفوض في المقاصة والمصرح به للمركزية

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية لسنة 2016 و 2017.

ومن أجل تفعيل دور مركزية المستحقات غير المدفوعة في تعزيز ثقة الجمهور (أفراد ومؤسسات) في الشيكات بمختلف أنواعها قام بنك الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف حماية المستفيدين من الشيكات والحد من ظاهرة الشيكات بدون رصيد، من خلال تشديد العقوبات حيث تم تمديد فترة الحرمان من دفتر شيكات من سنتين إلى خمس سنوات (حسب التعلية رقم 11-07 الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر 2011 المتعلقة بآليات الحماية من إصدار شيكات بدون رصيد).

للإشارة لم يتم ربط مركزية المستحقات غير المدفوعة بمركزية المخاطر حسب ما خطط له في المشروع وذلك لأسباب تقنية.

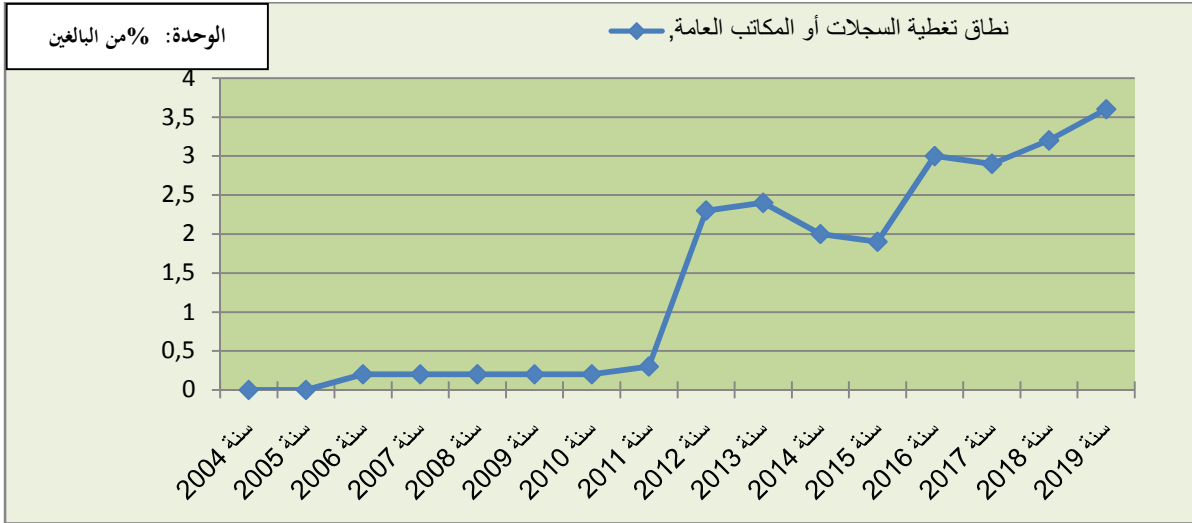
المطلب الثالث: تقييم مستوى مؤشر الاستعلام الائتماني في الجزائر:

يتم قياس مؤشر الاستعلام الائتماني من خلال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدره البنك الدولي في تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" "Doing Business"، حيث يعكس تطور نظام الاستعلام الائتماني وكفاءته.

أولاً- تطور مستوى تغطية المعلومات الائتمانية في الجزائر:

يساهم توسيع قاعدة البيانات لنظام الاستعلام الائتماني في تحسين نسبة تغطيتها، وبما أن النظام المركزي للاستعلام الائتماني الذي يعمل بنك الجزائر على تطويره يدخل ضمن المكاتب العامة للاستعلام الائتماني، لذا نحاول من خلال الشكل الموالي عرض وتحليل تطور مستويات تغطية المعلومات الائتمانية قبل وبعد مشروع عصرنه مركزية المخاطر.

شكل رقم (4-8): تطور تغطية النظام المركزي للاستعلام الائتماني في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).



Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06/12/2019 à 22H00.

بلغ نطاق تغطية السجل العام أو مركزية المخاطر في سنة 2013 نسبة أعلى بالمقارنة مع سنة 2010 حيث بلغت 2.4% مقابل 0.2% في سنة 2010 و 0% في 2005 و 2004 وهذا راجع إلى توسيع قاعدة البيانات بإلغاء الحد الأدنى للقروض المصرح بها والمقدرة بـ 2 مليون دينار (حسب النظام 01-12)، بعدها انخفضت هذه النسبة إلى 1.9% في سنة 2015 وذلك راجع إلى عدة أسباب منها تشغيل مركزية المخاطر الجديدة، لكن تغطية المعلومات الائتمانية لم تبقى في ذلك المستوى بل ارتفعت في سنة 2016 إلى 3، لتصل في نهاية 2019 إلى 3.6%، وذلك راجع إلى توسيع قاعدة المعلومات الائتمانية نتيجة إعادة إطلاق القرض الاستهلاكي في سنة

2015 وفق المادة 88 من قانون المالية لسنة 2015¹ بهدف تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، بعدما تم تحميده في سنة 2009 حسب المادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث عرفت تغطية المعلومات الائتمانية ارتفاعا طفيفا لكن بالرغم من هذا التحسن إلا أن نسبتها لا تزال تقل عن الحد الأدنى المطلوب وهو ما تظهره القيمة المتدنية لمؤشر الاستعلام الائتماني الذي يصدره البنك الدولي.

ثانيا- تقييم مستوى مؤشر الاستعلام الائتماني لبعض دول العالم بما فيها الجزائر:

1- مفهوم مؤشر الاستعلام الائتماني:

يقيس مؤشر الاستعلام الائتماني القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 0 و 8 ويشير عدد نقاط أعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الإقراض، وإذا كانت مكاتب الائتمان الخاصة أو مراكز الائتمان العامة لا تعمل أو كان نطاق تغطيتها أقل من 5% من السكان الراشدين؛ فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون صفرًا²، إذ يتم احتساب قيمة هذا المؤشر بالاستناد إلى قيمة تغطية كل من المراكز الخاصة والمراكز العامة للمعلومات الائتمانية.

2- مؤشر الاستعلام الائتماني عند بعض الدول العربية والأجنبية:

تباينت جهود الدول في خلق البيئة المشجعة لإنشاء أنظمة متطورة وكفؤة للاستعلام الائتماني نتيجة التحديات التي تواجهها لاسيما في بناء الإطار القانوني والتشريعي الذي يشجع تبادل المعلومات الائتمانية بالإضافة إلى بناء القدرات الكفيلة بتطبيق هذه الأحكام ومتابعة الالتزام بها وهو ما انعكس في اختلاف مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ونسبة تغطية هذه الأنظمة لدى مختلف الدول.

يبين الجدول (4-6) تطور مؤشر عمق المعلومات الائتمانية بما فيها تغطية السجلات (المراكز) العامة وتغطية

المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية عند بعض دول العالم.

¹ المادة 88 من قانون المالية 2015، قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78 الصادرة في 21 ديسمبر 2014.

² Doing Business, Economy Profile, téléchargé de :arabic.doingbusiness.org, consulté le 24/02/2018 à 09H00.

جدول رقم(4-6): مؤشر الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر لسنة2019.

الدول	مؤشر الاستعلام الائتماني "عمق المعلومات الائتمانية" (0منخفض-8مرتفع)	نسبة معلومات الائتمان المتوفرة إلى عدد السكان البالغين(%)	
		تغطية السجلات أو مكاتب الائتمان العامة	تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة
- مصر	8	9.5	31.3
-الإمارات العربية المتحدة	8	12	51.3
- الجزائر	0	3.6	0.00
- تونس	7	36.4	0.00
- المغرب	7	0.00	31.6
- البحرين	8	0.00	40.9
-الأردن	8	5	22.9
- الكويت	8	16.8	31.6
-السعودية	8	0.00	56.7
- فلسطين	8	22.9	0.00
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)	7	25.2	65.8
إيطاليا	7	31.1	100
ألمانيا	8	1.8	100
بلجيكا	5	95.6	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	8	0.00	100
الصين	8	100	0.00

Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06/12/2019 à22H00.

من خلال الجدول يتضح أن مؤشر الاستعلام الائتماني في 2019 سجل أعلى مستوى له (8 نقاط) عند بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، المملكة السعودية، البحرين وفلسطين مما يعني أن هاته الدول تحظى بأفضل كفاءة ائتمانية شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والصين في حين يتجاوز هذا المؤشر مثيله في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الدول الأوربية كبلجيكا مثلا سجل المؤشر فيها 5 نقاط. كما يتضح لنا أن مؤشر الاستعلام الائتماني قد سجل تطورا وتحسنا في معظم الدول العربية، حيث تجاوز عند معظمها 5 نقاط، وهذا يعود إلى جهودها المكثفة في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني بغية تعزيز و تقوية البنية التحتية لقطاعها المصرفي.

أما بالنسبة للجزائر فقد سجل مؤشر الاستعلام الائتماني 0 نقطة سنة 2019 ويشير إلى عدم توفر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية نتيجة ضعف تغطية مكاتب الاستعلام الائتماني العامة حيث قدرت ب3.6% سنة 2019 وهي نسبة تقل عن 5%، أما مكاتب الاستعلام الائتماني المدارة من قبل القطاع الخاص فليس لها وجود في الجزائر عكس بعض الدول العربية كالإمارات العربية، البحرين، المغرب، الكويت والسعودية التي تملك مكاتب للاستعلام الائتماني.

تعتمد الجزائر على سجل الائتمان العام أو مركزية المخاطر التي يديرها البنك المركزي لأغراض الرقابة على الإقراض وبالتالي لا تحصل البنوك على معلومات دقيقة حول المقترضين مثل التي توفرها مكاتب الائتمان الخاصة

التي لها دور متخصص أكثر في التقارير الائتمانية، فالمكاتب الخاصة شبكتها أكثر تعقيدا من التي في السجل العام كونها تتضمن أنواعا مختلفة من مصادر المعلومات ويمكنها إصدار عدة أنواع من التقارير الائتمانية(القرض الاستهلاكي، القرض العقاري، قرض الأعمال وما إلى ذلك). يمكن أن تتضمن هذه التقارير بيانات بسيطة عن التخلف عن السداد أو تقارير إيجابية عن جدارة المقترضين (بيانات إيجابية)، فضلا عن استخدامها لنماذج إحصائية لإنتاج خدمات التقييم، وهو ما تفتقر إليه هذه المركزية إذ يتعين على البنك المركزي الجزائري بذل المزيد من الجهود سواء لتطوير هذه المركزية من خلال إطلاق خدمات جديدة تشمل خدمات التصنيف الائتماني أو الترخيص بإنشاء وكالات خاصة للاستعلام الائتماني تكمل عمل هذه المركزية وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية .

خلاصة الفصل:

يلعب الائتمان المصرفي دورا محوريا في تحريك عجلة الاقتصاد، من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، وقد عرف الائتمان في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أن المخاطر التي تصاحبه ولاسيما المخاطر المرتبطة بمنح القروض حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة لهذا القطاع، حيث عرفت القروض المتعثرة ارتفاعا متزايدا، وفي هذا الإطار يعمل بنك الجزائر على تركيز اهتمامه بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية، وقد ساهم موقعه واستقلالته في تعزيز دوره سواء من ناحية الإشراف والرقابة أو من ناحية إرساء القواعد والإجراءات الاحترازية التي تهدف إلى خفض المخاطر الائتمانية وهو ما تطرقنا إليه في المبحث الأول.

تعتبر مركزية المخاطر من الآليات التي أنشأها بنك الجزائر لأغراض الرقابة والإشراف على الائتمان كهيئة تقع ضمن هيكله، ومركزا هاما لجمع وتبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بالمقترضين من الأفراد والمؤسسات، إلى جانب ذلك تعد مركزية المستحقات غير المدفوعة هي الأخرى مركزا هاما في رصد المخاطر الائتمانية المرتبطة بعوارض الدفع حيث عرفت المركزيتين عدة تحسينات من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تضمنت تنظيمها وتسييرها، ويعد مشروع عصرنة مركزية المخاطر خطوة مهمة في بناء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني، تجسد المشروع في بناء قاعدة موحدة للمعلومات الائتمانية تربط بين مركزية المخاطر، مركزية الميزانيات، مركزية المستحقات غير المدفوعة والعمل على جعلها أكثر حداثة من خلال إدخال تقنيات حديثة و توسيع نطاق المعلومات والبيانات المجمعة و إلزام المؤسسات المالية والمصرفية على الانخراط فيها وتبادل المعلومات واستخدامها في سياساتها وإجراءاتها لمنح الائتمان، وهو ما تطرقنا له في المبحث الثاني في دور بنك الجزائر في تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

أما في المبحث الثالث تناولنا فيه تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر حيث أظهرت الدراسة تطور أداء النظام من خلال ارتفاع التصريحات المسجلة وكذا تحسن في مستوى تغطية المعلومات الائتمانية العامة، إلا أن قدرتها على خفض المخاطر الائتمانية لا يزال غير كاف لوجود العديد من النقائص منها اقتصر تبادل المعلومات على المؤسسات الخاضعة لإشراف بنك الجزائر بالرغم من إدراج الإدارات العمومية، وكذا عدم تفعيل استخدام رقم التعريف الوطني، بالإضافة إلى تأخر ربط مركزية المستحقات غير المدفوعة بقاعدة بيانات النظام. هذا بالإضافة إلى عدم كفاية الممارسات الإشرافية والرقابية في مجال توفر المعلومات الائتمانية وسلامتها بالقروض والشيكات المرتجعة والمسجلة على مستوى هذه المركزيات هي اقل بكثير من تلك المتداولة في البنوك والمؤسسات المالية، كل هذه النقائص جعلت مؤشر الاستعلام الائتماني يسجل أدنى قيمة له في الجزائر حسب تقرير البنك الدولي.

خاتمة

خاتمة:

عرفت الصناعة المصرفية تطورات متسارعة أدت إلى ظهور منتجات وخدمات مالية جديدة إلا أن هذا التطور رافقه العديد من المخاطر لاسيما تلك المرتبطة بمنح الائتمان الأمر الذي دفع بالبنوك المركزية إلى تركيز جهودها لتطوير أنظمتها لخفض المخاطر الائتمانية من جهة والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والمالي من جهة أخرى، خاصة مع ظهور توجهات لجنة بازل التي وضعت السلطات الرقابية أمام تحديات جديدة على صعيد الرسمة والتصنيف الائتماني وأنظمة إدارة المخاطر.

تعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني إحدى دعائم البنية التحتية لهذا القطاع حيث تلعب التقارير الائتمانية التي تقدمها دورا مهما في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على إدارة المخاطر الائتمانية واتخاذ قرارات الإقراض السليمة كما تمثل المعلومات التي تقدمها وسيلة وأداة رئيسية للسلطات الإشرافية لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وكانت البنوك المركزية في مختلف الدول العربية على غرار الجزائر قد أنشئت مركزيات المخاطر وهي من النماذج الرسمية للاستعلام الائتماني لأغراض الرقابة المصرفية ومتابعة الانكشافات والتركزات الائتمانية، وقد أدى النمو الكبير في الخدمات التمويلية والتسهيلات الشخصية وتزايد المؤسسات المقرضة إلى الحاجة للارتقاء بهذه الأنظمة وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية السائدة بما في ذلك إنشاء شركات مستقلة للاستعلام الائتماني.

قدمت هذه الدراسة مختلف المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتماني كما بينت المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير هذه الأنظمة من خلال إرساء البيئة التشريعية والمؤسسية والفنية اللازمة، كما تظهر الدور المحوري الذي تلعبه البنوك المركزية في إرساء هذه الشروط والأسس، وفي قيادة جهود القطاع المالي والمصرفي لتطويرها، وهو ما نلمسه في بعض التجارب الناجحة كتجربة مصر بإنشائها للشركة المصرية للاستعلام والتصنيف الائتماني، وتجربة المملكة العربية السعودية بإنشائها لشركة "سما" وتجربة سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء "نظام الاستعلام الائتماني الموحد".

على غرار البنوك المركزية لمختلف الدول، يسعى بنك الجزائر إلى تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني من خلال قيامه بخلق بيئة تشريعية لتطوير مركزية المخاطر والعمل على عصرنتها لتتماشى مع المقاييس الدولية مع الإشراف والرقابة عليها خاصة وأنه يتمتع باستقلالية مقبولة رغم تراجعها النسبي نتيجة التعديلات التي مست قانون النقد والقرض.

وقد صغنا في بداية هذا البحث مجموعة من الفرضيات التي اعتبرناها إجابات أولية لمجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي وهذا على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني المدخل الرئيسي لإدارة المخاطر الائتمانية.

إن هذه الفرضية صحيحة، حيث أثبتنا في الفصل الثاني أن أنظمة الاستعلام الائتماني تقدم خدمة الاستعلام الائتماني في شكل تقارير ائتمانية للجهات الرسمية من قاعدة بياناتها ويتم الاستعلام الائتماني عن العميل في الغالب لمعلومات إيجابية أو سلبية أو إيجابية وسلبية، تسمح هذه المعلومات من التقييم الرقمي للعميل والذي يعكس درجة مخاطره، وهو ما يسمح باتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين إدارة المخاطر الائتمانية.

- **الفرضية الثانية:** تساهم أنظمة الاستعلام الائتماني في تسهيل الوصول إلى روافد الائتمان، مما يؤثر إيجاباً على توسع حجم الإقراض للبنوك وبالتالي زيادة أرباحها ونموها.

إن هذه الفرضية صحيحة، فالمعلومات الدقيقة والشاملة التي توفرها هذه الأنظمة تسمح بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء مما يخفف من الضمانات المطلوبة والاعتماد على السمعة، وهو ما يشكل دافعاً أمام فئة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم نظراً لمحدودية ضماناتها، الأمر الذي يؤدي إلى نمو المحفظة الائتمانية للبنوك وتنوعها وهو ما ينعكس على ربحية البنك.

- **الفرضية الثالثة:** يمكن للبنوك المركزية بحكم موقعها في الجهاز المصرفي من خلق البيئة القانونية والمؤسسية والفنية تمكن من تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر.

إن هذه الفرضية صحيحة، وهو ما توضح في الفصل الثالث، حيث أن أغلب البنوك المركزية في العالم تتمتع باستقلاليتها، وهو ما يمنحها صلاحيات واسعة في مجال الإشراف والرقابة على النظام المالي وقد أظهرت المتطلبات الجديدة لبازل الحاجة للارتقاء بجودة وشمولية المعلومات الائتمانية وهو ما يلزم البنوك المركزية إلى الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني، بحيث يقع على عاتقها تكثيف جهودها لتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية من خلال التنظيم المناسب والإشراف الفعال والرقابة المستمرة والتعاون فيما بينها مع اعتماد المبادئ التوجيهية والإفصاح عن الأهداف واللوائح المتعلقة بهذه النظم.

- **الفرضية الرابعة:** لم يتمكن بنك الجزائر من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني رغم استقلالته وصلاحياته الواسعة في مجال الإشراف والرقابة.

إن هذه الفرضية صحيحة، فرغم الإصلاحات التي مست مركزية المخاطر من خلال قانون النقد والقرض (90-10) والذي أعطى دفعا قويا لتطويرها، حيث تم إنشاء مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر الأسر، وإلغاء الحد الأدنى للتصريح في سنة 2012 والذي كان مقدرا بـ 2 مليون دينار، مما ساهم في توسيع قاعدة البيانات، بالإضافة إلى أعمال عصرنه وتطوير مركزية المخاطر التي باشر بها بنك الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية، وذلك بربطها بمركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية الميزانيات في محاولة منه إلى إنشاء قاعدة موحدة للاستعلام

الائتماني، والعمل على توسيع نطاق المعلومات المجمعّة لتشمل بيانات الإدارات العمومية كوزارة المالية، وزارة التجارة، الديوان الوطني للإحصاء وغيرها، لكن رغم ذلك لا يزال أداؤها ضعيفا جدا حيث عجزت عن دورها في خفض المخاطر الائتمانية، واقتصر دورها على تقديم التقارير الائتمانية التي تحوي التاريخ الائتماني للعملاء الذين سبق وأن تعاملوا مع البنوك والمؤسسات المالية، هذا ومن خلال الدراسة الميدانية توضح وجود عدة نقاط تضمنها المشروع ولكن لم تجسد فعليا، وهو ما انعكس في القيمة المتدنية (صفر نقطة إلى غاية 2019) لمؤشر الاستعلام الائتماني الذي يصدره البنك الدولي سنويا.

توصلنا أيضا من خلال دراسة فصول هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- أثبتت النماذج الخاصة لأنظمة الاستعلام الائتماني نجاعتها عند الكثير من الدول العربية والمتقدمة كمصر، السعودية، الولايات المتحدة، إيطاليا... إلخ من حيث نطاق تغطيتها للمعلومات الائتمانية وذلك لشبكاتها الواسعة وتميزها في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، ومع ذلك فالنماذج العامة يمكن أن تحقق كفاءة عالية إذا طورت من خدماتها كالنموذج الفلسطيني مثلا.

- تتألف نظم الاستعلام الائتماني في جوهرها من قواعد بيانات، إلى جانب الإطار المؤسسي والتكنولوجي والقانوني الذي يدعم كفاءة أداء هذه القواعد، ويمكن أن تحتوي هذه النظم على أنظمة التصنيف التي تعتبر إضافة نوعية لعملها، حيث تتولى نظم الاستعلام الائتماني عملية جلب بيانات العميل من قاعدة البيانات، وعلى مستوى مركز دعم القرارات تتم عملية حسابية وفقا لمعدلات رياضية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية للعميل بناءً على تحليل البيانات المالية والشخصية التاريخية والحالية الإيجابية والسلبية وفقا للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام؛ حيث يتم تصنيف العميل لترسل النتائج بعد التحليل للإفصاح عنها في التقرير الائتماني للعميل، وكلما زادت درجة التقييم الرقمي كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح.

- توفر أنظمة الاستعلام الائتماني عدة مزايا سواء للأفراد والشركات من خلال تسهيل وصولهم إلى روافد الائتمان، أو للقطاع المالي والمصرفي من خلال تحسين إدارة المخاطر الائتمانية، أو للجهات الرقابية من خلال تعزيز رقابتها وإشرافها على القطاع وفي حسن تطبيقها لمعايير لجنة بازل، مما يسمح بالحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ككل.

- كما بينت الدراسة أن بنك الجزائر أطلق في سنة 2013 مشروع عصرنة مركزية المخاطر، يهدف المشروع إلى إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني، وذلك بربط مركزية الميزانيات ومركزية المستحقات غير المدفوعة بمركزية المخاطر في قاعدة بيانات موحدة، مع توسيع نطاق المعلومات المجمعّة وتبادلها، حيث عرفت تغطية المعلومات الائتمانية تحسنا، إذ بلغت قيمتها في سنة 2019 نسبة 3.6% مقابل 0.2% في سنة 2010، وقد ساهم النظام رقم (01/12) بشكل كبير في هذا التحسن حيث ألغى الحد الأدنى للتصريح المقدر بـ 2 مليون دينار،

بالإضافة إلى إعادة إطلاق القرض الاستهلاكي في سنة 2015 بهدف تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، بعدما تم تجميده في سنة 2009، مما أدى إلى توسيع قاعدة المعلومات الائتمانية حيث وصلت عدد التصريحات بها إلى 854807 تصريح في نهاية 2017، لكن رغم هذا التحسن لا تزال نسبة تغطية المعلومات الائتمانية تقل عن الحد الأدنى (5%)، لوجود عدة نقائص وبالأخص تلك المتعلقة بالجانب التشريعي، وهو ما تظهره القيمة المتدنية (صفر نقطة) لمؤشر الاستعلام الائتماني الذي يصدره البنك الدولي سنويا، فنطاق تغطية المعلومات الائتمانية لا يزال متأخرا عن العديد من الدول العربية والمتقدمة، يوضح هذا أن تبادل المعلومات الائتمانية في الجزائر لا يزال أمامها طريق طويل نتيجة غياب المعلومات الائتمانية واقتراها بالممارسات القديمة لإدارة المخاطر الائتمانية.

- توصلنا أيضا أن بنك الجزائر حاول أن يجسد بعض المبادئ الأساسية الخاصة بإنشاء وتطوير نظام الاستعلام الائتماني، إلا أنها غير كافية ولم يرفقها بآليات وهي:

○ رغم عدم وجود إطار تشريعي محدد خاص بنظام الاستعلام الائتماني إلا أن القوانين واللوائح الصادرة عن بنك الجزائر تضمنت إنشاء وتشغيل مركزية المخاطر.

○ حماية حقوق المستهلك، فقد ألزمت البنوك والمؤسسات المالية شرط موافقة المستهلك قبل استشارة مركزية المخاطر، بالإضافة إلى حقه في الحصول على التقرير الائتماني الخاص به.

○ السماح بمشاركة المعلومات حول جميع القروض مع مركزية المخاطر (بدون سقف محدد)، مع إلزامية تحديث المعلومات والتصريح بها بصفة شهرية.

○ يمكن للمشاركين (والخاضعين لتنظيم بنك الجزائر) الوصول إلى نظام تبادل المعلومات الائتمانية عبر الإنترنت من خلال شبكة خاصة تسمى VPN، والتي تتيح الربط الآمن لأجهزة الكمبيوتر عن بعد لإجراء الاستشارات والتصريحات، مع ضمان سرية المعلومات وخصوصيتها.

- عرفت عملية منح الائتمان توسعا كبيرا في الجزائر إلا أن ذلك رافقه ارتفاع في حجم الضمانات المطلوبة، فمعظم القروض المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية هي قروض غير مصنفة وهو ما يبين عجزها في تطبيق معايير بازل 2 التي تنص على استخدام نماذج رياضية معقدة لقياس مختلف أنواع المخاطر، بشكل يساهم في تحسين إدارة المخاطر وخفض نسبة التعثر التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا متزايدا.

التوصيات:

- الإسراع في تطبيق رقم التعريف الوطني الموحد لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية ومركزيات المخاطر وذلك لتسهيل جمع وتبادل المعلومات الائتمانية وإشراك كيانات أخرى في تبادل المعلومات الائتمانية مع مركزية المخاطر (تجسيد انضمام الإدارات العمومية في مركزية المخاطر حسب ما تم تخطيطه في مشروع العصرية).

- العمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على إقامة شركات خاصة للاستعلام الائتماني تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر وبناء إطار قانوني وتشريعي ينظم عملها على أن يغطي هذا الإطار: نوع المعلومات التي يمكن تجميعها وتبادلها والغرض من استخدامها والجهات التي يسمح لها بتبادلها و قواعد أمن وسلامة هذه البيانات وحماية خصوصية العملاء والإجراءات اللازمة قبل اتخاذ قرار منح قرض وحجم وسقف الائتمان الممكن منحه للمقترض... الخ.

- قيام بنك الجزائر بإحكام رقابته على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص التصريح بجميع المعلومات الائتمانية عن المقترضين والكشف عن حالات التلاعب وغيرها باعتبارها المزود الرئيسي للمعلومات الائتمانية لمركزية المخاطر، دون تجاهل الرقابة على مركزية المخاطر بحد ذاتها فيما يخص حسن تسييرها وأدائها، بالإضافة إلى حث جهات الإقراض على استخدام المعلومات الائتمانية في رصد وإدارة المخاطر الائتمانية والاستفادة منها في توجيه السياسة الائتمانية.

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية واستخدام التقنيات الحديثة الأكثر كفاءة لنجاح هذه الأنظمة، وتجميع المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية، الكمية والنوعية، من مختلف الكيانات المشاركة في هذه الأنظمة، بالإضافة إلى بناء القدرات لتوسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها لتشمل هذه الخدمات إجراء الدراسات والبحوث وخدمات الاستشارات لإدارة المخاطر وخدمات التقييم (scoring) التي تمكن من خفض حجم الضمانات المطلوبة.

- بذل جهود لتوعية الجمهور بقوانين وإجراءات عمل نظام الاستعلام الائتماني ومسؤوليات والتزامات جميع المشاركين في النظام، والعمل على نشرها في كافة وسائل الإعلام، وعقد ورشات عمل وندوات لمناقشة عمل هذه الأنظمة وحث المصارف على توزيع وثيقة إعلامية تحتوي على كافة المعلومات التي يحتاجها عملاء المصارف.

- على البنوك المركزية في الدول العربية التعاون فيما بينها على الصعيد الإقليمي والدولي، ووضع الآلية المناسبة للتنسيق بين مكاتب الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر لتسهيل وتحسين الوصول للمعلومات الائتمانية وذلك لتمكينها من مراقبة وتتبع تنامي الإقراض عبر الحدود ومساعدتها على تفادي أية أزمات.

آفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول أن أي دراسة لا يمكن أن تستوفي جميع جوانب الموضوع، فمن خلال بحثنا هذا، وجدنا أن هناك جوانب لم نتعرض لها نقترحها أن تكون مواضيع لبحوث ودراسات مكتملة تغطي جوانب قصور هذا البحث ومنها:

- دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني.
- أثر كفاءة أنظمة الاستعلام الائتماني على إقراض المؤسسات الأصغر.

- التنسيق الإقليمي والدولي لأنظمة الاستعلام الائتماني وأهميته في تجنب الأزمات.
- تصميم أنظمة الاستعلام الائتماني وأثره على جودة المعلومات الائتمانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 3- عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 4- منير إسماعيل، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2011.
- 5- صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2011.
- 6- منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
- 7- مُجّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003.
- 8- مُجّد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط1، الأردن، 2013.
- 9- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 10- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 11- عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- 12- عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، مصر، 2010.
- 13- عبد الحميد مُجّد الشواربي، مُجّد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- 14- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
- 15- سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، إدارة الائتمان، دار الفكر، ط1، الأردن، 2012.
- 16- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- 17- مُجّد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2012، ص 59.
- 18- رمضان زياد، جودة محفوظ، إدارة الائتمان، الشركة العربية، مصر، 2008.
- 19- الحمزاوي، مُجّد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، مصر، 2000.
- 20- أرشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل، الأردن، 1999.

- 21- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 72-2017.
- 22- الحمزاوي، مُجد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 1997.
- 23- مُجد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 24- العيسى ياسين، أصول المحاسبة الحديثة، الشروق للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الأردن، 2003.
- 25- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتيجية الشاملة للبنك، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2002.
- 26- منال مُجد الكردي، جلال إبراهيم العيد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 27- السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الإستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط4، مصر، 2015.
- 28- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2006.
- 29- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 30- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 31- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار المناهج، عمان، 2005.
- 32- عبير فوزان العبادي، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الفكر، ط1، عمان، 2015.
- 33- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- 34- مُجد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- 35- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
- 36- اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 75-2017.
- 37- اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 90-2018.

- 38- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 72-2017.
- 39- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007.
- 40- عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
- 41- اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 107-2019 .

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 42- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.
- 43- عبد الجليل بوداح، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
- 44- الفاتح الشريف يوسف الطاهر، دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2015.
- 45- حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقة، 2012.
- 46- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض "المصرف الصناعي السوري نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- 47- نوي طه حسين، نظم المعلومات الإدارية وتطويرها في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- 48- محمد طرشي، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013.
- 49- صهيب أحمد الأمين أحمد، دور الاستعلام الائتماني في إدارة مخاطر التعثر المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2017.
- 50- ضحى محي الدين عبد الله شكر الله، مساهمة نظام الاستعلام الائتماني في الحد من المخاطر الائتمانية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2018.

المجلات العلمية :

- 51- زياد نجم عبد، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد19، الفصل الثاني2012.
- 52- عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد(2)،2013.
- 53- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد(3)2006.
- 54- أحلام ميدون، سميرة عطوي، مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد رقم:02-2015.
- 55- عبد الله الحسن مُجَّد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد62، ديسمبر2011.
- 56- آسية موساوي، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28 المجلد3، سنة 2013.
- 57- الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى مُجَّدين، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14(01)،2013.
- 58- التصنيفات الائتمانية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد (4)، الكويت، نوفمبر2010.
- 59- محفوظ جبار، وكالات تصنيف الائتمان، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت، 2004.
- 60- أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 10، جوان 2013.
- 61- سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول، علمي،2008.
- 62- مُجَّد سليمان الأحمد، عبد الكريم صالح عبد الكريم، المسؤولية المدنية لوكالات التصنيف الائتماني عن سوء تقديرها للمخاطر الائتمانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد14، العدد2، ديسمبر2017 .

المؤتمرات والندوات والملتقيات:

63- منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 20-21 أكتوبر 2009.

64- بن علي بلعزوز، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية والبحث عن مخرج لها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي يومي 15 و16 ديسمبر 2010.

65- سلطة النقد الفلسطينية، التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي، آب 2013.

التقارير:

- 66- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الصادر في سبتمبر 2009.
- 67- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، الصادر في جويلية 2011.
- 68- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الصادر في نوفمبر 2013.
- 69- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الصادر في نوفمبر 2016.
- 70- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، الصادر في سبتمبر 2017.
- 71- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، الصادر في جويلية 2018.
- 72- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2019.

النصوص التشريعية والتنظيمية:

- 73- قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة في 18 أبريل 1990.
- 74- القانون رقم 05-02 الصادر في 06 فبراير 2005 المعدل والمكمل للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري.
- 75- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78 الصادرة في 21 ديسمبر 2014.
- 76- الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 52.
- 77- أمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 يوليو 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادرة في 26 يوليو سنة 2009.

- 78- الأمر رقم 04-10 مؤرخ في 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
- 79- النظام رقم 01-92 المؤرخ في 22 مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها، المادة 4 والمادة 8.
- 80- النظام رقم 02-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بشأن تنظيم وتشغيل مركزية عوارض الدفع.
- 81- النظام رقم 03-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 متعلق بمنع ومراقبة إصدار شيكات بدون رصيد.
- 82- النظام رقم 01-08 المؤرخ في 20 جانفي 2008، المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها.
- 83- النظام رقم 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الجريدة الرسمية عدد 76 مؤرخ في 29 ديسمبر 2009.
- 84- نظام رقم 07-11 بتاريخ 19 أكتوبر 2011 يحدد طرق تطبيق النظام رقم 01-08 المؤرخ في 20 جانفي 2008.
- 85- نظام رقم 01-12 مؤرخ في 20 فيفري سنة 2012، يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، المادة 2.
- 86- النظام رقم 01-14 الصادر في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- 87- النظام رقم 03-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
- 88- التعليمات رقم 07-05 المؤرخة في 11 أوت 2005 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالتصريح عن الديون غير المسددة.

المراجع الإلكترونية:

- 89- فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، بحث مقدم في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، 2008.
- 90- خالد حسن أحمد، الوسيط في شرح نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم 53 وتاريخ: 13/8/1434هـ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، متاح على الموقع: <https://books.google.dz>
- 91- تجميع مخاطر الائتمان، البنك المركزي المصري، اطلع عليه على الموقع: <http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/CCR/Pages/CentralCreditRegistry.aspx> le 01/03/2018 à 10H00.
- 92- richard-cordray, Key dimensions and processes in the u.s –credit reporting system : A review of how the nation’s largest credit bureaus manage consumer data, <http://www.consumerfinance.gov/speeches/>, (CFPB, DECEMBER 2012.
- 93- <http://www.ciratings.com>.

- 94- Egan- jones-Ratings Company, Procedures and Methodologies for Determining Credit Ratings Version 10 Board Approval Date: November 5, 2018, (sitweb : <https://www.egan-jones.com>).
- 95- <http://www.eurorating.com>.
- 96- <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 97- Doing Business, the World Banks :
<https://data.worldbank.org/indicator/IC.CRD.INFO.XQ>

المراجع باللغات الأجنبية:

- 98- Hachinohe, Daiwa, Development of Database on Corporate Credit Information For ASEAN Plus Three Financial Ministers Meeting, Research Group, January, 2008.
- 99- Valbona Çinaj, Bashkim Ruseti ,Credit Information System in Albania, Advances in Economics and Business 5(2): 60-68 Faculty of Economics, University of Tirana, Albania , 2017.
- 100- Report :General Principles for Credit Reporting has been prepared by a Task Force coordinated by the World Bank, September, 2011.
- 101- V Bhaskar ,Caroline Thomas ,The design of credit information systems, (UT Austin), September 23, 2016 .
- 102- Avv. Federico Ferretti, The Regulation of Consumer Credit Information Systems: is the EU Missing a Chance?, Legal Issues of Economic Integration, Volume 34, Issue 2. University of Leeds, Italy, 2007.
- 103- Tulli Jappelli and Marco Pagano, Role and Effects of Credit Information Sharing, Working Paper N° 136, Centre for Studies in Economics and Finance, University of salarno, italy, April 2005.
- 104- Tullio Jappelli and Marco Pagano ,Information Sharing in Credit Markets: A Survey, working paper n°.36, Università di Salerno, Italy, March 2000.
- 105- Arturo Estrella, Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information, Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlements, Working Papers No. 3 , August 2000.
- 106- FEKIH Fatima Zohra, Etude de la relation Crédit – Information à travers la mise en place des Bureaux de crédit : Essai de modélisation en données de panel, Thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, option : Entreprises, Banques et Finance, Université Abou Baker Belkaid . Tlemcen, 2014.
- 107- World bank group, credit reporting knowledge guide 2019, (Site resources : worldbank.org)
- 108- Instruction n° 74-94 du 29 Novembre 1994 Relative a la Fixation des Regle Prudentielles de Gestion des Banques et Etablissements Financiers, article 3.
- 109- International Finance Corporation and Arab Monetary Fund, Arab credit reporting guide, 2015.

الملاحق

ملحق 3: نموذج تقرير مركزية المخاطر خاص بمؤسسة مقترضة

Alger 23/10/2016

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
DSERC 139
CENTRALE DES RISQUES

AGENCE TENES 279

OBJET : REPOSE DE LA DEMANDE DE CONSULTATION

ENTREPRISE : ██████████

DATE DE CREATION : 03/02/1991

STATUT JURIDIQUE : AFFAIRE PERSONNELLE


ADRESSE : DOUAR BOURIACHE BEREIRA CHLEF

N° R.C : 4569 ████████ A16

Nous vous informons que selon la réponse de la Banque d'Algérie, votre relationsucitée ne figure pas dans les fichiers de la Centrale des Risques BA.

De ce fait, veuillez nous faire parvenir la déclaration descriptive d'enregistrement en (01) exemplaire pour l'obtention de la clé B.A.

La Centrale des risques.



BNA TENES

BANQUE D'ALGERIE
Centrale des Risques
DECLARATION A LA CENTRALE DES RISQUES
(Données descriptives du bénéficiaire de crédits)

CREDIT ANSEJ/CNAC	<input type="checkbox"/>
CLIENTELE ORDINAIRE	<input type="checkbox"/>

Tracer une croix dans la case appropriée

D'ORDRE:

--	--	--	--	--	--

Nom de L'établissement : **BNA**

Code banque :

0	0	1
2	7	9

Code agence :

Date d'établissement

JJ	MM	AAAA
3 1	1 0	2 0 1 8

A enregistrer

A modifier

A annuler

Tracer une croix dans la case appropriée

Cadre réservé à la Centrale des Risques

Numéro d'identification fiscal (NIF)

2 8 5 0 2 1 6 0 0 1 7 1 1 3 9

Clé Banque d'Algérie

Nom ou raison sociale du bénéficiaire : **xx**Sigle de l'entreprise : **PERSONNE PHYSIQUE**Date de naissance ou de création : **09/12/1985**Adresse complète du bénéficiaire : **XXXXXX**

CODE WILAYA 0 2 0 0 0

CODE COMMUNE 0 2 0 1 6

Forme juridique : **PERSONNE PHYSIQUE**

code forme juridique 1 1

Secteur d'activité (section) : **XXXX**

code Secteur d'activité N

Branche d'activité (division) : **XXXX**

code Branche d'activité (division) 8 5

Numéro d'agrément

0 2 3 / 2 0 1 8

DONNEES FINANCIERES Unité : Milliers de D.A.

Année d'établissement du bilan :

/ / / /

Chiffre d'affaires : /

Fonds propre : /

Résultat du dernier exercice : /

Total bilan: /

Cachet et signature du déclarant :

DSERC FAX N° 021.77.20.27/021.77.20.00

BANQUE D'ALGERIE

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA
CENTRALE DES RISQUES DE LA BANQUE D'ALGERIE
(Art 160 Loi 90-10 du 14 Avril 1990 relative à la monnaie et au crédit)

Je soussigné(e) Mr : **xx**Agissant au nom de la société (1) : **MOI MEME**Date de Création (2) : **PRESUME** 0 1 1 1 1 0 9 7lieu : **TENES.W/CHLEF**en qualité de (3) : **PROMOTEUR GERANT**Adresse : **XXXX**

N° d'identification fiscal (NIF) 1 9 7 0 2 0 2 0 1 3 1 4 1 0 1

N° d'identification statistique (NIS)

Banque d'Algérie

Numéro du registre de commerce 0 2 0 0 4 1 7 0 7 8 A

Date du registre de commerce 0 2 1 0 2 0 1 8

Autorise la **BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**

à consulter la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie et autorise celle-ci à lui communiquer

les renseignements enregistrés à notre nom.

Fait à **TENES** le : **07/02/2019**.

(Cachet et Signature de l'entreprise)

- (1) Indiquer le sigle ou à défaut la raison sociale de la société
- (2) Date de création figurant sur les statuts de la société pour les entrepreneurs individuels, affaires personnelles et professions libérales, indiquer la date et le lieu de naissance à relever sur une pièces d'identité officielle.
- (3) Fonction du mandataire de la société.
- (4) N° Matricule de l'entreprise auprès de la Centrale des Risques à indiquer s'il est connu.

